جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأزمة النفطية و انعكاساتها على السياسة الاجتماعية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة و تنمية

إعداد الطالبتين:
زلماطي مومنة
أرزاق اسمهان

إشراف: الأستاذ
شاربي محمد

لجنة المناقشة:

ا.د.بن عيسى أحمد	رئيسا	جامعة سعيدة
ا.شاربي محمد	مشرفا ومقررا	جامعة سعيدة
ا.حادي عثمان	عضوا مناقشا	جامعة سعيدة
ا.عتيق الشيخ	عضوا مناقشا	جامعة سعيدة

السنة الجامعية 2016/2015
1436-1437

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بـــســـم الله الرحـمـــان الرحـــيـــم

قـال اللّٰه تعالى :

"اقرأ باسم ربّك الّذي خلق (1)خلق الإنسان من علق(2)اقرأ و ربّك الأكرم الّذي علّم بالقلم(3) علّم الإنسان ما لم يعلم (4) "

{ سورة العلق الآية (1.4)}

صـدق اللّٰه الـعـظـيم .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الدعـــــــــــــــاء

بسم الله العليّ القدير و سبحان الله القويّ الجليل و أفضل الصّـلاة

و السّلام على النّبي خـير الأنـام و على صحبه الأطـهار الأخـيار .

يـاربّ إذاأعطيتني مالا فلا تأخذ سعادتيوا إذا أعطيتني قوّة فـلا تأخذ عقلي

وإذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي و إذا أعطيتني تـواضعا فـلا تأخذ اعتزازي بكـرامتي .

يا ربّ لا تدعـني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا فشلت .

يا ربّ علّمني أن التسامح هو أ كبر مراتب القوّة و أنّ حبّ الانتقـام هو أول مظاهر الضّعـف .

يا ربّ إذا جردتني من المال فاترك لي قوّة العناد حتى أتغلّب على الفشل .

يا ربّ إذا حرمتني نعمة الصحة فاترك لي نعـمة الإيـمان .

آمـــين .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

كلمة شكر

في اليوم الأوّل .. الكلّ اشتكى من طول الطّريق ، و بعد المسافة ، شكونا جهدا و تعبا، وقعنا تحت ضغوطات

حرمنا أنفسنا الكثير ، سهرنا ليالي طوال ..... و لكن اليوم نتذكر مقولة خالدة :

"إنّ الله لا يضيّع عمل عامل و لا يخيّب أمل آمل "

فإذا حقّ الشّكرو الاعتراف بالفضل فالشّكر و الحمد لله الّذي منّ علينا بكلّ شيء ،اللّهم مننت علينا بالإسلام و العقل و العلم فلك الثّناء .

كما نتقدّم بخالص الشّكر الجزيل و العرفان الجميل والاحترام و التّقدير لمن غمرنا بفضله و اختصّنا بالنّصح و الإشراف على هذا البحث أستاذنا المشرف "شاربي محمّد " جزاه الله عنّا خير الجزاء" .

ثمّ الشّكر لأساتذتنا الّذين سيتحمّلون عناء قراءة و تصويب أخطائنا أعضاء لجنة المناقشة الّذين تعودنا منهم الإضافات بتوجيهاتهم و انتقاداتهم البنّاءة .

و إلى كل معلمينا و أساتذتنا الكرام الّذين علّمونا أوّل حرف في حياتنا و حتّى وصولنا لهذه الدّرجة العلميّة .

و الشّكر أيضا إلى كلّ من أعاننا من قريب و من بعيد .

مومنة

اسمهان

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إهـــداء

الحمد لله منجي محمد بالعنكبوت،و يونس من بطن الحوت ، و ملاقي يعقوب ابنه قبل أن يموت .

إلى من تفوق أبجدية الحروف، منحتني عمرا، انصهرت كي تصنع منّي امرأة حمّلتني أمالها وأحلاهما فكنت

فداها، قدوتي في الحياة "أمي الـرّائعة"

إلى من اختطفه الغياب و لم يمهله، رحل قبل أوانه تاركا ثمارا لم يحن وقت قطافها ، كان فخري الأول و سيظل

إلى من أدين له بـوجودي و لــو كانت الأمور تــقبل المقايضة لقايضت كلّ ألامه يـوم كان يـصارع المـوت

" أبي رحمه الله " .

إلى من شاركنني الجميل و الحزين و اقترن نجاحي بالاقتداء بهنّ منحتني الدفء و الدّعم فكنّا يدا واحــدة و قلبا واحـدا أخواتي .

إلى سندي في الحياة : أخــي .

إلى من تذوقت معهم طعم الصداقة و الوفاء ،و عشق الحياة و المغـامرة معهم، وسأقـابلهم بالوفـاء لأنـهـم لـن

يتكرروا في العمر مرتين صديقاتي .

إلى كل من عوضوا نزيف شراييني فما عدت أدرك أين أنا منهم و أين هم من جسدي ، يرفض القلم تدوينهم لأنهم فوق مستوى الكلام .

إلى كل هؤلاء أهدي عصارة اجتهادي هذا .

إسـمـهان

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الإهداء

الـــــــى من غمرتني بعطفهاو دعواتها

أمـــي الغالية أطال الله في عمرها

الـــــــى من علمني الاعتماد على النفس و الثقة في النفس

أبـــي الـفاضل أطال الله في عمره

الـــــــى لآلئ عقدي و نجوم حياتي

إخـــــــــوتـي و أخـــــــــواتـــي

إلـــــى كل من لم يبخل علي بنصائحه

أصـــــــدقائي و زمـلائـــي

لـــــى كل من علمني في كل مشواري

أســـــاتذتـي الأفاضـــــل

الـــــى كل من يشقى ليسعد الآخرين

الـى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا العمل

المتواضع

مـــومنة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فـــهرس المحتـــويـــــات

	الصفحة
البسملة	
آية قرآنية	
دعاء	
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس المخططات	
مقدمة	أ ك
الفصل الأول الأزمة النفطية في العام	12
تمهيد	13
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة	14
المطلب الأول تعريف الأزمة و خصائصها	14
المطلب الثاني أنواع و تصنيف الأزمات	18
المطلب الثالث: أسباب الأزمات	20
المطلب الرابع: مراحل الأزمة و كيفية إدارتها	23
المبحث الثاني: الأزمة النفطية	34
المطلب الأول: أهمية النفط في العالم	34

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: مفهوم الأزمات السعرية	36
المطلب الثالث: أسباب إنخفاض أسعار البترول	36
المطلب الرابع: مظاهر الأزمة النفطية	39
المطلب الخامس: محددات سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه	41
المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة النفطية	43
المطلب الأول: آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط	43
المطلب الثاني انعكاسات الأزمة النفطية على السياسات الحكومية في الجزائر	43
المطلب الثالث آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط	45
استنتاج	46
الفصل الثاني واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر	47
تمهيد	49
المبحث الأول الاطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية في الجزائر	50
المطلب الأول مفهوم السياسة العامة	50
المطلب الثاني أنواع السياسات العامة و مستوياتها	51
المطلب الثالث مراحل صنع السياسة العامة	52
المطلب الرابع صانعوا السياسة العامة	55
المبحث الثاني السياسة الاجتماعية	60
المطلب الأول مفهوم السياسة الاجتماعية و دوافع ظهورها	60
المطلب الثاني محددات السياسة الاجتماعية	61
المطلب الثالث أهداف السياسة الاجتماعية	63

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الرابع العوامل المؤثرة في السياسة الاجتماعية	64
المطلب الخامس ركائز السياسة الاجتماعية	65
المبحث الثالث واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر	67
المطلب الأول المبادئ الأساسية للسياسة الاجتماعية في الجزائر	67
المطلب الثاني مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر	68
المطلب الثالث مميزات السياسة الاجتماعية في الجزائر	69
المطلب الرابع معوقات التنمية الاجتماعية	71
استنتاج	72
الفصل الثالث انعكاسات الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعية في الجزائر	73
تمهيد	74
المبحث الأول انعكاسات الأزمة النفطية على سياسات السكن في الجزائر	75
المطلب الأول واقع سياسة السكن في الجزئر	75
المطلب الثاني أثر أزمة النفط على استثمارات الدولة في قطاع السكن	90
المطلب الثالث تقييم السياسة السكنية و آفاقها في الجزائر	92
المبحث الثاني انعكاسات الأزمة النفطية على سياسة التشغيل في الجزائر	100
المطلب الأول واقع سياسة التشغيل في الجزائر	100
المطلب الثاني تحليل فعالية سياسة التشغيل في الجزائر	105
المطلب الثالث استراتيجية مكافحة البطالة	110
المبحث الثالث آفاق مجابهة الأزمة النفطية	116

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الأول تنمية مصادر الطاقة المتجددة	116
المطلب الثاني تأهيل القطاع الصناعي	122
المطلب الثالث دعم الاستثمار الأجنبي	123
استنتاج	126
خاتمة	127
قائمة المراجع	128
الملخص	

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يبين برنامج السكن الحضاري للفترة 1967 1962	64
2	جدول يبين أهم البرامج السكنية(الحضارية و الريفية)المقدرة و المنجزة خلال الفترة 1970 1973	66
3	جدول يبين البرامج السكنية المبرمجة خلال مرحلة المخططين الخماسيين	68
4	جدول يبين احتياجات السكن (بالألف)حسب الفرضية الأولى لنمو السكان و حجم متوسط لعدد الأفراد	78
5	جدول يبين احتياجات السكن(بالألف)حسب الفرضية الثانية لنمو السكان و حجم متوسط لعدد الافراد	79
6	جدول يبين نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة في فترة 1993 2000	92
7	جدول يبين معدل البطالة في الجزائر في الفترة 1990 2000	93

قائمة المخططات

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
المخطط 1	مخطط يوضح عملية صنع السياسة العامة	37
المخطط 2	مخطط يوضح الطاقات البديلة للنفط	111

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مقدمة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ترتكز كافة دول العالم على الاقتصاد في بناء سياستها الإستراتيجية، إلا أن هذه الأهمية بدأت تظهر بشكل واضح بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وما زاد هذه الأهمية تطورا الصناعة التي ترتكز على الموارد الطبيعية التي باتت تلعب دورا حيويا في تحريك عملية الاقتصاد العالمي.

وقد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل النفط مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، كما برزت أهميته في المجالات السياسية والعسكريةو أصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له كونه يتمركز في دول دون الأخرى في حوض الحروب وبسط القرارات، إذ يعتبر النفط عصب الحياةوأهم سلعة إستراتيجية في هذا القرن والركيزة الأساسية لهيكل الصادرات في المنطقة العربية خاصة الجزائر ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلبات أسعاره ارتفاعاو انخفاضا .

و مع مطلع سنة 2000 توالت الإحداث السياسيةو الاقتصاديةو أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار البترولو انهيار أسعاره تارةو ارتفاعها تارة أخرى، حيث بلغت أسعار النفط ابتدءا من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار / برميل و التي أعطت لدول المنطقة العربية وفرة وبحبوبة ماليةو اقتصادية خلال السنوات الماضية لم تحقق مثيل لها من قبل .

و منذ سنة 2008 ومع وقوع الأزمة المالية حدثت صدمة كبيرة للدول المنتجةو المصدرة للبترول حيث تهاوت الأسعار إلى أدنى مستوياتها وبما أن قطاع المحروقات في الجزائر يشكل نسبة 98% من التجارة الخارجية الجزائرية، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبةو التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني فقد تعرض الاقتصاد الجزائري في أواخر سنة 2015 ومطلع سنة 2016 أزمة نفطية تسببت في أزمة اقتصادية بعد السقوط الحر والانهيار في أسعار البترول وظهرت بذلك عدة اختلافات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير والتنمية فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مدا خيل البلادو عرفت بذلك مستويات مرتفعة من البطالةو عجز أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب عمل جديدة إضافة إلى توقف العديد من المشاريع الضخمة .

ففي المجال الاقتصادي أدت هذه الأزمة إلى تغيير معالم السياسية الاقتصادية في الجزائر باعتباره بلد يعتمد على النفط في اقتصاده ما أدى إلى أزمة اقتصادية أكثر خطورة على المواطن الجزائري وإن لم تجد الدولة الجزائرية بدائل أخرى للنفط لانهيار الاقتصاد الوطني.

و بالنسبة للمجال الاجتماعي فقد أثرت هذه الأزمة على السياسة الاجتماعية لا سيما السياسات القطاعية كالتعليم، الصحة، السكنو التشغيل خاصة القطاعين الأخيرين اللذين أعطت لهما الدولة أولوية في برامجها الحكومية باعتبارهما القطاعين اللذان تأثرا بشكل كبير من جراء الأزمة النفطية الحالية و بالرغم من ذلك الاهتمام للحكومة بهما إلا أن مردود يتهما لم تحقق الهدف المنشود، ولذلك تقرر على

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الدولة الجزائرية البحث عن بدائل طاقوية يمكن الإعتماد عليها مستقبلا من أجل تنمية الاقتصاد وسد الفراغ الذي خلفه النفط ومحاولة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية لإيجاد بدائل للمحروقاتو الاهتمام أكثر بالمجالات التي تنتج الثروة .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية البحث في :

* كون البحث يقودنا للتفكير في البحث عن بدائل طاقية تدعم تنمية وتطوير الاقتصاد العالمي عامةو الاقتصاد الجزائري خاصة .

زيادة إلى ذلك هناك استفادة من نتائجه سواء للدارسين أو الباحثين كما أنه يوفر مادة علمية منهجية ومنسقة ومدعمة بإحصاءات حديثة رغم قلتها إلا أنها تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

* التطرق إلى مختلف تأثيرات الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعية في الجزائر و الخروج في الأخير إلى وضع ومحاولة إيجاد بدائل للنفط تساهم في تدعيم الاقتصاد الجزائري .

أهداف الدراسة :

إن الأهداف المتوخاة من الدراسة تتمثل في :

1 معرفة أسباب الأزمة النفطية ومظاهرها .

2 معرفة مدى تأثير الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعية في الجزائر .

3 معرفة أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والسكن في الجزائر قبل وبعد الأزمة النفطية .

4 محاولة معرفة آليات مكافحة البطالةوأزمة السكن والوقوف على واقع و آفاق السياسات في الجزائر 5 محاولة البحث عن بدائل مستقبلية للنفط في حالة وقوع أزمات أخرى مستقبلا.

6 الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني هينا للظروف الاقتصادية في حال حدوث أزمات نفطية .

مبررات اختيار الموضوع :

1 **المبررات الذاتية :**

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في الحقيقة هناك عدة أسباب شخصية جعلتنا نختار هذا الموضوع و التي قد أملتها علينا طبيعة الاختصاص بالدرجة الأولى مما ولد الرغبة لدينا في تناول موضوع من أهم المواضيع التي تطبع حركية الاقتصاد في الوقت الراهن و سعيا منا كذلك للمساهمة و لو بالشيء القليل و المتواضع بهذا البحث في إثراء الحقل الواسع للعلوم السياسية و العلاقات الدولية بالإضافة إلى رغبتنا الشخصية في الدخول إلى عالم النفط و معرفة و دراسة مختلف تأثيراته على الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة النفطية الحالية التي تعاني منها الجزائر .

2 المبررات الموضوعية :

بالإضافة إلى الدوافع الشخصية هناك دوافع موضوعية شجعتنا على هذا الاختيار هناك حداثة الموضوع أضف إليه حساسية الموضوع كذلك النقص الملحوظ في الدراسات و الأبحاث التي تناولت موضوع الأزمة النفطية لا في رسائل الماجستير و لا حتى المنشورات و الكتب و إن وجدت فهي قليلة (إلا في إطار محدود) وبالتالي ضرورة تنبيه صانعي القرار في الجزائر لمواجهة مثل هذه الأزمات في المستقبل بالإضافة إلى كون الأزمة النفطية من أكبر الأزمات التي يعرفها العالم و تأثر من خلالها الاقتصاد خاصة الاقتصاد الوطني و لا بد من إبراز هذا المشكل و تسليط الضوء عليه و إعطائه أهمية .

أدبيات الدراسة :

لا شك أن لموضوع الأزمة النفطية أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في تقا لات عديدة تطرقوا فيها و لو بجزء قليل لهذا الموضوع من خلال الحديث عن قطاع المحروقات خاصة النفط باعتباره أهم مورد يساهم في الاقتصاد و مختلف الإصلاحات التي اعتمدت و البحث عن البدائل المستقبلية كذلك التطرق إلى مختلف السياسات الاجتماعية التي قد تتأثر بانهيار الاقتصاد كسياسة السكن و التشغيل و من هذه المساهمات نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

* كتاب للكاتب " فتح الله ولعلو " تحت عنوان" نحن و الأزمة الاقتصادية العالمية "و المنشور سنة 2008 من قبل المركز الثقافي العربي و الذي تعرض فيه للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية و مختلف العوامل التي أدت إلى ظهورها خاصة في ظل العولمة، كما تطرق إلى أفاق ما بعد الأزمة و الانتقال إلى عالم جديد تتحكم فيه القوى يفرزها التطور التكنولوجي في مجالات الطاقة البديلة لحماية البيئة .

غير أن ما يأخذ على هذا الكتاب يتمثل في عدم تقديمه لحلول و المخارج التي يمكن العمل بها أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية .

* دراسة للباحثة "موري سمية" تحت عنوان " أثار تقلبات الأسعار الصرف على العائدات النفطية" – دراسة حالة الجزائر– المقدمة سنة 2009 2010 و الذي تعرضت لدرجة التأثير التي يمكن أن تحدثها

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تقلبات الأسعار الصرف على العوائد النفطية في اقتصادها كما سلطت الضوء على أفاق العوائد النفطية في ظل ما تدعوا له دول العالم من البحث عن موارد طاقوية بديلة صديقة للبيئة .

وما يمكن أن نلاحظه هو أن الباحثة لم تتطرق إلى الجانب الاجتماعي الذي قد يتضرر هو الأخر من خلال انهيار أسعار النفطو ركزت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي وحده .

* دراسة للباحث "تكواشت عماد" تحت عنوان " واقعو أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر" سنة 2011 2012 والذي تناول فيه دور القطاع الطاقة في تحقيق التنمية باعتبار أن الاستقرارو النمو في الميدان الاقتصاديو الاجتماعي مما يؤدي إلى توفير فرص العمل

وتحسين مستوى المعيشة بصفة عامة وقد يسبب انقطاعها خسائر فادحة كما تطرق الباحث لأهمية الطاقة التقليدية في الاقتصاد الجزائريو أشار إلى إمكانية الاستثمار في الطاقة المتجددة كمستقبل واعد وطاقة بديلة ونظيفةو أن على الجزائر في المستقبل اقتحام مجال الطاقة المستدامة وترشيدها وذلك بالاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة وكيفية إدارة عائدات الطاقة التقليدية، إضافة إلى وضع قضية مصادر الطاقة البديلة ضمن أولوياتها وتفعيل دورها المستقبلي في تحقيق التنمية المستدامة .

* حمادي نعيمة، مذكرة ماجستير تحت عنوان " تقلبات أسعار النفطو انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية 2008 2009 و التي تطرقت فيها إلى أهمية النفط الاجتماعيةو الاقتصادية و أثر التقلبات في الأسعار على التنمية في الدول العربية.

موضع الدراسة من الأدبيات :

تعتبر دراستنا لموضوع الأزمة النفطية وتأثيرها على السياسة الاجتماعية دراسة جديدة لم يتم التطرق لها من قبل ،خاصة فيما يخص جانب التأثير على السياسات الاجتماعية حيث أن الأدبيات كلها تناولت الأزمة النفطية من جانب تأثيرها على الاقتصادو أغفلت تأثيرها على السياسات الأخرى كالسياسة الاجتماعية.

الإشكالية :مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة بين النفطو السياسة الاجتماعية في الجزائر ومن ثمة فانه عند حدوث الأزمة النفطية وانهيار أ سعار النفط وتقلباتها سينهار الاقتصاد الجزائري وتتراجع مردودية السياسات الاجتماعية ما يجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف تأثيرات هذه العلاقة ومنه يمكن صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

*** إلى أي مدىأثر ت الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعية في الجزائر ؟**

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ولمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع و التي هي كالأتي :

- ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة النفطية ؟
- كيف أثرت الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعية في الجزائر لا سيما على سياسة السكن و التشغيل؟
- ما هي البدائل التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية ؟
- ما هي الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمة ؟

حدود المشكلة : (مجال الدراسة)

1 الحدود المكانية :

تتخذ هذه الدراسة المجال المكاني الممتد على كامل التراب الجزائري مع دراسة حالة الجزائر، ليتم التركيز على هذه المنطقة ودراسة مختلف السياسات الاجتماعية فيها (السكن و التشغيل).

2 الحدود الزمانية :

لم نحدد في دراستنا هذا مجال الزماني محدد بل قمنا بالتطرق إلى مختلف تطورات سياسة السكن و التشغيل و الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

الفرضيات :

من أجل تسهيل معالجة الموضوع قمنا بالاعتماد على الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية :

* أثرت الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعية في الجزائر بشكل كبير من خلال عرقلة و اعاقة مسار السياسات الاجتماعية وبالتالي عدم تلبية حاجيات أفراد المجتمع .

الفرضيات الفرعية :

- اعتماد الجزائر الكلي تقريبا على ريع النفط و عدم الاستثمار في البنية التحتية و الاقتصاد المنتج جعل الاقتصاد الجزائري في حالة هشاشة مستمرة و عرضة لكل اهتزاز لأسعار النفط .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- يعد قطاع السكن و التشغيل قطاعين تأثرا كبير بالأزمة النفطية من خلال توقف تمويل العديد من المشاريع الضخمة و انتشار البطالة .

- خلق بدائل طاقية و طاقات متجددة غير قابلة للزوال و تنويع الصادرات أمر ضروري وحل واقي من أي أزمات نفطية قادمة نابعة من انخفاض لأسعار النفط .

- بإمكان الجزائر أن تتخطى الأزمة النفطية بالاستفادة من الطاقة المتجددة و الثروات الطبيعية و الكفاءات البشرية التي تزخر بها للنهوض بالاقتصاد الوطني و اعتماد الطاقة المتجددة المفتاح الرئيسي و البديل لعنصر ما بعد الطاقة التقليدية المهددة بالنفاذ في المستقبل.

الإطار النظري:

اعتمدنا في دراستنا على الإقترابين التاليين:

1 **الاقتراب القانوني:** يعد هذا الاقتراب أساسي في الدراسات حيث يركز على الأحداث و المواقف و العلاقات والأبنية على الجوانب القانونية أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها و القواعد المدونة و غير المدونة و استخدمناه في هذه الدراسة من خلال ذكر بعض المواد القانونية لتوضيح مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر.

2 **الاقتر اب المؤسساتي:** المؤسسة يمكن أن تكون متغيرا مستقلا يستطيع أن يشكل البيئة و يؤثر فيها و ذلك على الأقل بمقدار ما تتشكل المؤسسة بآثار البيئة، والمؤسسة لها دور أساسي في عملية التنمية فالاقتراب المؤسسي يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية و يربط كل ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية التي توجد فيها المؤسسة.

وقد استخدمنا هذا الاقتراب في بحثنا لدراسة مختلف المؤسسات التي جاءت ضمن برامج الإصلاح التي انتهجتها الجزائر لتواجه الأزمات المتكررة التي تعرضت لها بالإضافة إلى دراسة دورها في المؤسسات خاصة بنسبة لقطاع التشغيل و السكن في تحسين الأوضاع الاجتماعية و دفع عملية التنمية .

الإطار المنهجي :

لغرض تحقيق أهداف دراستنا قمنا بالاعتماد على المناهج العلمية التالية :

1) **منهج دراسة الحالة :** لأن منهج دراسة الحالة يقوم على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها و إدراك خفاياها و معرفة أهم العوامل المؤثرة فيها و تحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها فقد تم استخدامه في هذه الدراسة لغرض الحصول على أهم المعلومات و الحقائق المتعلقة بالظروف

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المحيطة بالأزمة النفطية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري و على الجانب الاجتماعي وقد اخترنا قطاع السكن والتشغيل.

2) **المنهج الوصفي التحليلي** : يستخدم هذا المنهج على تحليل البيانات و المعطيات التي تساعدنا في فهم ظاهرة الأز مة النفطية و وصفها وصفا كميا.

3) **المنهج الإحصائي** : و هو أحد أساليب وصف الظواهر و مقارنتها وإثبات الحقائق العلمية المتصلة بها، كما يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر " ويعتمد على التحليل الإحصائي " وتجميع البيانات بطرق متعددة وفي أوضاع مختلفة ومن مصادر مختلفة "

4) **المنهج التاريخي**: اعتمد هذا المنهج للتعرف على مجمل التحولات و التطورات التي عرفتها الجزائر في محاولتها تطبيق الإصلاحات فيما يخص قطاعي السكن و التشغيل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الإطار الايتيمولوجي :

* **مصطلحات الدراسة** : تنطلق الدراسة من تفسير مفاهيم :

1 **الأزمة النفطية** : يقصد بها الوضع السيئ الذي ينجر من وراء تقلبات أسعار النفط و حدوث أزمة التي بدورها تؤثر على كل المجالات و السياسات في الدولة (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) باعتبار أن النفط مادة هامة وأساسية في تنمية بعض الدول سواء المصدرة له أو غير المصدرة (المستهلكة).

2 **السياسة العامة** : هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فرعي أو اجتماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع .

و السياسة العامة هي تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤوليتها علما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم و تطوير بعض السياسات العامة و تستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة

3 **السياسة الاجتماعية** : تعني بدراسة الأنظمة الاجتماعية الأساسية للفرد كتوفير الرفاهية و تنميتها قصد العيش الكريم و التي تقدم عن طريق الخدمات الضرورية كنظم الرعاية الاجتماعية و التربية، توفير الشغل و الأجور العادلة كما يمكن تعريفها بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات لدراسة الموقف و تقدير المستقبل و تحديد الاتجاهات لتلاقي متاعب متوقعة، أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المجتمع و أنها دستور مكتوب لتحديد اتجاهات الرعاية الاجتماعية و حقوق المواطنين عند عجزهم عن مقابلة حاجاتهم .

4 **سياسة السكن** : يمكن أن نعرفها بأنها عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة و الموضوعة من طرف الدولة و الهدف منها وضع الوسائل و آليات التدخل في السوق السكني و ضمان التوازن العام بين العرض و الطلب وذلك في ظل احترام معايير السعر و الكمية المحددة.

5 **سياسة التشغيل** : تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية لحكم أن الهدف هو توفير الخدمات في سبيل العيش الكريم للمواطن، تتكون سياسة التشغيل من كلمتين :

سياسة :و هي مجموعة من الإجراءات الإدارية و التدابير التنظيمية .

التشغيل :و هو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

6 **الطاقة المتجددة** :تم استخدام الطاقة المتجددة خلال القرن العشرين و هي تختلف في موارد الطاقة الناضبة و هي متنوعة و عديدة و تتحدد إما جزئيا أو كليا خلال الدورة السنوية، وتتواجد الطاقة المتجددة بأشكال مختلفة و أن مصدرها الأساسي هو أشعة الشمس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى حرارة جوف الأرض بالنسبة للطاقة الجوفية و جاذبية القمر التي تسبب ظاهرة المدو الجزر.

و تشمل الطاقة المتجددة الأنواع الرئيسية التالية :

الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الحية، والطاقة المائية،و الطاقة النووية و العديد من المصادر الأخرى التي تقع في مداخل متفاوتة من البحث و التجربة و لا يتوقع استخدامها في المستقبل المنظور، ومن بينها استغلال فوارق حرارة مياه المحيطات و استغلال حركة المدو الجزر.

و هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة و غير ناضبة و متوفرة في الطبيعة سواءا كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار و هي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي.

هندسة الخطة :

من أجل الإحاطة بالموضوع و اختبار مدى صحة الفرضيات و من أجل الوصول إلى النتائج للدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول جاءت كالتالي :

* يتناول الفصل الأول الأزمة النفطية و ذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الأزمة بصفة عامة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

(خصائصها، أسبابها، أنواعها ومراحلها وكيفية إدارتها) ثم التطرق للأزمة النفطية بصفة خاصة

(دراسة أهمية النفط، أسباب انخفاض أسعاره، مظاهر الأزمة، إضافة إلى دراسة انعكاسات الأزمةو أثارها).

* كما سنتعرض في الفصل الثاني إلى واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى الجانب النظري الذي يفسر السياسة العامة وكذا السياسة الاجتماعية(المفهوم، المراحل الأنواع الفواعل، المشاكل).

* كما سنتعرض في الفصل الثالث و الأخير انعكاسات الأزمة النفطية على سياسة السكن والتشغيل في الجزائر و أفاق مجابهة الأزمة وسنتناول في نفس السياق إلى دراسة الطاقات المتجددة باعتبارها طاقة بديلة للنفطو دائمة في المستقبل.

صعوبات الدراســة :

الصعوبات التي تلقيناها في انجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- قلة البياناتو الإحصاءات الحديثة الخاصة بالسكنو التشغيلو اختلافها من مصدر لأخر .
- جل المراجع التي تتناول موضوع الأزمة النفطية لا تواكب الجانب الذي نحاول توضيحه ودراسته في بحثنا .
- انعدام المراجع المتعلقة بالموضوع في مكتبة الجامعة .
- ضيق الوقت .
- صعوبة الحصول على بياناتوإحصاءات دقيقة خاصة فيما يخص السكنو التشغيل.
- انعدام المراجع التي تتناول تأثيرات الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعيةو اهتمام الكثير منها بالجانب الاقتصادي فقط .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الأول

الأزمة النفطية في العالم

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمهيد

لقد انتهى العصر الذي يستمتع فيه المرء براحة البال، فنحن نعيش الآن في زمن الأزماتو عصر الكوارث، فعلى المستوى الفردي أصبح كل واحد منا يلهث وراء المادة، ولا رادع للطموحات التي يمكنها أن توردنا موارد التهلكة ،أما على مستوى المنظمات أصبح أصحاب رأس المالو المديرون في سباق مع غيرهم من المنافسين وكل المنظمات تواجه أوضاعا تنافسية حادة فالحكومة تفرض ضرائبو جمارك عالية و المستهلكون يطالبون بأجور أعلى وفي هذه الأوضاع التنافسية تعرض الممارسات السيئة وتؤدي إلى كوارث على المستوى القومي.

حيث أصبحت الدول تتصارع بشدة فيما بينهاوامتد الأمر إلى صراع بين الحضارات فعلى الرغم من أن الأزمة هي وليدة مجتمعها إلا أنها تؤثر فيه تؤثرا مباشرا تتفاعل مع معطيات وظروف فالتفاعل المتبادل بين الأزمةو المجتمع يحكمه في الأساس الفكر السائد في المجتمع فكلما كان ذلك الفكر متقدما ازدادت قدرة المجتمع على تجاوز ازدياد شدة الأزمةو استفحالها .

و حقا لقد أصبح عصرنا هو عصر الأزمات ففي وقتنا الحالي توالت العديد من الأزمات أشهرها الأزمة النفطيةو التي أثرت بشكل كبير اقتصاديات العديد من الدول من بينها الجزائر وذلك من خلال إحداث تغيرات على جميع القطاعات في الدول من خلال انخفاض أسعار البترولو التراجع المتواصل و المخيف لها وذلك باعتبار أن أغلب الدول تعتمد على النفط في معظم اقتصادياتها الصناعية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة

تمر مختلف الدول و الأنظمة خلال مراحل تطورها بأوقات حرجة و مراحل تأزم تواجه خلالها أحداث و تصرفات تؤثر و تهدد بقاءها و تجعل متخذي القرار في حيرة من أمرهم .

المطلب الأول: تعريف الأزمةوخصائصها

أولا: تعريف الأزمة

المفهوم اللغوي للازمة :

يرجع استخدام الأزمة إلى علم الطب الإغريقي، وقد كانت هذه الكلمة تستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة و وجود لحظة مصيرية في تطور مرض ما، ويترتب على هذه النقطة إما شفاء المريض خلال مدة قصيرةوإما موته[1]، ومعناها أيضا أزّم، أزما،تأزّما، وتأزم بمعنى أصابته أزمة، أزم على الشيء أزما أي عض بالفم كله عضا شديدا، كما يعني لزمه وواضب عليهو الأزمة تعني الشدةو القحط و الأزمة هو المضيق ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم ومصطلح الأزمة مشتق أصل من الكلمة اليونانية التقرر، كما يعرف قاموس رندام الأزمة بأنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي الى التغيير الكبير، كما يعرف معجم ويستر الأزمة بأنها :"نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوءو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة".

ويعرفها الدكتور نعيم ابراهية الظاهر بأنها :عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظامو هي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديدا صريحا و واضحا لبقاء المنظمة أو النظام نفسه".[2]

وتعرف كذلك على أنها :"حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاءو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر وتهدد بقاء الناس ومنظمات الأعمال أو تلوث البيئةو الحياة الطبيعية كما تعتبر الأزمة موقفو حالة يواجهها متخذ القرار في احد الكيانات الإدارية وتتلاحق فيها الأحداث وتتشابك فيها الأسباب مع النتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية[3]

كما تعبر عن تهديد مباشر لبقاء النظام الذي يواجه مصيره بالفناءو الانهيار ذلك بسبب الكارثة التي قد تؤدي إلى انهيار مقدماتهو أسباب وجوده[4]، ويمكن تعريف الأزمة كذلك على أنها وجود خلل يؤثر على السير العادي للنظام السياسي ومؤسسات الدولة ،إذ في هذه الحالة نجد أن كل القوى السياسية

---

[1] يوسف أحمد أبوفارة، **إدارة الأزمات، مدخل متكامل**، بيروت، إثراء للنشر والتوزيع ، 2009، ص21

[2] السيد سعيد، استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث، القاهرة:دار العلوم للنشر، 2006، ص33، 31

[3] أحمد ماهر، **إدارة الأزمات**، الاسكندرية:الدار الجامعية للنشر، 2006، ص46

[4] ماجد سلام الهديي و حاسم محمد، **مبادئ إدارة الأزمات**، دارزهران للنشر والتوزيع، ص17

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الناشطة في حالة من الخلافات الحادة التي بدورها تهدد امنو استقرار النظام ، وتهدد استقراء كيان الدولة ككل[1].

مما سبق نستخلص أن الأزمة تتمثل في مرحلة حرجة تواجهها المنظمات فينتج عنها خلل أو توقف بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظمات ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقراء في النظام الأساسي لها ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لتهدئتهاوا عادة التوازن لهذا النظام [2]

ثانيا: خصائص الأزمة

تتميز الأزمة بمجموعة من السماتو الخصائص التي تميزها وتشير إلى حدوث ازمة :

1/المفاجأة:و تعني أن الأزمات تحدث بدون سابق إنذار أو وقع الأجراس بل بشكل مفاجئ[3].

2/نقص المعلومات:و تعني عدم توفر معلومات عن المتسبب بهذه الأزمة ويعود السبب إلى النقص في المعلومات خصوصا إذا كانت تحدث لأول مرة.

3/تصاعد الأحداث :عند حدوث الأزمات تتوالى الأحداث لتضييق الخناق على أصحاب القرار

4/فقدان السيطرةجميع أحداث الأزمة تقع خار ج نطاق قدرة وتوقعات أصحاب القرار فنفقدهم السيطرة و التحكم بزمام الأمور.

5/حالة الذعر :تسبب الأزمة الحالية من الذعر فيعمد صاحب القرار إلى إقالة كل من له علاقة وقوع الأزمة أو يلجأالى التشاجر مع معاونيه.

6/غياب الحل الجذري السريع:الأزمات لا تعطي مهلة أو فرصة لصاحب القرار حيث يصل إلى حل متأن بل بسرعة لا بد من الاختيار بين عدد محدود من الحلولو اختيار اقلها أضرارا.[4]

و تتميز الأزمة بخصائص عديدة منها :

1/وجود نقص واضح في البياناتو المعلومات اللازمة في أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة

2/الأزمة تؤدي إلى إحداث مفاجأة كبيرةو عنيت عند وقوعها وتجنب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (من مديرينو عاملين زبائن ومجتمع).

3/تتعرض مصالح المنظمة في ظل الأزمة إلى التهديداتوا لى ضغوط كبيرة من جانب أطراف متعددة.

---

[1] العمراوي فريدة، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية:دراسة حالة مصر**.، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 2014) ، ص43

[2] أحمد يوسف الشحات ، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة**.القاهرة:دار النشر العربية، 2005، ص29

[3] السيد سعيد، **المرجع سابق** ، ص45

[4] **المرجع نفسه**، ص45

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وهذه التهديدات و الضغوط تلحق الضرر بأهداف المنظمة و أدائها و استقرارها و معدلات نموها و حصتها السوقية و ظهور رفض القوى التي تدعم الأزمة و تؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها ومن أهم هذه القوى: أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة و أصحاب مشكلات سابقة لم تعالج مشكلاتهم بصورة[1] جوهرية و يؤدي ظهور هذه القوى إلى دعم شدةو عنفوان الأزمة وتزداد المطالبات بضرورة إحداث تغيرات إدارية جوهرية في المنظمة [2]

4/**الإدراك:** إنها نقاط تحول يصعب على المنظمة تحملها لمدة طويلة و بالتالي قد تفقدها توازنها بشكل قد يؤدي إلى نهايتها.

_مجموعة من الأحداث المتشابكةو المترابطة مع بعضها البعضو التي ينتج عن ترابطها ظروف جيدة

_ تهديدا أساسيا لمصالح الكيان الإداريو استمرار أدائه الوظيفي

_تتطلب قرارات مهمة و سريعة في فترة زمنية قصيرة

_ توفر عنصر الخطر الذي قد يؤدي إلى احتمال تصاعد الأزمة إلى مستوى المواجهة

_ تتصف بوجود درجة عالية من الشك من الخيارات المطروحة[3]

كما يرى السيد سعيد أن هناك خصائص أخرى للازمات أهمها :

1/تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموضو عدم التأكد والمخاطر

2/تتطلب قدرات مصيرية لمواجهتها أو لحسمها

3/تسبب حالة مالية من التوتر العصبيو التشتت الذهني و ذلك لانطوائها على عنصر المفاجآت

4/تهدد القيم العليا أو الأهداف الرئيسية للمنظمة

5/تتسم إحداثها بالسرعةو الديناميكيةو التعقيدو التداخل و قد يفقد احد أطراف الأزمة أو بعضهم السيطرة على مجرياتها

6/تتطلب الأزمة معالجة خاصةوا مكانيات ضخمة[4]

ويمكن أن نلاحظ بعض الخصائص الأخرى للازمة من بينها:

1/الإدراك أنها نقاط تحول يصعب على المنظمة تحملها لمدة طويلة و بالتالي قد تفقدها توازنها بشكل قد يؤدي إلى نهايتها

2/مجموعة من الأحداث المتشابكةو المترابطة مع بعضها البعضو التي ينتج عن ترابطها ظروف جديدة

3/التداخلو التعدد في الأسبابو العواملو العناصرو القوى المؤيدةو المعارضةو المهتمةو غير المهتمة

4/تسود فيها ظروف عدم التأكد و نقص المعلوماتو الشكو الغموضو عدم وضوح الرؤية

---

[1]: الصيرفي محمد عبد الفتاح، **مفاهيم إدارية جديدة**.عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003، ص17

[2]:المرجع نفسه، 17

[3]:يوسف أبو فارة ، المرجع سابق ، ص39

[4]السيد سعيد، **المرجع سابق**، ص46

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

5/توفر عنصر الخطر الذي قد يؤدي إلى احتمال تصاعد الأزمة إلى مستوى المواجهة المباشر ويفقد متخذ القرار فيه ثقته بنفسه وتصعيد حالة الخوف لديه

6/مواجهة الأزمة تتطلب خروجا عن الأنماط التنظيمية المألوفةو ابتكار نظم تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة

7/تتطلب قرارات مهمة وسريعة في فترة زمنية قصيرة[1]

المطلب الثاني:أنواع وتصنيف الأزمات

إن مفهوم الأزمة وطريقة التعامل معها يعتمد على درجة معرفتنا بنوع وطبيعة هذه الأزمة وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين أنواع مختلفة للازمات كالآتي :

1/الأزمات الماديةو المعنوية:

أ- **الأزمات المادية**: هي أزمات ذات طابع اقتصادي ومادي وكمي ويمكن دراستها والتعامل معها[2] ماديا وبأدوات تتناسب مع طبيعة الأزمة، مثل: انخفاض حاد للمبيعات، أزمة الديون، عدم توافر السيولة في الشركة.

ب- **الأزمات المعنوية**: وهي أزمات ذات طابع نفسي وشخصي وغير ملموسو لا يمكن الإمساك بأبعادها بسهولةو لا يمكن رؤية أو سماع الأزمة بل يمكن الشعور بها.

مثال: أزمة الثقة،عدم الرضا واستياء العاملين، انخفاض الروح المعنوية.

2/الأزمات البسيطةو الحادة:

أ- **الأزمات البسيطة**: وهي الأزمات خفيفة التأثر ويسهل معالجتها بشكل فوري وسريع أثناء حدوثها ومن أمثلة هذه الأزمات البسيطة: عمل تخريبي في بعض أجزاء الشركة، إضراب عمال احد الأقسام عطل في خط الإنتاج

ب- **الأزمات الحادة**:وهي الأزمات التي تتسم بالشدةو العنف وقهر الكيان الإداري للمنظمة ومن أمثلة هذه الأزمات الحادة حريق مخازن بها سلع جاهزة، مظاهرات في كافة مدن الدولة، اعتماد من دولة خارجية.

3/أزمات جزئية أو عامة:

أ- **أزمات جزئية**: وهي أزمات تطول جزءا من كيان المنظمة أو النظام وليس كله ويكون الخوف من استمرار الأزمة وقد يتعدى إلى باقي أجزاء النظام، مثال: اعتصام لبعض العاملين في أحد الأقسام انخفاض الروح المعنوية في إحدى الإدارات، ظهور وباء في أحد المدن الصغيرة .

---

[1] نجم العزاوي، **أثر التخطيط الإستراتيجي**.بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع الذي يعقد في جامعة الزرقاء الخاصة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية "2009 2010، ص10، 9

[2] أحمد ماهر ، المرجع سابق، ص20

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ب **أزمات عامة** : وهي أزمات تأثير على كافة أجزاء (سواء كان شركة أومنظمة أو دولة) ويؤثر كذلك أشخاصه ومنتجاته،مثال: حريق يأتي على الشركة بأكملها، تدهور حاد في إنتاجية المصنع.

- إضراب عام لكافة الموظفينو العاملين بالشركة

4/أزمات وحيدة أو متكررة:

أ- الأزمات الوحيدة:و هي أزمات فجائية غير دوريةو غير متكررة ويصعب التنبؤ بوقوعهاو عادة ما يكون هناك أسباب خارجية عن الإدارة هي التي تودي إليها، مثل: أمطار عنيفة أو جفاف يؤدي إلى الخسائر سيول تؤدي إلى هدم المنشآت، حر شديد يؤدي الحرائق .[1]

ب **الأزمات المتكررة** :و هي أزمات تتسم بالدوريةو التكرار و أنها تحدث في مواسم أو دورات اقتصادية يمكن التنبؤ بها وبالدراسةو البحث يمكن السيطرة عليها ويتم حدوث هذه الأزمات المتكررة بسبب وجود ظواهر المواسم الزراعيةو المواسم الطبيعية كالصيفو الشتاءو المواسم الاقتصادية كالرواجو الكساد وكلها تؤدي إلى الأزمات التالية على سبيل المثال: عدم الاحتياج للعاملين في شهور معينة دوريا، أزمة عدم توافر القوى العاملة في مواسم الحصاد، أزمات الصقيع التي تهدد المزروعات [2]

ويوجد تقييم آخر إلى ستة أنواع هي:

1/**حسب المحتوى**: معنوية، مادية

2/**حسب إمكانية الاستفادة**: تنموية، عرضية

3/**شدة الأثر**: شديدة الأثر، ضعيفة الأثر

4/**مراحل التكوين**: النشوء، التصعيد، التكامل، الاحتواء، النهاية

5/**البعد الزمني**: متكررة الحدوث يمكن التنبؤ لها، مفاجئ يصعب التنبؤ بها

6/حسب كيان الضرر: دولية، أزمة قوية، مجتمع معين، فردية، تنظيمية [3]

وقد تصنف الأزمات كذلك إلى التصنيف التالي :

1/الأزمات المفاجئة:و هي تلك الأزمات التي تحدث ودون سابق إنذار وفجأة، مثل: الزلازل، الحريق[4] و هذا النوع هو أشد خطورة على اعتبار الخسائر المترتبة عنه خاصة في ظل عدم توفر الوقت الكافي لجمع المعلومات ووضع خطة عاجلة لمعالجة الأزمة وكثير من الشركات الكبيرة لها خطط مكتوبةو جاهزة سلفا لمعالجة هذا النوع من الأزمات و التي تتضمن كيفية تشكيل فريق الأزمة وتحديد غرفة إدارة عملية و اسم الناطق الرسمي باسم المنشأةو غير ذلك.

---

[1] أحمد ماهر، **المرجع السابق**، ص20 21

[2] **المرجع نفسه**، ص21

[3] نجم العزاوي، مرجع سابق، ص10

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص35

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2/أزمات متراكمة :و هي تلك الأزمات التي يكون بالإمكان توقع حدوثها حيث أن عملية تشكيلها وتفاعل أسبابها قد تأخذ وقتا طويل قبل أن تنفجر فهذه الأزمات تتطور مع الزمن كإضراب العمال مثل الذي يحدث بعد فترة طويلة على المنشآت و العاملين و الإدارة و في هذا الإطار يمكن تصنيف أنواع الأزمات إلى عدة معايير :

1/**معيار مضمون الأزمة**:هي أزمة داخلية أو خارجية وقد تكون:

اقتصادية، مثل: البطالة، تسارع الأسهم، أمنية واجتماعية: ارتفاع معدلات الانتحار، مناخية :الكوارث الطبيعية.

– 2/**معيار نطاق الأزمة**: أزمة دولية، مثل:انهيار الأسواق و البورصات العالمية، أزمة إقليمية:على مستوى إقليم معين كالحروب الإقليمية، أزمة وطنية:على مستوى الدولة فقط، أزمة محلية:على مستوى مدينة أو قرية[1] أزمة داخل المؤسسة:داخل المؤسسة أو المنشأة

3/**معيار المدى** :و هو الأفق الزمني لظهور الأزمة [2]

– **الأزمات الثورية**:التي تحدث دون سابق إنذار لذلك لا تكون المنظمة على استعداد تام لمواجهتها في الحين.

الأزمة التصاعدية:و هي الحدث الذي يتطور و يتصاعد ببطء و يمكن إيقافه أو الحد منه عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية.[3]

المطلب الثالث:أسباب الأزمات

هناك جملة أسباب للازمة بأنواعها المختلفةو هي :

– خارجة عن إرادة الإنسان أي أن بعض الأزمات تحدث نتيجة الظروف خارجة عن إرادة الإنسان وقد يكون الإنسان غير متسبب فيها كالزلازل.

– ضعف الإمكانيات المادية، التكنولوجية والبشرية حيث أنه عند وجود نقص في الامكانيات فان حدوث أزمة أمر محتمل.

– اللامبالاة في مواجهة المشكلات والتي قد تكون سببا مباشرا في التعرض للازمات لذلك يجب التعامل مع المشكلات بعقلانية ومحاولة التخفيف منها من خلال محاولة ايجاد حلول مبدئية ومؤقتة.

– انعدام الثقة بين المديرين ورؤساء المصالح أو الموظفين قد يؤدي الى اختلاف المشاكل داخل المنظمات ومن ثمة ظهور أزمات تخل بنظامها وتعرقل عملها وتطورها.

– التسرع في اتخاذ القرارات وذلك من خلال اتخاذ قرارات بسرعة دون دراستها ومعرفة الآثار والنتائج المترتبة فالقرارات التي تتخذ بسرعة قد تؤدي الى حدوث أزمة يصعب التحكم فيها.

---

[1] نجم العزاوي، المرجع السابق، ص10

[2] محمد الفتاح الصيرفي، المرجع السابق، ص35

[3] المرجع نفسه، ص36، 35

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ضعف القيادات على مواجهة الازمات[1]
- عدم فعالية الاتصالات وذلك من خلال عدم الاستفادة من المعلومات المتوفرة وانعدام روح التعاون والمسؤولية الجماعية بين الاشخاص
- جمود النظم الإدارية مما يصعب التعامل السريع والصحيح للازمات ما يؤدي الى زيادة المخاطر
- ضعف التنظيمات الغير رسمية والذي يؤدي الى تداخل المهام وتعدد الجهات المواجهة للازمات
- عدم الاهتمام بالتدريب فعند حدوث الازمات يجب أن تكون هناك كفاءات مدربة جيدا من أجل التحكم في الازمة والتخطيط المحكم والمعالجة الصحيحة على نحو يمكن من تحقيق أكبر قدر من الأهداف المنشودة
- عدم الاهتمام بالجوانب الإنسانية يعتبر العامل البشري عامل أساسي في تخطي ومواجهة الازمات لذلك يجب الاهتمام به وتدريبه وتكوينه بشكل صحيح فهو العنصر الفعال الذي يفكر ويخطط وينفذ وبدونه لا تتم مواجهة الازمة لذا يجب الاستثمار في الانسان والاهتمام به [2]

وهناك أيضا أسباب أخرى تؤدي إلى الأزمات المتكررة أو المفاجأةو هي :

1/ سوء الفهم:وهو يشير إلى خطأفي استقبال وفهم المعلومات المتاحة عن الأزمة ويرجع ذلك للأسباب التالية: قلة المعلومات وإشارات الإنذار عن الأزمة ،عدم القدرة على جميع المعلومات وربطها بالأزمة.

2/**سوء التقدير** :و يعني أن المعلومات تعطي لها قيمة وتقدير مخالفة للحقيقة ومن أسباب سوء التقدير مايلي: الشك في المعلومات والثقة الزائدة في النفس، الاستهانة بالأزمةو المعلومات المرتبطة بها [3]

3/سوء الإدارة :حينما يتدهور النظام الإداري فعليك إن تتوقع توالي الكوارث والأزمات ومن أسباب سوء الإدارة مايلي: عدم وجود نظام للتخطيطو الرقابة، الاستبداد الإداريوالصراعات على المراكز تعارض المصالحوالأهداف وحينما تختلف وجهات النظر أو تختلف المصالحو الأهداف ينشأ صراع بين الإفراد أو بين المديرين أو بين الأقسام ،الأمر الذي قد يؤدي إلى الأزماتو الكوارث ومن أسباب تعارض المصالح والأهداف: اختلاف الخلفيات التنظيمية والثقافية في النوع، الجنسية والدخل، عدم وجود آلية ونظام لفض النزاعات .

- **الأخطاء البشرية**تعني أخطاء لانعدام قدرة أو رغبة أطراف الأزمة على التعامل مع حقائقها، وترجع الأخطاء البشرية للأسباب التالية: تدهور الدافعية والمعلومات، عدم التركيز في العمل والإهمال وقلة الخبرة.

---

[1] نجم العزاوي، المرجع سابق، ص19

[2] المرجع نفسه، ص19

[3] :https://ar-ar www université de khmis milana.com/poste/1063701730927

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الإشاعات :و هي عبارة عن استخدام المعلومات الكاذبةو المضللةوإعلانها في توقيت و مناخ معين يؤدي إلى الأزمة و من الأسباب التي تؤدي إلى الإشاعات ما يلي: وجود التخبط لدى المسئولين وجود توتر جماهيري.

- **اليأس**:هو فقدان الأمل في حل المشاكلو الكوارث، أو هو الإحباط أو عدم الرغبة لدى متخذ القرار في مواجهة المشاكل و يرجع ذلك للأسباب التالية: انخفاض الدخل و القمع الإداريو الشعور بالظلم[1]
- الرغبة في الابتزاز:هو تعويض متخذ القرار لضغوط نفسية و مادية و شخصية و استغلال التصرفات الخاطئة التي قام بها لإجباره على المزيد من التصرفات الأكثر ضررا ويصبح ذلك مرة أخرى مصدرا للابتزاز و الإجبار و من أسبابه ما يلي: تعارض المصالحو استسلام البعض للابتزاز، الرغبة في تدمير الآخرين أو تدمير المنظمات الأخرى .
- **انعدام الثقة** :و هو عدم الإيمان بالآخرين و تنعدم الثقة في بعض الناس أو ربما في نظام كامل كأن تنعدم في الإدارة العليا أو المنظمة و يرجع ذلك إلى الأسباب التالية: سيادة ظروف عمل سيئة عدم كفاءة النظام الإداري.
- **الأزمات المعتمدة**:هو افتعال المشاكلو الأزمات للتمويه على أزمات اكبر و هو محاولة لصرف النظر عن أزمة حقيقية بافتعال أزمات جانبية أو وهمية و يرجع ذلك إلى: محاولة التمويهو التغطية على الأزمات الحقيقية، محاولة كسب أرضية بصورة غير أخلاقية على حساب الغير
- **سوء الإدراك** يعد الإدراك احد مراحل السلوك الرئيسية فاستعماله بشكل غير سليم يؤدي إلى عدم سلامة الاتجاه الذي اتخذه القائد الإداري و انفصام العلاقة بين الأداء الحقيقي للكيان الإداري وبين القرارات التي يتخذها هذا القائد و من هنا إذا تراكمت نتائج التصرفات السابقة بشكل معين فانه يوجد ضغط مولد للازمة

المطلب الرابع:مراحل الأزمة وكيفية إدارتها

أولا :مراحل الأزمة

لكل أزمة دورة حياة تشبه دورة حياة الإنسان و أساليب التعامل مع الأزمة يعتمد على معرفتك بالمراحل التي تمر بها و تتجلى فيما يلي:

1/مرحلة النشأة :يشعر المسؤولون بإحساس منهم بان ثمة مشكلة في الطريق ،وان استطاع المدير إن يتعرف و لو جزئيا على العوامل الأساسية فيها إذا استطاع بتنفيس الأزمة أي تحويل مسارها من خلال خلق اهتمامات جديدة أو امتصاص المحركين لها[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص50

[2] المرجع نفسه،ص 50

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2/مرحلة النمو: حينما يتم تغذية الأزمة بمحركاتو أسبابو أشخاص إضافية تبدأ في الكبر و النمو في هذه المرحلة يجب على المسؤولية استقطاب المحركاتو عوامل النمو أو تحييدها أو خلق تعارض في المصالح بين الأشخاص المحركين لها

3/مرحلة النضج :هنا تصبح الأزمة في قمتها وتبدأ في إفراز خسائر للمنظمة وتدمر من حولها مديرين أو أشخاص أو موجودات وتصبح السيطرة على الأزمة صعبة مالم يقم متخذ القرار بمواجهة جذرية مع مسببات الأزمة ومحركيها أو البحث عن كبش فداء يتحمل وزر الخسائر وتنتهي عند الأزمة

4/مرحلة الانحصار :هنا تبدأ الأزمة في الأقوالو الانتهاء وذلك بسبب الصدام أو المواجهة معها فادا فقدت الأزمة أسبابها و أشخاصها بدأت في الانحصار و على المؤولين عدم التفاؤل فربما يلم الأشخاص المسببون للازمة شتاتهم أو تبدأ الأزمة في النهوض مرة أخرىو على المنظمة أن تعيد بناء نفسها و أن تتعلم من أخطائها [1]

ثانيا:إدارة الأزمات

1/التعريف بإدارة الأزمات :تهدف إدارة الأزمات إلى الاستعداد لمواجهة من خلال التنبأ بالمشاكل و الأزمات وتمكين الإدارة من السيطرة على الموقفو المحافظة على ثقة جميع الأطراف المعنية .

وبمعنى آخر يمكننا تعريف إدارة الأزمات بأنها عبارة عن كافة الوسائلو الإجراءاتو الأنشطة التي تنفذها المنظمة بصفة مستمرة في مراحل ما قبل الأزمةو أثناءها وبعد وقوعهاو التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الآتي: منع وقوع الأزمة كلما أمكن مواجهة الأزمة بكفاءة وفاعلية ،تقليل الخسائر في الأرواحو الممتلكات إلى اقل حد ممكن، تخفيض الآثار السلبية على البيئة المحيطة، إزالة الآثار السلبية التي تخلقها الأزمة لدى العاملينو الجمهور، تحليل الأزمةو الاستفادة منها في منع وقوع الأزمات المشابهة أو تحسين وتطوير قدرات يالمنظمة و أدائها في مواجهة تلك الأزمات ،تصميم النسق التنظيمي الفعال الذي يحقق كفاءة المواجهة .

كما يمكن النظر إلى إدارة الأزمات بأنها "مجموعة الاستعدادات و الجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب على الأزمة ".

وإدا نظرنا إلى هذا المفهوم نجد انه ينظر إلى عملية إدارة الأزمة من منظور سلبي حيث إن الجهودو الاستعدادات يتم توجيهها بعد حدوث الأزمة بالفعل وليس قبلها.إما حديثا فان إدارة الأزمة يتطلب

[1] https://ar-ar www université de khmis milana.com/poste/1063701730927

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

من[1]المديرين ضرورة التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه وكذلك توقع ما لا يمكن توقعه فإدارة الأزمة بهذا المنظور تعني "عملية الإعداد و التقدير المنظم و المنتظم للمشكلات الداخلية و الخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المنظمة و ربحيتها أو بقائها في السوق ".

وكما يلاحظ فان هذا المفهوم يعني ربط إدارة الأزمات بصفة عامة بالإدارة الإستراتيجية وربطها بالرقابة الإستراتيجية بصفة خاصة [2].و يرى البعض إن إدارة الأزمة لها مفهوم أو معنى مزدوج[3] الأول يعني إن إدارة الأزمة هي :"إدارة العمليات أثناء حدوث الأزمة الحقيقية مثل عمليات الإخلاء أثناء الحرائق، وإغلاق المحلات، أو سحب المنتجات من السوق ".

أما المفهوم الثاني فيشير إلى إن إدارة الأزمة تعني "القدرة على إدارة الشركة قبل وإثناء وبعد حدوث الأزمة".

و هذا المفهوم يحمل في طياته ضرورة وجود برنامج أو نظام أو خطة ثم تصميمها لهذا الغرض و هذا البرنامج يتطلب وجود غرفة عمليات، رسائل اتصال، فريق مدرب تدريبا جيدا وتجهيزات للطوارئ كما يؤخذ الاعتبار الإعداد المقدم لطرق التعامل مع الضحايا و أسرهم.

وكذلك مواجهة الجمهور و التصرفات المطلوبة الأخرى تجاه أي أطراف تأثرت أو سوف تتأثر بنتائج الأزمة .

في ضوء المفهوم المزدوج لإدارة الأزمة على النحو سالف الذكر يمكن التأكيد على النقاط التالية:

إن إدارة الأزمة يجب إن يتم من بعدين أساسيين هما إدارة الأزمة من الداخل و الخارج وإدارتها من الخارج إلى الداخل، أي لا يجب النظر فقط إلى إدارتها على المستوى الداخلي للمنظمة (أو الدولة) ولكن أيضا على المستوى الخارجي.

- إن إدارة الأزمة تتم (أو يجب أو تتطلب)من خلال فريق عمل مدرب تدريبا جيدا.
- ضرورة وجود برنامج أو نظام مخطط بشكل جيد يتم تنفيذه في الحال لتقليل الخسائر أو للمواجهة.
- أن تكون المنظمة أو الدولة مهيأة داخليا للتعامل و الاستجابة للازمة بتداعياتها المختلفة وإدراكها بدرجة عالية.
- تحضير المنظمة أو الدولة داخليا لمواجهة أو التعامل مع الشائعات. [4]

إن إدارة الأزمات هي مفهوم واسع يتضمن التخطيط العام و الاستجابة للمدى الواسع من حالات الطوارئ و حالات الكوارث وإدارة الأزمات هي نظام يزود المنظمة باستجابة نظامية منظمة ومرتبة لحالات الأزمات.

---

[1] غريب عبد الحميد هاشم، **أثر العوامل الانسانية على تطبيق المنهج المتكامل لادارة الأزمات في المنظمات** .بحث في المؤتمر السنوي الرابع لادارة الأزمات والكوارث، ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 1999، ص352

[2]: عبد السلام أبو قحف ، **المرجع السابق**، ص352

[3] :J.Gottschalk.stories on managing imag under siego :detrort ;INC.1988.p410

[4] **المرجع نفسه**، ص353

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و هذه الاستجابة تجعل المنظمة قادرة على الاستمرار في إعمالها اليومية المتعلقة بتقديم الخدمات المنتجات وكسب الإرباحو غيرها في الوقت الذي تكون فيه الأزمة تدار بنجاح.[1]

إن تنمية أو إعداد برنامج لإدارة الأزمة يجب إن ينطوي على خمسة عناصر رئيسية فيبدأ بإدراكها أولا ثم القيام بإعداد مراجعة دقيقة لها حيث يتم البحث عن مناطق او جوانب الاضطراب ونقاط الخلل،بالإضافة إلى إعداد سيناريو كامل على الكارثة لمناقشتها مع طرح تساؤلات (ماذا لو)مع الاستعانة بالتصنيف الخاص بأنواع الكوارث، ويأتي العنصر الثانيو هو إعداد أو تصميم خطة موقفية أو خطة الطوارئ يتم وضعها للتنفيذ الفوري بمجرد حدوث الأزمة و بصفة عامة من الممكن وضع إشارات التحذيرو الإرشاد هذا.

وتجدر الإشارة إلى إن مراجعة الأزمةو الخطة الموقفية يجب تطويرهما أو تحديثهما سنويا ،إما العنصر الثالث فهو تكوين فريق لإدارة الأزمة حيث لم يعد تكوين فرق إدارة الأزمات قاصرا على أقسام البوليس بل أصبح الآن يشكل واحدا من فرق العمل داخل أي منظمة إعمال أو أي منظمة لخدمة البيئة وفريق إدارة الأزمة دائما ما يحتوي على متخصصين في مجالات مختلفة وطبقا لنوع الأزمة تتنوع وتتعدد التخصصات في الفريق.

وأخيرا فان العنصر الرابع يتمثل في تنفيذ البرنامج او الخطة الموضوعة بدقة فور حدوث الأزمة ومثلما يحدث في المسابقات العاب القوى فان عنصر السرعة هو العنصر الحاكم في تحقيق الفوز وتأكيده أي في السيطرة على الأزمة وتخفيف أثرها السلبية .

2/مراحل إدارة الأزمات:يتضمن برنامج إدارة الأزمة مجموعة من المراحل التي تكون السبيل إلى تخطي الأزمةو التعامل معها بشكل صحيح ومن بين هذه المراحل ما يلي:[2]

أ- **مرحلة الأزمة التحذيرية**:هذه المرحلة هي مرحلة تحذيروإنذار بالأزمة و هي تعبر عن نقطة تحول واضحةو جوهرية في المنظمة، وهناك بعض الباحثين يطلقون على هذه المرحلة مرحلة ما قبل الأزمة. إن إدراك هذه المرحلة وتشخيصها هو أمر في غاية الأهمية إذ إن الفشل في تشخيص هذه المرحلة في وقتها يؤدي إلى إن تضرب الأزمة المنظمة بقوة كبيرة حيث إن عدم إدراك المرحلة الأولى هو إن تجد المنظمة نفسها إمام المرحلة الثانية مباشرة ،و هنا فان حدة الأزمة وشدتها تكون اكبرو أضخم بكثير.

ب **مرحلة الأزمة الحادة**: بدخول المنظمة في مرحلة الأزمة الحادة فإنها تكون قد تجاوزت المرحلة الأولى (المرحلة التحذيرية)و يكون من غير الممكن العودة إلى المرحلة السابقة ويكون قد فات الأوان على استعادة ما فقدته من خسائر وإضرار إضافية نتيجة تصاعد حدة الأزمة ودخولها في المرحلة الثانية

---

[1] عزيزة سهيل أبو حليمة ، **دور التخطيط الاستراتيجي في ادارة الأزمات** ، (بحث لنيل درجة الدبلوم العالي .2012 2013)، تخصص ادارة مؤسسات المجتمع المدني، الجامعة الاسلامية، العراق ، ص12

[2] عبد السلام أبو قحف، **المرجع السابق**، ص ص355 356

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

(مرحلة الأزمة الحادة)و يكون ذلك من خلال جهودها المكثفة للسيطرة على مكان و توقيت و كيفية اندلاع الأزمةو انفجارها.

ج **مرحلة الأزمة المزمنة** :هي المرحلة التي تعقب مرحلة الأزمة الحادةو هي أول مراحل الأزمة من حيث مدتها الزمنيةو عندما يكون لدى المنظمة القدرة على إدارة هذه المرحلة و تقصير مدتها الزمنيةو التي كلما طالت تلحق بالمنظمة إضرارا و خسائر إضافية ،وقد أثبتت الدراسات إن المنظمات التي لا تمتلك خططا لإدارة الأزمات تعاني من طول المدة الزمنية لهذه المرحلةو التي قد تصل إلى ما يقارب ثلاث إضعاف المدة الزمنية لهذه المرحلة في المنظمات التي تمتلك خططا لإدارة الأزمات و تشهد هذه المرحلة متابعات كبيرة من إطراف متعددة لأسباب و تداعيات و نتائج الأزمة و تكثر فيها التفسيرات[1] و التحليلات و التبريرات و يتم في هذه المرحلة أيضا تقويم الخطواتو الإجراءاتو الخطط التي اتحدت لمواجهة الأزمة وا إدارتها والتعاطي معها في المرحلة السابقة، ورصد نقاط القوةو الضعف.

و تلك الخطوات و الإجراءات والخطط، و مكافئة المبدعين و المجيدين في إدارتها، ويتم في هذه المرحلة كذلك استخلاص العبر من اجل الاستفادة منها في إدارة الأزمات المحتملة مستقبلا.

د **مرحلة تسوية الأزمة:** تركز إدارة المنظمة جهودها في هذه المرحلة على تسوية الأمور وا عادتها إلى وضعها الطبيعي الذي كانت عليه قبل بداية المرحلة الأولى ويكون ذلك بافتراض ان المنظمة نجحت في تجاوز المراحل الثلاث السابقة ووصلت إلى هذه المرحلة و ترتكز إدارة المنظمة أيضا في هذه المرحلة على الإمساك بزمام الأمور بسرعةو حزم و تحويل نقطة التحول إلى فرصة حقيقية للمنظمة تستفيد منها بصورة ايجابية .ويكون نجاح إدارة المنظمة في هذه المرحلة أكثر فعالية إذا كانت قد نجحت في رصد تحذيرات الأزمة في المرحلة الأولى و ثقل فاعلية إدارتها في هذه المرحلة إذا لم تكن قد نجحت في ذلك و في هذه الحالة تكون التحديات امامها اكبر و يجب إن تبذل جهودا فوق العادية من اجل تسريع تحقيق تسوية نهائيةو حاسمة للازمة.

وتمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية أخرىوا إذا فشلت المنظمة في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنها تصبح مسؤولية عن وقوع الأزمة و تفاقم إحداثهاو هذه المراحل هي كالآتي:

1 **مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر**:تتطلب هذه المرحلة توجيه الاهتمام للإشارات التحذيرية التي ترسلها الأزمة قبل حدوثها لفترة طويلة نسبيا تتبنى عن قرب وقوع الأزمة .

2 **مرحلة الاستعداد و الوقاية**:تستهدف هذه المرحلة اكتشاف و رصد نقاط الضعف في المنظمة لذا يجب إن يتوافر لديها الأساليبو الوسائل الوقائية لدرء هذه الأزماتو الكوارث .

---

[1] عزيزة سهيل، **المرجع السابق**، 16

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 مرحلة احتواء الضرر:تستهدف إعداد الوسائل المساعدة على الآثار الناتجة عن الأزمة وتظهر أهمية عزل الأزمة في هذه المرحلة.

4 مرحلة استعادة النشاط:و تشمل وجود سيناريوهات بديلة معدة مسبقا وتم اختيارها جيدا حتى يحسن وضع الحلل العملية المناسبة في حالة احتدام الأزمة .

5 مرحلة التعلم :و هي تتضمن استرجاع و استعادة الأحداث ودراستها دراسة معمقة ومستفيضة و استخلاص الدروس المستفادة منها .ويلاحظ انه إذا قامت المنظمة بانجاز المرحلتين الأولى و الثانية فيكون قد توفر لها عنصر الإدارة بالمبادرة حيث تتمكن من منع وقوع العديد من الأزمات ،إما إذا قامت بمواجهة الأزمة بعد وقوعها عن طريق انجاز المرحلتين الثالثة والرابعة فإنها تصبح إدارة فعالة لأنها مرحلة استرجاعو استعادة للأحداثو استخلاص النتائجو الدروس المستفادة لتكون محور الانطلاق وتطوير الأداء،فالمنظمات التي لا تستفيد من إفرازات هذه المرحلة تصبح عرضة لذات الأزمات التي تعرضت لها من قبل.

نخلص مما تقدم إلى إن الأزمة بؤرة من عدم الاستقرار داخل المنظمات تنشأ لظهور نقاط مبهمة ودوائر مغلقة من عدم المعرفة و عدم التأكد مما يجعل ظاهرة الأزمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالإحساس بالمفاجأةو التهديد وضيق الوقت اللازم لمواجهتها ،و تؤثر الأزمة على الكيان الإداري للمنظمة وظيفيا و أدائيا و هيكليا، كما أنها تسبب درجات متفاوتة من التوتر و القلق للقيادات الإدارة مما يضعف من إمكانيات هذه القيادات على الفعل المؤثر السريع لمواجهتها .كما إن عملية إدارة الأزمة تتطلب الاستجابة السريعةو الفعالة لدرء أخطار الأزمات بإزالة مسبباتهاو اتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثارهاو أخيرا تصميم النسق التنظيمي الفعال الذي يحقق كفاءة المواجهة . [1]

3 آليات إدارة الأزمة :إن أسلوب التعامل مع الأزمة يختلف حسب طبيعة المواقف وفي ضوء الإمكانيات المتاحةو هنا يظهر دور الأسلوب العلمي في الإدارة في التعامل مع الأزمات و القائم على التخطيطو القائم على إدراك للإمكانيات المتاحةو أدوات التنبؤ بالمستقبل ،ويتطلب التكامل مع الموقف الازمويوا إدارة الأزمة لاستخدام عدة آليات لعل من أهمها مايلي :

- الموارد و المتطلبات المعلوماتية:و تعني هذه الآلية إمكانية تحليل المعلومات الخاصة لإدارة.[2]

الأزمة فالخطوة الأولىو الأساسية هي جمع اكبر قدر من المعلومات عن موقف الأزمة ونجد أنفسنا إزاء مشكلتين هما:

- الافتقار إلى الموضوعية في جمع المعلومات.
- تفسير المعلومات .

---

[1] غريب عبد الحميد هاشم ، **المرجع سابق**، ص142

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ففي حالة الاعتماد على مصادر غير دقيقة للمعلومات هذا يعني الاستنتاج الخاطئو التقييم الغير صحيح للأمور وتصبح القراراتو الإجراءات المترتبة على ذلك ذات آثار سلبية ومنفصلة عن الواقع الحقيقي ،و مما لا شك فيه أن وجود مركز للمعلومات في كل منظمة يكون لديه قاعدة من البيانات عن الوضع الازموي للمنظمة يؤدي إلى تدارك الأزمةو التخفيف من آثارها .

ويمكن النظر لخصائص معلومات الأزمة من عدة زوايا من حيث طرق التمثيل وإبعاد الجودة .

- طرق التمثيل:فمعلومات الأزمة لها صور عرض شتى وتختلف وتتباين اتجاهات متخذ القرار فيما يتعلق باستعداده لتقبل شكل معين للمعلومات.
- **أبعاد الجودة:** حيث تقاس جودة المعلومات بصفة عامة بأربعة أبعاد رئيسية و هي:الحديثة و الدقة و الملائمةو التوافر.
- و بناءا على ما تقدم يمكن القول إن المعلومات لها أهميتها و خاصة لفريق إدارة الأزمة وان البيانات الدقيقة التفصيلية المحللة يكون لها فائدة محققة بالنسبة لكفاءة وفعالية إدارة الأزمة بصفة عامة.
- **التخطيط الاستراتيجي:** يعد التخطيط بمثابة الإطار العام الذي يتم في نطاقه التعامل مع الأزمات و هو ما يعد التحديد المسبق لما يجب عمله وكيفية القيام بهو هو ما يعني أيضا استشراف المستقبل.

و الهدف الأول للتخطيط لمواجهة موقف تصبح فيه المنظمة فجأة في دائرة الضوء نتيجة لوقوع أزمة هو إن تجتاز المنظمة الدقائق أو الساعات الأولى بسلام أو ربما اليوم الأول أو الثاني لوقوع الأزمة ويقع عبء التخطيط على القيادة الإدارية للمنظمة فإذا ما كان حريصا على سمعة المنظمة ويهتم بالحفاظ على مصداقيتها فان الاستعداد لمواجهة الأزمات يعد ضرورة لا غنى عنه.[1]

- **فتح قنوات الاتصال:** الاتصال هو الوسيلة التي يتم بها تبادل المعلومات التي تتعلق بالظروف المحيطة فالحاجة إلى إعطاء الأوامر و التعليمات من المستوى الأعلى للمستوى الأدنىو الحصول على المعلومات من المستويات الدنيا إلى القيادة العليا يعطي أهمية قصوى لرفع كفاءة الأداء في حالة إدارة الأزمات ومن ثم فان توفير وسائل الاتصال الواضحة و السريعة وغير التقليدية يعتبر ضرورية من الضروريات نظرا لضيق الوقتو حساسية الموقف ودقته في حالة الأزمة وبصفة عامة تحكم الاتصال القواعد الآتية :

- ❖ يجب أن يدعم الاتصال الأهداف المطلوبة تحقيقها فالاتصال ما هو إلا وسيلة وليس غاية في حد ذاته، وهو في واقع الأمر أداة إدارة الأزمة في الحفاظ والإبقاء على التعاون بين كل من يهمهم الأمر لتحقيق الأهداف المنشودة والمحددة.
- ❖ تأمين نقل المعلومات والتعليمات والأوامر من الرئيس والمرؤوسين والمعلومات والإيضاحات من المرؤوسين إلى الرئيس.

---

[1] المرجع نفسه، ص143، 142

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ❖ يجب أن تتسم خطة الاتصالات بالبساطة والطابع العملي وأن تكون جميع الاتصالات بلغة مفهومة لكل من مرسلها ومستقبلها.
- ❖ يجب أن توضع خطة الاتصالات الداخلية وكذلك الخارجية على أساس سيناريوهات محتملة ففي الواقع أن خطة الدفاع الأولى يمكن أن تأتي من العاملين إذا تلقوا المعلومات في الوقت المناسب.

القيادة العليا واتخاذ القرار:

تمثل القيادة أهم المقومات الرئيسية التي يتحدد بتطورها وتقدمها مستوى أداء أية منظمة ،وعلى قدر كفاءتها وخبراتها وإبداعاتها وإلمامها بكافة جوانب الأزمة بقدر نجاحها في إدارة الأزمة ،حيث أن إدراك القيادة للمسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية الملقاة على عاتق المنظمة تمثل البنية الأساسية لأن خطة أو برنامج خاص بإدارة الأزمات بمراحلها المعروفةوهناك عدة مبررات لدى تلك القيادة للاستعداد لمواجهة الأزمات وتتمثل هذه المبررات فيما يلي :

- مبررات معنويةوأخلاقية تتعلق بمبدأ المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تطلع عليه المنظمات تجاه البيئة التي تعمل من خلالها
- مبررات اقتصادية تتعلق بمبدأ المسؤولية الاقتصادية عن الخسائر الناتجة عن أنشطتها الاقتصادية خاصة في ابتكار أو تجاهل المشكلات الناجمة عنها .[1]
- مبررات تحسين الصورة الذهنية لدى البيئة التي تعمل من خلالها وذلك بالحصول على صورة ذهنية ج يدة لدى جمهور المتعاملين منها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لنجاح أعمالها والابداع الاداري لدى القيادة الادارية يعني تقديم حلول متفردة للمشكل وغير نمطية وبصفة عامة هناك عدة عناصر او مكونات تشكل التفكير الابداعي للقيادة الادارية وكمايلي:
- **الطلاقة الفكرية** :و هي تعني إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار والحلول الخاصة بمشكلة ما خلال وحدة زمنية معينة .
- **الأصالة:** ويقصد بها البحث عن حلول لها خصوصية ذاتية مرتبطة بالبنية الداخلية والخارجية للمنظمة.
- **المرونة:** ويقصد بها التحول بالفكر من اتجاه الى اتجاه آخر من مختلف جوانب المشكلة
- **القدرة على التداعي البعيد:**و هي القدرة على استكشاف أكبر عدد ممكن من البدائل لحل المشكلات المرتبطة بموقف معين.

تطبق المنهج المتكامل لادارة الأزمات :إن أغلب المنظمات عند مواجهتها للأزمات تنتهج أسلوب رد الفعل العشوائي أي أنها تنتظر وقوع الأزمة ثم تقوم بمواجهتهاوإصلاح الآثار التدميرية الناتجة عنها و هذا الأسلوب لا يحقق العائد المرجو في إدارة الأزمات .

ومن هنا تتبع الضرورة الملحة لقيام المنظمات بتطبيق المنهج المتكامل لإدارة الأزمات .

---

[1] المرجع نفسه، ص 144

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويقضي هذا المنهج المتكامل لإدارة الأزمات بأن تقوم المنظمة بتحديد وتقييم المخاطر المحتمل أن تتعرض لها من البيئة المحيطة (داخليا وخارجيا)ثم تقوم بعمل برامج الاستعدادات للازمة لمنع أو مواجهة تلك المخاطر بكفاءة وفعالية من خلال إنشاء نظم إنذار مبكر لاكتشاف الأزمات قبل وقوعها ووضع خطط الطوارئ للازمة ،وتشكيل فريق لإدارة الأزمات ،ومواجهة الأزمةو استئناف النشاط ،ثم تقييم الأزمة التي وقعتواستخلاص الدروس المستفادة لمنع وقوع الأز مات المتشابهة في المستقبل.[1]

- **مستويات إدارة الأزمة:**

تتعدد مستويات إدارة الأزمة وفقا لحجم الأزمةو أبعادها، وينبع هذا التعدد بطبيعة الحال اختلاف المستويات التي تتعامل مع الأزمة:[2]

1/المستوى الرئاسي لا دارة الأزمة :

وهو المستوى الذي يتولى وضع الإستراتيجية العامة للدولة ،وتحديد سياستها الحالية والمستقبلية

وينبع هذا المستوى من رؤساء الدول ،ورؤساء الحكومات داخل الدولة وبالتالي فان نوع الأزمات يتعاملون معها هي تلك التي تمثل خطرا دوليا أو كارثة تهدد المصالح القومية للدولة، أو حروبا قد تنشأ بين دولتين أو أكثر.

وتعتبر إدارة الأزمة هنا في أعلى مستوى لها ،وتشتد حدتها ويكون التعامل مع أزمات هذا النوع بقدر كبير من الحيطةو الحذر لما له من مردودات سلبية قد تنعكس على مصالح البلاد وسلامتها .

2/المستوى القومي لإدارة الأزمات:

و هو المستوى الذي يتعامل مع الأحداث التي تهدد الأمن القومي، أو تلك التي قد تصيب الكيان الاجتماعي للدولة بخلل يهدد أمنه ،ويهدد سلامته ومصادر الخطر التي يتعامل معها هذا المستوى قد تكون داخلية من الدولة ذاتها وقد تكون خارجية تهدف إلى زعزعة النظام الأمني وتهدف إلى تفويض دعائمهو لا اختلاف في التعامل مع الأزمة بين ما إذا الخطر داخليا أو خارجيا ،فالعبرة هناك بالنتيجة ومن ينوب عنها

3/المستوى المحلي لإدارة الأزمة :

هو أقل مستويات الأزمة خطورة لأن نطاقه المكاني ينحصر في أحد أقاليم الدولة، أو إحدى منشآتها العامة والخاصة، وقد يرتفع منحنى الأزمة في هذا المستوى ليصل من الخطورة بمكان يهدد الأمن القوميو الصحة العامة في الدولة بأسرها.[3]

لقد أصبحت الأزمات سمة أساسية للمنظمات المعاصرة حيث أصبح كل تنظيم لا ينجو من تأثيرات الأزمات وبالتالي زاد الاهتمام بوضع مختلف الحلول لكيفية إدارة هذه الأزماتو هذا ما ينطبق علة الأزمة

---

[1] **المرجع نفسه**،ص144

[2] **المرجع نفسه**،ص144

[3] غربي عبد الحميد هاشم، **المرجع سابق**، ص144

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

النفطية التي حدثت بفعل تقلبات أسعار النفط ارتفاعا و انخفاضا فأدت بذلك الى انعكاسات عديدة على الجزائر بصفة خاصة و على الدول المصدرة للنفط بصفة عامة فالأزمة النفطية قد يصاحبها تدهور في الأسعار و انخفاض مستويات التصدير و الاستثمارات الأجنبية علاوة على تدني قيمة الأسهم كما قد[1] تأثر على ميزانيات الدول و تخفض مستوى الطلب العالمي على السلع و الخدمات وتؤثر على المشاريع المستقبلية.

و لعل الخطوة الأولى في أي تطلع و توجه نحو المستقبل للقضاء على الأزمة النفطية هو البحث عن بدائل غير أهلية للزوال و ضرورة زيادة البحث والتطوير في مجال تقنيات الطاقة المتجددة.[2]

المبحث الثاني :الأزمة النفطية

يساهم البترول بدرجة كبيرة في التطور الاقتصادي و الاجتماعي هذا ما أكسبه أهمية كبيرة على المستوى العالمي و مكانة أساسية في إقتصاد الدول المصدرة له حيث بات هذا الدور من المسائل التي لا تحتاج الى برهان ،الا أنه في الآونة الأخيرة شهدت أسعار انخفاض كبيرا مما أحدث زعزعة على مجموعة من الدول و خاصة الدول المصدرة له .

المطلب الأول :أهمية النفط في العالم

الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط ليس فقط لكونه مصدر طاقة و سلعة استراتيجية لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة و انما أيضا لانه ظاهرة لها مكانة سياسية و عسكرية و اجتماعية كبيرة

أ/الأهمية السياسية :

يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي و يشار اليه على انه اساس السلام في العالم و ذلك لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ،ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية الا في روسيا و الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا و كندا ،تعد الدول العربية و خاصة منطقة الشرق الاوسط من اغنى المناطق في العالم به و هذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي نجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليها كما ان النفط يعد سلاح ضغط فالدول المستهلكة له تعتبر غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق النفط . [3]

ب/الاهمية الاقتصادية :تتجسد في العناصر التالية :

النفط كمصدر رئيسي للطاقة :الطاقة احد عناصر العملية الانتاجية و النفط اهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث ،وترجع اهمية النفط كاهم مصدر للطاقة الى المزايا التالية:

---

[1] نجم العزاوي، **المرجع سابق**، ص13 14

[2] **المرجع نفسه**، ص14، 13

[3] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية**.، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بن بوعلي، الشلف2008 2009)، ص4

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط اكثر من اي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الاول من القرن الواحدو العشرون
- تكلفة انتاج النفط اقل بكثير من تكلفة انتاج كل البدائل الطاقوية له
- النفط كمصدر للعديد من المنتجات الاخرى (المشتقات النفطية)
- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة :ما يميز النفط كمادة اولية انه لا يمكنه استعماله الا بعد اجراء عدة عمليات عليهو الصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية اوالتحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل اضافة الى الانشطة الصناعية التي تعتمدعلى المنتجات النفطية مثل الصناعات البترو كيماوية ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الانتاجية الصناعية الضرورية.

النفط مصدر للايرادات المالية:

تتضح هذه العملية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجةو المصدرة لهو التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الراسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية و الارادات المالية النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب النفط اهم سلعة في التبادل التجاري، يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية كبيرة في تنشيط التبادل التجاري لان النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم .

<u>الأهمية الاجتماعية</u>: يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

- النفطو قطاع المواصلات :يعتبر النقل من اهم القطاعات في الحياة الاجتماعيةو الاقتصادية للانسان المعاصر وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع لاستعمال مشتقاته .
- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية :تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك،الاسمدة دورا كبيرا في الحياة اليومية للانسان المعاصر [1]
- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملةنظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فانها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات و الاختصاصات كما تلعب دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تمويل الانشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي

[1] حمادي نعيمة، المرجع سابق، ص4

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الأهمية العسكرية : الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5%من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب ويعد الكيروسين اهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية. [1]

المطلب الثاني :مفهوم الازمات السعرية

تعرف الازمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجأ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة ،حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما يمكن أن يكون مردوده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنةو التغيرات الجيوسياسية.[2]

المطلب الثالث:أسباب انخفاض أسعارا لبترول

عانت أسواق النفط العالمية توترا شديدا في أسعار البترول [3]ويعود هذا الانهيار في سعر النفط لسنة 2014 مرده الحقيقي الى ظهور انتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الافقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2% مليون برميل يوميا الى سوق النفط الخام الى جانب الزيادة المتوقعة في الصادرات الايرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل الى الاتفاق النووي بينها حيث تستعد ايران لتصدير 1.2%مليون برميل نفط يوميا بداية من2016.

الى جانب تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية، ووفقا لهذا الخط من التفكير كان ينبغي على الرياض إن تلعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة لوضع أرضية تحتها،ولكن الرياض لم تفعل ذلك لان انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران و القوة العظمى الحليفة لبشار الاسد .روسيا أكثر مما يضر المملكة العربية السعودية وبالتالي يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لانهيار أسعار النفط على أجندة سياسة الرياض الخارجية .

إن أولئك الذين يقدمون النظرية الجيوسياسية لا ينكرون أن قوى السوق هي الأخرى تدفع الأسعار نحو الانخفاض لا يمكن للسعوديين وحدهم التسبب بحدوث وفرة أو نقص في النفط من تلقاء أنفسهم بتلك البساطة، إن الارتفاع في الإنتاج في أمريكا الشمالية ومعدل النمو المتباطئ لاستهلاك النفط في الصين في السنوات الأخيرة يدعم أي تفسير معقول للحالة الراهنة للسوق وكحال كل النظريات الجيدة الأحادية

---

[1] **المرجع نفسه**، ص4

[2] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000 2010**، (رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2012- 2013ص11

[3] ياسر عبد الهادي حسين ، **الأسباب الجيوسياسية والاقتصاديةلأزمة النفط الدولية**.مجلة، العدد، 2004، 239، ص13

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

السبب فالقول أن المملكة العربية السعودية هي التي كانت وراء هبوط السعر ،مما لاشك فيه أن المملكة العربية السعودية ترغب في رؤية نفوذ إيران و روسيا تتقلص فالرياض التي تملك احتياطات مالية تربو على 700مليار دولار في البنك أكثر قدرة على اجتيـاز فتـرة من انخـفاض أسعار النفط مـن موسـكو أو طهران. إن المشكلة النظرية الجيوسياسية هي أنها لا تنسجم مع حقائق الأمور بكل بساطة، فانهيار الذي بدأ في سبتمبر 2014 [1]،لم يكن سببه الزيادة في الإنتاج السعودي لقد انتج السعوديون من النفط يوميا في العالم 2014بالقدر نفسه الذي أنتجوه في العالم 2013عندما أغلقت أسعار ذلك العام فوق 100دولارللبرميل ،وخلال تلك السنة ذاتها ارتفع الإنتاج الأمريكي بما يزيد على مليون برميل يوميا، إن الانهيار في الأسعار قد حدث نتيجة لإدراك متأخر من السوق بان العرض أخذ يطغى على الطلب العالمي فضلا عن عقلية القطيع التي تميل إلى المبالغة في قوى السوق سواء في الطرف العلوي أو السفلي التي تتصف بالمضاربة .

إن إعطاء ميزة تفضيلية للجانب الجيوسياسي في حسابات الرياض يغفل عناصر أكثر أهمية يستند إليها السعوديون في اتخاذ القرارات بشأن السياسات النفطية فالسابقة التاريخية التي تقود صناع السياسة النفطية السعودية ليست الذروة التي بلغوها في سبعينيات القرن الماضي، عندما كانت مجرد عبارة يتمتم بها وزير النفط السعودي قد ترتفع بالأسواق إلى الذروة أو تهبط بها الحضيض وإنما هي تجربتهم المؤلمة في منتصف الثمانينات ،بدأت أسعار النفط تتهاوى في بداية ذلك العقد مدفوعة بالعواقب المزدوجة للزيادات الهائلة التي طرأت على الأسعار في السبعينات و بزيادة العرض (لتوفير مزيد من النفط الأكثر تكلفة من بحر الشمال و من المنحدر الشمالي في ألاسكا في السوق)و ترجع الطلب ،و قد حاول السعوديون حينذاك وقف انخفاض أسعار البترول عن طريق خفض الإنتاج و تعهد شركاؤهم في منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك بخفض الإنتاج معهم ولكنهم نادرا ما التزموا بتنفيذ تعهدات و بحلول عام 1985انخفض إنتاج المملكة العربية السعودية إلى حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا ،هبوط من ارتفاع يقرب من عشرة ملايين برميل يوميا في العام 1980و كان انهيار الأسعار و الانخفاض الكبير في الإنتاج يعني أن الرياض لم تكن تحصل سوى على جزء ضئيل من عائدات النفط التي اعتادت أن تجنبها في وقت سابق من ذلك العقد، فاضطرت إلى السحب من احتياطاتها المالية من اجل تمويل الإنفاق الحكومي الذي يمثل عماد سياستها الرعوية، وفي العام 1986قرر السعوديون التخلص من كونهم كبش فداء، فان لم يتحمل منتجو النفط الآخرون معهم تكاليف خفض الإنتاج لوضع ضوابط الأسعار، فلن يفعلوا أهم ذلك و فتح السعوديين صنابير نفطهم و انهارت أسعار النفط العالمية إلى ما دون 10دولار للبرميل، وهو ما أطلق عليه دانيال يرغين وصف "التعرق الجيد"و منذ ذلك الحين لا يلجأ السعوديون إلى خفض الإنتاج

---

[1] عبد الحميدمرغيث، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، ص2

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لوقف هبوط الأسعار إلا إذا انضم إليهم المنتجون الآخرون ،:لقد اكتفوا من تأدية دور المنتج المتأرجح الذي يحافظ على توازن الأسعار في سوق هابط.[1]

إن هذا المبدأ التوجيهي الذي اعتمده السعوديون باستمرار منذ منتصف الثمانينات هو ما يفسر سلوكهم في العام 2014أفضل من أي توضيح جيوسياسي ،فالمنتجون الرئيسيون الآخرون كروسياوإيران لم يكونوا على استعداد لخفض إنتاجهم وفي مواجهة هذا الرفض كان السعوديون على أتم الاستعداد لإعادة الكرة مع المنتجين الآخرين، إن الاختيار لهذا التفسير.

سيتضح أن ما أعاد الروس والإيرانيون النظر في موقفهم وقدموا اقتراحا إلى الرياض للقيام بخفض مشترك في الإنتاج يشمل الدول الأعضاء في منظمة أوبك وخارجها من اجل دعم الأسعار ورفعها وإذا ما كانت ممارسات السعوديين السابقة كمل هو مبين دليلا موثوقا به فإنهم سيقبلون بهدا الاقتراح على الرغم من هواجسهم الجيوسياسية إزاء السياسة الخارجية الروسية والإيرانية.

تحظى النظرية الجيوسياسية بشأن صناعة القرار المتعلقة بالنفط السعودي بمزيد من التأثير لو ان الرياض عملت على دفع الأسعار نحو الهبوط منذ 2012عندما كانت القضية السورية في موقع الصدارة على العكس فقد كان السعوديون أكثر من سعداء لارتفاع أسعار النفط في وقت مبكر من العام 2010من دون أن يستخدموا ما لديهم من طاقة إنتاجية فائضة لطرح المزيد من النفط في السوق والآن ومع انخفاض الأسعار سيلجأ السعوديين إلى استخدام ما لديهم من احتياجات مالية ضخمة لاستنفاد موارد منافسيهم بعامل الزمن عن طريق ممارسة الضغط ليس على إيران وروسيا فحسب ولكن أيضا منتجي النفط ذي التكلفة العالية في أمريكا الشمالية ،حيث يرتكز الارتفاع الكبير في الإنتاجو هو الذي يلعب دورا رئيسيا في انهيار السوق في العام 2014و هم في هذا المسعى سيلعبون لعبة طويلة ،على أمل أن ركود السوق الحالي سيؤدي إلى تراجع الاستثمار في أمريكا الشمالية وبالتالي سيقلل من إنتاج أمريكا الشمالية ويحد من كمية النفط المطروحة في السوق ولكن انخفاض الأسعار يؤثر على السعوديين أيضاوإن لم يكن بالشدة ذاتها التي تؤذي الروسوالإيرانيينوإذا ما جاءت طهران وموسكو إلى طاولة المفاوضات فمن المرجح أن تجد من الرياض استعدادا للتوصل إلى اتفاق طالما أن أعباء تخفيضات الإنتاج سيتم تقاسمها.[2]

المطلب الرابع:مظاهر الأزمة النفطية

تعيش الجزائر على وقع هاجس سيناريو أزمة سنتي 1986 و1987، على خلفية انهيار أسعار النفط التي ظلت الجزائر مرتبطة بها بنسبة كبيرة، ورغم التغيرات التي طرأت على بعض المؤشرات الاقتصادية العامة، إلا أن الصدمة قائمة، وهو ما يؤكد أن القائمين على تسيير الاقتصاد الجزائري لم

[1] غريغوري غوس، **موجز السياسة**.مركز بروكنجر، الدوحة، 2015، ص2

[2] المرجع سابق، ص4

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يستوعبوا الدروس من[1] أزمات الماضي ولا من تطور الدورات الاقتصادية وتأثيراتها، إذ بعد مرور قرابة 29 سنة على أزمة 1986 لم يطرأ أي تغيير جوهري على بنية الاقتصاد الجزائري، الأزمة تدق على الأبواب مجددا، والسلطات العمومية تسير على نفس إيقاع ردود الفعل، مع التوجه نحو الحلول الظرفية الترقيعية في غياب رؤية واضحة ومخططات مدروسة. بل أنه على عكس سنة 1986 و1987 لم تتحل الحكومة بالوضوح والشفافية اللازمة، لتكتفي بقرارات فوقية ذات طبيعة إدارية بيروقراطية بعيدة عن الواقع، ومسكنات لا يمكنها أن تحل جوهر الإشكال الذي يتخبط فيه الاقتصاد الجزائري منذ عدة سنوات، رغم الوفرة المالية التي استفاد منها خلال 15 سنة الماضية، والتي سمحت بتجنيد حوالي 800 مليار دولار، أي ما يعادل 8 مرات القيمة الحالية لمشروع مارشال الذي نجح في النهوض بأوروبا.

وتأتي الأزمة الجديدة بمؤشرات مماثلة، فالنسيج الصناعي يبقى متواضعا، والصناعة لا تمثل سوى 5 في المائة من الناتج المحلي الخام، كما أن المحروقات تمثل 96 في المائة من الصادرات و60 في المائة من الجباية. وعلى غرار ما تم في أزمة 1986، حيث قررت الحكومة التخلي عن تطبيق المخطط الخماسي 1985 -1989، حيث كان ميترو الجزائر من بين المشاريع المضحى بها، فإن الحكومة الحالية بدأت بتعليق أو إلغاء المشاريع التي لم تعتمد، بما في ذلك مشاريع الترامواي، وعلى خلاف الوضع في 1986، فإن الجزائر استفادت من احتياطي صرف يغطي عمليات التجارة الخارجية ويقدر بحوالي 150 مليار دولار حاليا، كما أن مستوى المديونية متدن بـ5،3 مليار دولار. لكن بالمقابل تعاني الجزائر من زيادة عجز في الميزان التجاري بحوالي 7 مليار دولار وميزان المدفوعات خلال السداسي الأول من السنة، فضلا عن زيادة اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات الذي يمكن أن ينضب تقريبا في 2017، إذا استمر تراجع سعر البرميل من النفط .ويتوقع الخبير الدولي جورج ميشال أن تتأثر دول عديدة مصدرة للنفط في 2016، مع استمرار تدهور إيراداتها بنسبة 40 إلى 45 في المائة، مشيرا إلى أن الجزائر من بين البلدان التي ستعاني لضيق هوامش حركتها وعدم تنوع اقتصادها، حيث ستمثل السنة المقبلة عاما صعبا بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

اعتبر الدكتور والاقتصادي ومدير معهد التنمية للموارد البشرية، محمد بهلول، أن تداعيات تقلبات أسعار النفط يمكن أن تقود إلى صدمة أشد من تلك التي عاشتها الجزائر خلال الثمانينات، حيث ستؤثر مع استمرارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي بسرعة، وندخل بعدها مرحلة كلفة الأزمة التي بدأت أول مظاهرها بتدهور قدرة الدينار الشرائية.

وأوضح الدكتور بهلول، لـ"الخبر": "نشهد أول إرهاصات أزمة في الأفق مع هشاشة العملة، حيث يفقد الدينار من قيمته، ولكن أيضا مع بروز مضاعفات ستمس الاستثمار والتشغيل والمشاريع"، مضيفا أن البنية الاقتصادية للجزائر هشة وهي تماثل تقريبا ما كان سائدا خلال الثمانينات مع فوارق، حيث

[1] www.elkhabar.com/press/article/88508/ #sthash.muy1k4no.dpbs

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

كانت الجزائر تمتلك قدرة تصديرية، فضلا عن صناعة منتجة، بينما نرتكز حاليا على تعظيم ميزانيتي التجهيز والتسيير.[1] والاستيراد، وهو وضع يقود إلى الانسداد". وأشار بهلول أنه لم يتم طوال السنوات الماضية استخلاص الدروس من الماضي، لغياب المؤسسات التي تجعل من تراكمات الماضي رأسمال يتم توظيفه، إذ تنعدم مثل هذه المزايا في غياب هيئات ومؤسسات، حيث وجدت كل المساعي الرامية إلى التغيير طريقا مسدودا وعقبات وكوابح حالت دون إحداث أي تغيير جوهري، سواء على مستوى البنية الاجتماعية أو المجموعات الاجتماعية التي تؤطر الاقتصاد الوطني، هذا الأخير الذي يظل غير تنافسي ومغلقا. وبخصوص ردود الفعل لمواجهة أو الحد من تأثيرات الأزمة، لاحظ الدكتور بهلول أن الحوكمة الرشيدة ضرورية، لكن ما يلاحظ هو محدودية التدابير التي يتم اعتمادها لمواجهة الأزمات، حيث يتم اللجوء إلى اقتطاعات في الميزانية تحت باب الترشيد، ولكن ما كان لا بد أن يتم القيام به هو توظيف محكم لموارد السوق وتجنيدها، وبدلا عن ذلك يتم اللجوء إلى حلول جاهزة منها الحد من تداول العملة الصعبة أو مراقبتها أو ضبطها وتعليق أو إلغاء المشاريع وتوقيف التوظيف لاسيما في الوظيف العمومي، ومحاولة استقطاب جزء من الموارد المالية المتداولة في السوق الموازي، وهذه حلول غير كافية لمواجهة أزمة حادة[2].

المطلب الخامس:محددات سعر النفطو العوامل المؤثرة فيه

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له ،حيث أن معرفة هذه العوامل تساعد على إحداث تغيرات عليها زيادة أو نقصانا من أجل ضمان استقرار أسعار النفط تمكنها من الحصول على موارد مالية هامة لتلبية حاجة الاقتصادو المجتمع فيها كما أن الدول المستوردة للنفط تبقى اقتصادياتها مرتبطة بالنفطو أسعاره وتتنوع هذه العوامل وتتشابك فيما بينها وتصاغ في النظرية الاقتصادية بان لكل سلعة سعرا بتحدد وفق قانون العرضو الطلب مع الإقرار بوجود عوامل مؤثرة أخرى يصعب التحكم فيها

الطلب على النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه:

الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط حيث نلاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية يستندون الى الكميات المتوقع طلبها[3] من النفط مستقبلا ويعرف الطلب على النفط على أنه مقدرا الحاجة الإنسانية في جانبها الكميو النوعي للسلعة النفطية ،ويرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية ،حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام لتكريره.إن الطلب على النفط الخام يتأثر بمجموعة من العوامل المتشابكة بعضها أساسيو البعض منها مكمل ومن بينها معدل النمو الاقتصادي ومستوى التقدم الصناعيو التوسع

[1] www.elkhabar.com/press/article/88508/ #sthash.mux1k4po.dpbs
[2] www.elkhabar.com/press/article/88508/ #sthash.mux1k4po.dpbs
[3] حمادي نعيمة ، المرجع سابق، ص ص67 69

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الميكانيكي فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط سعر النفط الخام و الذي يعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام و العلاقة بينهما عكسية الاستقرار السياسي و الأمني في العالم و الذي لا تقل أهميته في التأثير على الطلب على النفط عن بقية العوامل الأخرى فالاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية و هذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق و بأي سعر تخوفا من انقطاع الإمدادات مما يخلق عدم التوازن بين العرض و الطلب على النفط العرض النفطي و العوامل المؤثرة فيه :يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض [1] و العكس صحيح ، ويتمثل العرض النفطي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد و خلال فترة زمنية معينة و ذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق و رغم أن الدول المنتجة و المصدرة للنفط تعتبر أهم عارض للنفط في السوق العالمية إلا أن المتحكم الحقيقي في عرض النفط هي الشركات النفطية العالمية نظرا لتوفيرها لاستثمارات ضخمة و تقنيات جد متورطة في الصناعة النفطية ترفع بها إنتاجها و عرضها من النفط بالإضافة إلى الشركات النفطية الوطنية.

و يتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة من بينها :

الطلب على النفط و ذلك انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض

الاحتياجات النفطية و عمليات البحث و التنقيب عن النفط فهي تلعب دورا في التأثير على عرض النفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد بأن هناك قدرة على زيادة الإنتاج إضافة إلى عمليات التنقيب و البحث التي تؤثر على العرض النفطي. [2]

المبحث الثالث:انعكاسات الأزمة النفطية

أثرت الأزمة النفطية على مختلف اقتصاديات الدول سواءا المصدرة أو المستهلكة و تعتبر الجزائر من الدول المتضررة بشكل كبير من جراء هذه الأزمة و هذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول:آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية و الفوائض المالية و بالتالي : انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول و تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص67 69

[2] حمادي نعيمة،**المرجع نفسه**، ص ص69 75

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و مع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية و السوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية و بالضغوط التضخمية في الاقتصاد [1]

أدى الانخفاض في الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري و الإنمائي.

المطلب الثاني :انعكاسات الأزمة النفطية على السياسات الحكومية في الجزائر

وصف الانخفاض في أسعار النفط من المعدلات القياسية بين عام 2011 و منتصف 2014 و التي تجاوزت 100 دولارا إلى أقل من 50 دولارا بأنه التطور الاقتصادي الأهم لعام 2014 و لا شك أن مثل هذا التراجع يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في الدول المصدرة للنفط كالجزائر فكلما زاد اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط كان التأثير أشد حيث تولد الخسائر في عائدات تصدير النفط عجزا شديدا في الموازنة لان أر باح النفط تصب في معظمها في حسابات الحكومة .يعد النفطو الغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و أساس موارده المالية إذ يشكلان نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي و 62% من عائدات الحكومة و 98% من مدا خيل التصدير ومن غير المفاجئ أنه عندما تراجعت أسعار النفط بأكثر من 50% تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبيرو لان معظم الغاز الجزائري يباع وفق عقود مؤشر النفط فان سعره اقتفى عن كثب تغير أسعار البترول ولم تستطع صادرات الغاز أن تعدل كفة الميزان

و بحسب صندوق النقد الدولي،استمر الإنفاق الحكومي بالارتفاع واضعا السياسة المالية على درب غير مستدامة وكانت المحصلة عجزا في الحساب الجاري للمرة الأولى في أكثر من 15 سنة وتفيد التوقعات بان الجزائر بحاجة إلى أن يصل سعر النفط إلى 120 دولار لكي تعدل ميزانيتها وما زاد الوضع تعقيدا هو تراجع الإنتاج ليس لأن مصادر النفطو الغاز تتجه إلى نضوب في الجزائر بل لأن بيئة الاستثمار غير مشجعة وتعتبر المشاريع النفطية بحكم طبيعتها طويلة الأمد وقد تستغرق سنواتو عقودا منذ لحظة الاكتشاف حتى [2] بدء الإنتاج ولذلك يشكل إنتاج اليوم ثمرة سياسات الاستثمار المتبعة بالأمس وإذا أرادت الحكومة أن تحقق أهداف إنتاج أعلى فانه يتحتم عليها أن تبدأ بتشجيع المستثمرين الدوليين على التعهد بمواردهم المحدودة خاصة في ظل أسعار النفط المتدنية التي تضعف قدرة الحكومة التفاوضية وتضع الشركات في موقع أقوى لطلب شروط أفضل ،وقد صنف البنك الدولي الجزائر في مرتبة متأخرة 154 من أصل 189 بلداو هو أداء أسوأ من عام 2014 حيث احتلت الجزائر المرتبة 147 كما تحتل الجزائر مراتب متدنية بموجب مؤشرات

---

[1] **داود سعد الله، مرجع سابق**،ص7

[2] كارول نخلة، **تأثير انخفاض أسعار الطاقة:تحد وفرصة الاصلاح الاقتصادي الجزائري**.تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21سبتمبر 2015، ص6، 5

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

عديدة لا سيما الحرية التجارية و الفساد و حوكمة الموارد و في قطاع النفط و الغاز التأخر المتكرر للمشاريع بسبب بطء الموافقة الحكومية و الصعوبات الموجودة لجذب شركاء الاستعمار و الثغرات في البني التحتية و مشاكل تقنية أخرى ووجود سلطة تشريعية و بيئة تنظيمات غير مستقرة و سياسات حمائية و نظام ضرائب قاس و مخاطر أمنية عالية مثل فضيحة الفساد عام 2010 التي سجن فيها العديد من المدراء التنفيذيين في شركة سونطراك.

منذ مطلع عام2015أحدثت التغيرات التشريعية تأثيرا ايجابيا و لو محدودا و في جولة مناقصات عام 2014 منحت أربعة عقود منها ما يشمل الغاز الصخري و هي المرة الأولى التي يتم فيها ضم مثل هذه الموارد في جولة مناقصات ،أما الشركات الرابحة فضمت ستات أويل النرويجية ،و روايال داتش شل البريطانية الهولندية و انيل الايطالية و ريبسول الاسبانية ودراغون أويل الإماراتية التي كانت الوافد الجديد الوحيد.

وقد أعلنت الحكومة الجزائرية عدة خطوات مشجعة لتحسين هيكلة اقتصادها لكن المفتاح يبقى في التطبيق و الالتزام على المدى البعيد حيث أعلنت الحكومة في أوت 2015أنها قد تقلص النفقات بنسبة 9% عام 2016و أعربت عن التزامها بإصلاح أسعار الطاقة ،وتعترف الحكومة بأهمية تنويع النشاطات الاقتصادية من خلال تنويع أسواق التصدير و العائدات الضريبية لتخفف درجة تعرض اقتصادها لتقلب أسعار النفط ،وأفادت الحكومة بأنها سوق تبني قاعدة صناعية متينة.[1]

المطلب الثالث:آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط

أحدثت أزمة انخفاض أسعار البترول ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية غير المصدرة للبترول حيث لم يمكنها انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو، أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك و في نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار كما أصبحت نسبة هامة من اجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا ،الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب و العملات الصعبة و بالتالي دفعها إلى الضغط على الوردات الأمر الذي ترتب عليه انكماشا داخليا كانت أهم معالم تدهور مستوى المعيشة و تعطل الطاقات الإنتاجية و انهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالازدهار النقدي(التمويل التضخمي).[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص6، 5

[2] داود سعد الله ، مرجع سابق، ص6

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تضررت الدول النامية غير المصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركاتها الهندسيةو عقود المقاولات و الإنشاءات التي كانت تعمل الدول البترولية قبل ظهور الأزمة أضف إلى ذلك تقلص التحويلات العاملين من مواطنيها بالدول البترولية.[1]

الاستنتاج:

ان الأزمة تعبر عن وجود خلل يؤثر على السير العادي للنظام السياسي ومؤسسات الدولة وتتعدد الى مادية ومعنوية،بسيطةو حادة،جزئيةو عامة،وحيدة ومتكررة ويعود نشوؤها الى مجموعة من الأسباب فالأزمة النفطية الحالية ترجع الى تخمة السوق الناجمة عن سياسة الانتاج في المملكة العربية السعودية و الارتفاع في الانتاج في أمريكا الشمالية ونقص استهلاك النفط في الصين الى جانب ظهور انتاج النفط الصخريوالزيادة المتوقعة في الصادرات الايرانية بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

[1] المرجع نفسه، ص6

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الثاني

واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمهيد:

إن دراسة وتحليل السياسة الاجتماعية في أي بلد ضمن أدبيات السياسة العامة إنما يهدف إلى المساهمة في توضيح نتائجها على ارض الواقع وتحديد مساراتها ووقعها على الشعوب فالجزائر من بين البلدان التي وضعت مشاريع تنمويةو أطلقت الخطب السياسية في هذا المجال بما يؤكد أن هذا المسار يرتكز على تحسين الوضعية الاجتماعية للفرد وتمكينه من بناء اقتصاده، فالجزائر من خلا انتقال منظومتها الاقتصادية من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة اقتصاد السوق قد تبنت في هذا النمط من الاقتصاد المحافظة على دورها كفاعل رئيسي في الحياة الاقتصاديةو الاجتماعية ،فالفعالية الاقتصادية مرهونة بالفعالية الاجتماعيةو النمو الاقتصادي أساس الرفاه الاجتماعي.

كما تعد السياسة الاجتماعية من أكبر المحاور التي تسيطر على مجال واسع من الاهتمام الدولي بشكل عام سواء كممارسة عملية أو مفاهيم نظرية لما لها من تأثير واضح في رقي وتقدم المجتمعات ورفاهها وضمان نوعية عيش لائق لأبنائها، كما تساهم في عملية تلبية الحاجات وتقليص الفروقات بين أفراد المجتمع الواحد وبالتالي تحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية و المساواة إذ تسعى إلى المحافظة على تعزيز الوحدةو الاستقرار.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للسياسة العامة

تعتبر السياسة العامة توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية من خلال القرارات و الأنشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في اطار عملية المدخلات و المخرجات و التغذية العكسية .

المطلب الأول:الإطار ألمفاهيمي للسياسة العامة

يعتبر تحديد ماهية أي مصطلح أو مفهوم في أي حقل من العلوم الاجتماعية معضلة رئيسية يعاني منها الباحثون في حقل العلوم السياسيةو الإدارية فباعتبارها أن هدا الحقل حديث النشأة من الناحية التجريبية ،فقد تضافرت مجهودات العديد من المفكرينو السياسيين العامة ويمكن عرض بعض منها فيما يلي :

فقد عرف هارولد لازويل السياسة العامة بأنها: من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا المادية و المعنوية وتقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوةو النفوذ و التأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

كما يرى دافيد ايستون أن السياسة العامة هي كنتيجة متحصله في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة،التي تشكل فيها المؤسساتو المرتكزاتو السلوكياتو العلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، وبالتالي فهو يعرفها بأنها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في اطار عملية بين المدخلاتو المخرجاتو التغذية العكسية .[1] في حين عرفها كارل فريدريك من منظور الحكومة بأنها:

مجموعة القرارات الحكومية المتضمنة لكل ما يجب أن يعمل أو لا يعمل في ظل معطيات الأوضاع القائمة فيها.

وبأكثر تفصيلية في النشاط عرفها جيمس أندرسون بأنها : طريقة عمل هادفة يتبعها منفذون في تعاملهم مع مشكلة أو مسألة ذات اهتمام بارز تندرج في إطار ما هو واقع فعلي ويضيف كذلك أنها تلك السياسات التي تطورها الأجهزة الحكومية في تطويرها.

كما قم غابر ِيال ألموند تعريفا للسياسة العامة من منظور تحليل انظم بأنها :محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم +المخرجات قرارات وسياسات") للتعبير عن أداء النظام السياسي

---

[1] ليمام سالمة وبارة سمير،**صنع السياسات العامة:دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة**،ط1،عمان :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2014،ص ص:17،18

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في قدراته الاستخراجية و التنظيمية والتوزيعية و الرمزية و الاستجابة الدولية من خلال القرارات و السياسيات المتخذة .[1]

نظرا لاختلاف الأفكار و الاتجاهات التي يقوم عليها كل تعريف غير انه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة المتمثل في أنها برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة تتعلق بمجال معين لأجل معالجة القضايا و المشاكل المجتمعية الآنية و المستقبلية.

المطلب الثاني: أنواع السياسات العامة و مستوياتها

سيتم التركيز على أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة ضمن المجتمع المعني بها و الوقوف عند نتائجها وآثارها ذلك لكون هده السياسات تترجم العلاقة العملية و التطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها، سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من أفراد المجتمع و تتمثل في أربعة أنواع:

1/السياسة العامة الاستخراجية : كل النظم السياسية سواء كانت بسيطة أو معقدة تقوم باستخراج الموارد من بيئتها في شكل الخدمة العسكرية و الخدمات العامة الإلزامية الأخرى،مثل :الأشغال التي تفرض على المسجونين من أجل توظيفها و الاستفادة منها وتعتبر الضرائب من أهم أنواع الاستخراج للموارد انتشارا في الدول المعاصرة فهي تعني استخراج النقود و السلع من أفراد المجتمع لأغراض حكومية دون أن يتلقوا منفعة فورية أو مباشرة .

2/السياسة العامة التوزيعية:هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال و السلع و الخدمات و توزيعها على الأفراد و الجماعات في المجتمع من أجل الاستفادة منها مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة، و المنح و الامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة بالإضافة إلى الاعتمادات الموجهة للصحة و التعليم و الدفاع ،...الخ[2].

3/ السياسات العامة التنظيمية : نظرا لتعقد الحياة و تطور سبل الأعمال وتزايد أنشطة الحكومة في المجتمع ازدادت الحاجة إلى مثل هده السياسات و المتمثلة في ممارسة النظم السياسي لعمليات الضبط و الرقابة لمختلف الأنشطة و السلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة و تطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمله و فرض العقوبات اللازمة عند حصول أي تجاوزات.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي،**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**،ط1،عمان :دار المسيرة،2001،ص31

[2] إبتسام قرقاح، **دور الفواعل غير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر**،كلية الحقوق و العلوم سياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2010-2011،ص29،30

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

4/السياسة العامة الرمزية :و هي السياسات التي تهدف من ورائها النظم السياسية على تعبئة الجماهير و رفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمةو عن القيمو الأيديولوجيات المتمثلة في المساواةو الديمقراطيةو الوعد بالانجازات و مكافآت مستقبلية وتهدف هده الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين في قادتهمو الإيمان ببرامجهم السياسية ، مما يجعلهم يدفعون الضرائب بطواعيةوا إطاعة القوانين مما يقلل من معارضة النظام أي قبول شرعية الحكومة و سياستها العامة. [1]

المطلب الثالث:مراحل صنع السياسة العامة

سنتحدث عن هده العمليات من خلال المنهج الإجرائي الذي يركز على المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسة العامةو الموضحة في الشكل أسفلهو التي تشمل :[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص31

[2] عمار معمر، **اشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر**،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية و الاعلام،جامعة يوسف بن خدةالجزائر،2008 2009،ص34 36

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

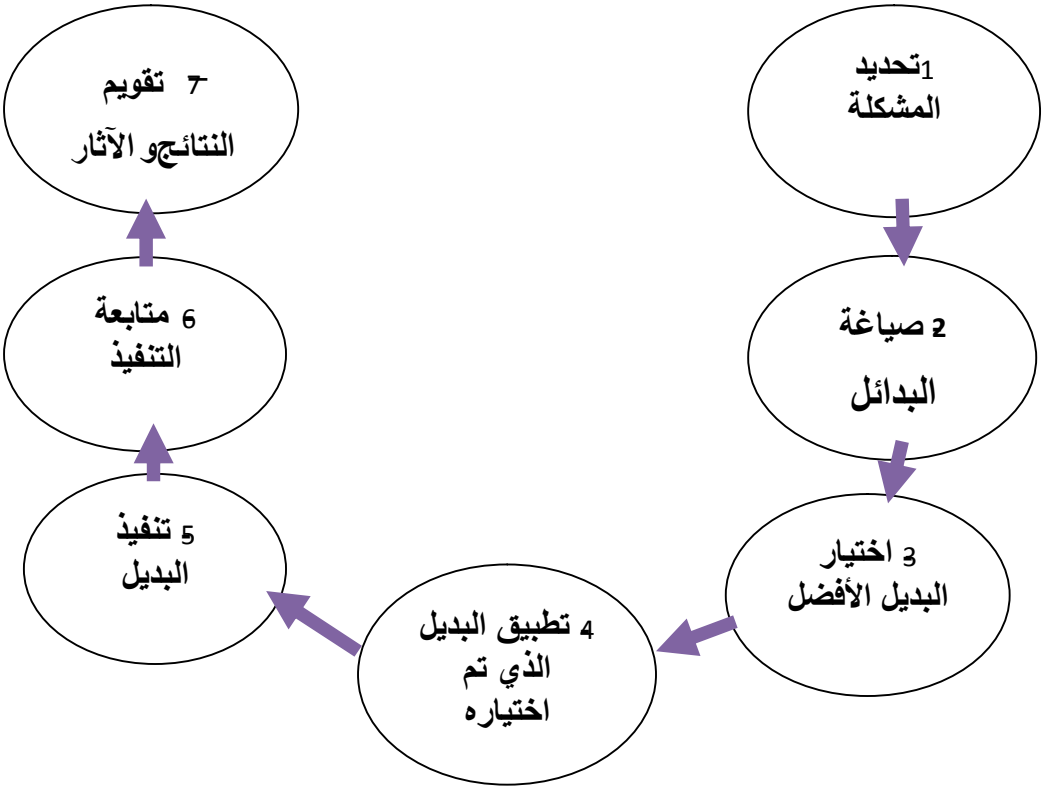

1/ تحديد المشكلة:

تعتبر هده العملية من أهم المراحل في عملية صنع السياسة العامة، وتبدي مختلف الكتب اهتماما بها، ويتعلق الأمر بتعريف وتحديد المشاكل التي تتوجه العامة لها بالدراسة ومن أهم العوامل التي ساعدت في التركيز و الاهتمام بهده النقطة ازدياد المشاكل داخل المجتمعات و تعقدها و تشابكها مما جعلنا نركز على هده العملية حيث أن الحكومة لا تتوجه إلى جميع المشاكل بالحل أو العناية، إن عملية التعريف و التحديد تخضع إلى اعتبارات عدة لتناول مشكلة دون الأخرى مثل:طبيعة السياسة: بعدها، حجم نطاق التأثير،...الخ، و تعرف غالبا المشكلة بأنها ظرف أو موقف يثير الحاجات و عدم الرضا لدى الأفراد مما يدعوهم إلى طلب العون تجاه ما يعترضهم وعادة ما يكون التحديد من قبل المتأثرين بالمشكلة أو المتعاطفين معهم من بين الأمور التي تعسر من عملية تحديد المشكلة، بالإضافة إلى ما سبق، اختلاف تصور الأفراد المتأثرين بالمشكلة وللمشكلة الواحدة ذاتها، والتي تعكس لنا تنوع الغايات، مثال :قد يرى البعض أن من مشكلة التدخين في الأماكن العامة مشكلة عامة تفرض تدخل صانع السياسة، أما البعض الآخر فيعتبرها مسألة شخصية تدخل في حريته الخاصة.ان العامل الآخر المؤثر في تحديد المشكلة العامة هو عامل التغير الاجتماعي فالمشكلة العامة المتفق عليها في الماضي و بالضرورة في المستقبل

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فالمتأمل في عمل الحكومات يجد تطور بالزيادة أو بالنقصان في المشاكل التي تعنى بها الحكومة، فالفقر وإن حاز اهتماما كبيرا في الماضي لا يشكل اليوم مشكلة اد قورن بمشكلتي (الايدز أو الإرهاب).

إن صعوبة تحديد المشكلة أيضا نابع من صعوبة تحديد أسبابها ومن ثم علاجها انطلاقا من الأسباب ومن الأمور الأخرى مما يبقي على الغموض الذي يكتنفها، ويمكن القول أن المعيار الأساسي في تحديد المشكلة وطبيعتها نجد نقص البيانات حول المشكلة مما يبقي على الغموض الذي يكتنفها ويمكن القول أن المعيار الأساسي في تحديد المشاكل المرتبطة بالسياسة العامة هو صفة العمومية التي تشير إلى حجم الشريحة المتأثرة بالمشكلة.

2/صياغة البدائل: [1]

بعد اعتراف المسؤولين بوجود المشكلةودر اجها في جدول أعمال الحكومة، يبدأ التداول حول المشكلة و هي مرحلة طرحو استكشاف البدائل الممكنة من الفعاليات المختلفة وفقا لرؤيتها لإبعاد المشكلةو الآثار المترتبة عليها وتحتاج هده المرحلة إلى درجة عالية من الفهمو التصور و الخيال والمرونة في استقراء المعلوماتو استكشاف كل البدائل الممكنة لحل المشكلة،و بالتالي يجب على محلل السياسة رصد كافة البدائل مع تحديد تكلفةو عائد كل منه ،وهكذا يرجع إلى قدرة المحلل على إيجاده لبدائل متعددة مثل: بديل الإبقاء على الوضع الراهن أو بديل عدم التدخل في مجريات الأحداث بما يعزز من احتواء الموقف لضمان عدم معارضة الحلول المتوصل إليها بالمستقبل.

3/**اختيار البديل الأفضل:** إن البديل الأفضل هو البديل الذي حسم فيه الاختيار من بين البدائل التي كانت مطروحة للتقييم ليصبح بمثابة السياسة العامة على شكل مشروع قانون تتقدم به الحكومة أو مبادرة من قبل أعضاء [2]البرلمان وتأسيسا على ما سبق، يمكن تحديد أهم المعايير المعتمدة في المفاضلة بين البدائل منها:

- تكلفة البديل المترتبة عنه حينما يتم تنفيذه، قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة، نوعية المعالجة(كلية او جزئية)التي يقدمها إزاء المشكلة، مدى انسجام البديل مع أهداف السياسة العامة، مدى السرعةو التوقيت المطلوب في تحقيق الحل ونتائجه، درجة المخاطرة المتوقعة عن البديل في حالة عدم تحقيقه للهدف المرجو منه.

4/تطبيق البديل الأفضل:هنا على محلل السياسة أن يخضع البديل إلى الاختبار التجريبي،للتأكد من سلامة الاختيار وضمان جدوى نتائجه وانعكاساتها التأثيرية، تمهيدا لاعتماده في المستقبل عبر الواقع

---

[1] عمار معمر، المرجع نفسه، ص36

[2] ناجي عبد النور، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر مدخل الى علم تحليل السياسات العامة** ،منشورات جامعة عنابة، 2008،2009 ص ص57،58

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الميداني العملي للسياسة العامة في حلها للمشكلة المعنية،و هنا لا بد أن يأخذ محلل السياسات في الحسبان مدى توافر أسس الكفاءةو الفعاليةو العدالةو المساواة، كما يجب عليه أن يكون ملما الماما كافيا ودقيقا بالأهداف الجوهرية التي تشكل محصلة ايجابية مترابطة فيما بينها لجهود المحلل.

5/تنفيذ البديل:يتطلب توفر وسائل كافيةوإجراءات تنظيمية وكفاءة إدارية وتفويضا من الجهاز الإداري لاتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ ومن أهمها: صياغة البديل بوصفة قرارا دالا على مضمونه بشكل جيد وواضح،اختيار الوقت المناسب لإعلان هدا البديل أو القرار، تهيئة البيئة الداخلية المعنية بتنفيذ القرار وتهيئة الموارد و الإمكانيات اللازمة،تهيئة البيئة الخارجية، الرأي العام والمجتمع لضمان الالتزام و حسن التجاوب مع القرار وتنفيذه على أحسن صورة.

6/متابعة التنفيذ(التغذية العكسية):في ضوء التغذية العكسية يعلم واضعو السياسة العامة ما فيها من أوجه القوةو الضعف وما ترتب من آثار متوقعةو غير متوقعة عن طريق التقارير التي يرفعها المسؤولين عن التنفيذو التي يمكن توافرها عبر قنوات الاتصال الداخليةو الخارجية، وتتمثل أهمية هده المرحلة في إمكانية تحقيق بعض التعديلات الضرورية التي تستوجبها المتغيرات البيئية بما تشمله من ظروف اقتصادية و سياسيةو اجتماعية.

7/تقويم النتائج و الآثار:و هذه المرحلة مكملة لسابقتها إذ على محلل السياسات أن يباشر التقويم الموضوعي للنتائج المتحققة وللآثار الفعلية الناجمة عن تنفيذ دلك البديل المعتمد في السياسة العامة سواء بالنجاح أو الفشل،ومن ثم فان التقويم هو عملية تكشف عن التأثيرات التي أنتجتها السياسة العامة المتخذة ومدى تحقيقها الأهداف المرجوة منها.[1]

المطلب الرابع: صانعو السياسة العامة

تحظى السياسة العامة باهتمام كبير من قبل الجميع لأنها تتمتع بالحيوية فهي ذات علاقة تأثير متبادلة مع البيئة المحيطة، إن السياسة العامة تعيش في بيئة مفعمة بالنشاط والحيوية تدفع الجميع للمشاركة فيها وتتنوع المشاركة في السياسة العامة لتأخذ شكلين مشاركة رسمية ومشاركة غير رسمية.

1/صانعوا السياسة العامة الرسميون:و هؤلاء هم الأفراد الدين يتمتعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة ويتمثلون في:

أ/**السلطة التشريعية:**و هي أهم السلطات في الدولة ومهمتها الأساسية هي عمل القوانين، أي تشريع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة الاجتماعية في الدولة.

---

[1] المرجع نفسه،ص ص 58، 59

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و عليه فالقانون هو من عمل السلطة التشريعية وحدها في حين يعتبر المرسوم بقانون من اختصاص السلطة التنفيذية. [1]

فالمشرعون يقومون بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، ودور الهيئات التشريعية في صنع السياسات العامة يبرز ويتعمق بل ويعد أساسيا في المجتمعات الديمقراطية وليس في الأقطار الخاضعة لنظم فردية وتسلطية ففي النظم الديمقراطية يلاحظ أن المشرعين دور أكبر في الأنظمة الرئاسية (الولايات المتحدة الأمريكية)مقارنة بالأنظمة البرلمانية (بريطانيا العظمى) و هناك أقطار أخرى لا يكون للسلطة التشريعية بعامة أيوجود فيها مثل دولة عمان.

ب/**السلطة التنفيذية:**إننا نعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم السياسات العامة وتنفيذ السياسات العامةو هده الظاهرة مستمدة من واقع الرئيس في أمريكا فالسلطة التنفيذية هي الجهاز المختص بتنفيذ القرارات وإرسال و استقبال الدبلوماسيين الأجانبو الاعتراف بالدول وشن الحروب ووقفهاو هي ذات صلة ووثيقة بالسلطة التشريعية و القضائية من خلال تعيين القضاة وتقديم مشاريع القوانين للبرلمان كما يختلف شكلها وتنظيمها من بلد لآخر وتضم بالإضافة لرئيس الدولة ورئيس الحكومة الوزراء كما أنها هي التي توجه الأفراد العاملين في البيروقراطية الحكومية المتمثلة في المؤسسات و الهيئات و اللجان و الأجهزة الإدارية الحكومية المتنوعة[2] و التي غالبا ما تضطلع بتنفيذ السياسات العامة في بعض الأنظمة الحكومية الرئاسية يقوم رئيس الجمهورية بدور قيادي في العملية التنفيذية وتأثير كبير على قيادة العملية التشريعية[3] مثلما هو الحال في الكثير من دول العالم النامي أما في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية يتدخل الرئيس الأمريكي عن طريق النواب من حزبه أثناء مناقشة البرامجو السياسات العامة من جانب اللجان المتخصصة في الكونغرس الأمريكي، وفي أيامنا هذه يلاحظ تنامي وتزايد دور السلطة التنفيذية في السياسات العامة وميلا إلى الاستحواذ عليها مما يعني وجود نزعة مركزية للجهاز التنفيذي سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية .

ج/المحاكم : لا توجد دولة في العالم يلعب فيها القضاة دورا في رسم السياسات العامة كما هي الحال في أمريكا، فالقضاة وكما هو معروف سواء كان دلك على المستوى القومي او المحلي يلعبون دورا كبيرا في تفسير السياسات العامة أو من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها حين تفرض عليهم لتقديم المشورة سواء تعلق الأمر بمضمون السياسة العامة أو تطبيقها وتكتسب المحاكم هدا الدور من خلال سلطاتها

---

[1] وصال نجيب العزاوي،**مبادئ السياسة العامة**،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع:الأردن،2003،ص41

[2] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي،عمان :دار المسيرة،1999،ص57،58

[3] **المرجع نفسه**، ص58

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

القضائية فالمراجعة القضائية عادة هي من سلطات المحاكم هدا التي تقرر من خلالها دستورية وشرعية النصوص وعدم تعارضها مع القوانين النافدة .

د/ الجهاز الإداري :يشارك الجهاز البيروقراطي في صنع السياسات العامة باعتبارها الجهة المسؤولية عن التنفيذ إلى جانب امتلاكه المعلومات اللازمة عن قضايا السياسة العامة المختلفة بالإضافة لمقدرة العالية في التحكم في الجوانب الفنية المرتبطة بتنفيذها ومن الملاحظ أن هدا الدور يزداد في الدول النامية منه في الدول المتقدمة ، إن دور الإدارة لا يقتصر على تنفيذ السياسة العامة كما يبدو للكثير من العامة نتيجة الفكرة المرتبطة بفصل ما هو إداري عن ما هو سياسي حيث أصبحت الإدارة اليوم تشارك بصورة واضحة في تطوير السياسات العامة أو العمل على تعطيلها ويمكن إرجاع قوة هدا التأثير والدور الفاعل إلى امتلاك الإدارة للمعلومات الهامةو الكافية عن السياساتو التواجد القريب من أرض الواقع ومشاركتها في إعداد وتنفيذ السياسات.

2/**صانعوا السياسة العامة الغير رسميون** :وإلى جانب الجهات والقوى الرسمية التي تشارك في في صنع السياسة العامة هناك مشاركون غير رسميين وقد تمت تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في مختلف الظروف لكونهم لا[1] يشاركون بصفة رسمية أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة .

أ/**الجماعات الضاغطة**:وهده الجماعات كما يبدو تلعب دورا مهما وعمليا في مختلف الأقطار وتعتمد طرق مشاركتهم وسبل تأثيرهم في السياسات العامة على طبيعة مجتمعاتهم ونظمهم.

تسهم الجماعات المصلحية في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة بها .[2]

إن تأثير الجماعات المصلحية في السياساتوالقرارات يعتمد على عوامل عدة وقد تشمل هده الأفراد المنضمين إلى هده الجماعات وموارردها الماديةو المالية المختلفة وتماسك الأعضاء ومهارة قادتها ومكانتها الاجتماعية وموقف الموظفين من مطالبها .

ب/الأحزاب السياسية : إن دور الأحزاب السياسية في مجال السياسة العامة هو التعبير عن القوى الاجتماعيةو الحركات السياسية من خلال تبني مصالحها ومطالبها في شكل برامجو العمل على تنفيذها بمجرد حصول أي حزب على الأغلبية في البرلمان ، إن فكرة التعددية الحزبية في الدول العربية وبصفة خاصة الجزائر فتعد التجربة حديثة جداو هشة لعوامل عديدة ومتنوعة ومع التزايد المد الديمقراطي وتيار

---

[1] وصال نجيب العزاوي، **المرجع سابق**، ص42

[2] جيمس أندرسون، **المرجع سابق**، ص63

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

العولمة حاولت الأنظمة إنشاءو احتواء أي عمل حزبي جاد من خلال وضع العراقيل القانونيةو التحكم في الفعل الانتخابي ...الخ،إلى جانب هدا عملت الأنظمة العربية ومنها الجزائر على خلق أحزاب من رحم النظام بغرض علاج معضلة الشرعية التي لازمتها و اعتماد تعددية صورية لإسكات أصداوات الداخل و ضغوط الخارج. [1]

ج/المواطن : في نقاشات صنع السياسة العامة غالبا ما يهمل دور المواطن العادي لصالح الدور الذي تلعبه الأجهزة التشريعيةو هدا الإهمال لا يتناسبو الدور الذي يمكن أن يلعبه المواطن الفرد في مجال السياسات العامةواتخاذ القرارات المهمة ، وبالرغم من أن مهمة صنع السياسات من مهام المسؤولين العموميين ولكننا نجد أن المواطنين يشاركون بصورة مباشرة في تلك المهمة، ففي بعض الولايات الأمريكية وفي سويسرا نجد المواطنين يصوتون و يقترعون بصورة مباشر على بعض القوانينو التشريعات في بعض استفتاءات عامة.غير أن عددا كبيرا من المواطنين قد لا يجهدون أنفسهم في البحث عن فرص المشاركة في صنع السياسات لأسباب تتصل بعدم تعلقهم بها أو لأنها لا تؤدي إلى اختلاف في وضعهم. [2]

المطلب الخامس: مشاكل السياسة العامة

تواجه عملية إعداد السياسة العامة عدة صعوبات نذكر منها:

1/**المشاكل المتعلقة بالمعلومات** : كعدم توفر المعلومات اللازمة لتحديد أهداف المجتمع بصورة شاملة ودقيقة ، ناهيك عن تصور سلم ترتيبي لها، وسرية المعلومات وصعوبة جمع المعلومات اللازمة لمعرفة كل السياسات البديلة الممكنة وآثار كل بديل، كذلك التشويش الذي يكتنف الرسائل التي تعكس تعليمات وتوجهات السياسة العامة، من قبل مرسليها، و هذا يؤدي إلى حصول الفهم الخاطئ للرسائل أو لتوجهات السياسة العامة من قبل المستقبلين لها.

2/ **ضعف التغذية العكسية:** بسبب ضخامة الأجهزة الإدارية الحكومية وتعقد هياكلها،و عدم الاستفادة من معطيات البيئةو الرأي العام،و عدم الاستفادة من وسائل الإعلامو النشر بصورة فاعلة في طرح ومعالجة قضايا السياسة العامة.

3/القيود الدستورية التي وضعت تحديات على المؤسسات المشاركة للسلطة، وأوجدت تفاوتت مختلفة فيما بينها على المستوى المركزي واللامركزية، مما جعل المؤسسات اللامركزية تابعة للمركز و هذا بطبيعة الحال يعد تحديدا قانونيا إزاء تحجيم الدور في صنع السياسة العامة.

---

[1] عمار معمر،**المرجع سابق**،ص45.

[2] حسيني محمد العيد ،**السياسة العامة الصحية في الجزائر :دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث1990-2012**،(رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012- 2013) ،ص49

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

4/حجم الحكومةو عدد المشكلات التي تواجهها،و الدرجات العالية من التعقيد في تلك المشكلات أو في بعض منها .

5/المنافسة إزاء المصادر و الموارد النادرة ، حيث تعكس هذه المنافسة ، تزايد ندرة هذه المصادر والموارد بالشكل الذي يجعل منها مشكلة و قضية هامة تبعث على التخوف .

6/المشكلات الشخصية لصانع السياسة القرار، كالتعامل المحدود مع القضية بحسب المعلومات المتوافرة و التركيز المحدد على قضايا معينة إهمال الأخرى و المطالب و الاتجاهات الشخصية التي تحول بينهم وبين العمل بدرجة عالية من الرشد.

7/ان بعض القضايا المجتمعية مستعصية الحل، لرداءة أسلوب تشخيصها، أو لأنها تتطلب إمكانيات تفوق قدرة الحكومة أو لأن حلها أثار قضايا أخرى .

8/غياب التوازن و الانسجام بين أهداف السياسة العامة،و بين حقيقة ما ينبغي انجازه،فقد تلجأ الحكومة إلى إقامة مشروعات كبيرةو عملاقة،و لكنها ليست محط اهتمام المجتمع،بالقياس إلى ما يعانيه المجتمع من قضايا معلقة تكلفة حلولها أقل بكثير. [1]

9/حدوث التفاوت في السلطةو النفوذ و هيمنة جماعات الضغطو المصالحو الثروة مما يؤدي إلى تحيز السياسات العامة لصالحها و هذا ينجم عنه صراع بين الأهداف والأدوات البديلة للسياسات العامة ويشمل هذا الصراع ويطال الواقع الاجتماعي ويغفل قضايا المجتمع الذي قد يصاب بالتفككو الطبقية من جراء اقتصار ثمرات السياسة العامة على القلة.[2]

المبحث الثاني :السياسة الاجتماعية

ظهر مفهوم السياسة الاجتماعية في خضم الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر مع نشأة المجتمع الرأسمالي إذا كانت تأخذ آنذاك بما يعرف بمصطلح (المسألة الاجتماعية) كإشارة وملمح جديد لتلك العلاقة القائمة بين أرباب العمل و العمال وكذلك إلى المعضلات الاجتماعية التي أفرزتها انطلاقة التصنيع وكان الغرض من ذلك البحث على السبل العلاجية أو الوقائية من الأضرار الناتجة عن التغيرات الاقتصاديةو الاجتماعية ذات التأثير على العمال وصولا إلى اجتناب القلاقل ومنه إحلال استقرار النظام الذي كانت بوادره في بدايات التشكل ولما كان تنوع دلالات السياسة الاجتماعية وكثرت استخدامات مفاهيمها فإننا سنبدأ من خلال المطلب الموالي بتحديد المفاهيم. [3]

المطلب الأول : مفهوم السياسة الاجتماعية ودوافع ظهورها

---

[1] **ناجي عبد النور** ،**المرجع سابق**،ص ص60،61

[2] الجنة الاقتصادية لغربي آسيا، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية** ،تقرير الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص2

[3] طلعت مصطفى السروجي،**السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة**،ط1،القاهرة:دار الفكر،ص52

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تعددت و اختلفت تعار يف السياسة الاجتماعية باختلاف و تعدد زوايا الرؤية و مشارب الجهات المتناولة التعريف فنجد كما جاء في تقارير الأمم المتحدة التعريف التالي :هي السياسة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية و في نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق أهداف أي تحسين أحوال الناس و نوعية حياتهم،ويعرف اسماعيل سعد السياسة الاجتماعية بأنها السياسة التي تهيأ و توجه بمقتضاها و على نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع كوجود رؤيةوالتزام سياسي لدى أصحاب القرار بتحقيق الرفاه الاجتماعيو التمسك بالحقوق الاجتماعية للمواطنين و تنمية الوحدة الوطنية و تعزيز المسؤولية الجماعيةو المحافظة على الاستقرار الاجتماعيو السياسي و تعزيز التماسك الاجتماعيوإضفاء الشرعية على النظام الحاكمو السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتشمل الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الرفاه الاجتماعيو الإصلاح التدريجي عند تطبيق السياسات الاجتماعية و تحقيق التكامل بينها و بين السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى استراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري،و اللجوء إلى الرفاه الإنتاجي و نمط التنمية الاجتماعيةو اعتماد شمولية التغطية عند تقديم الخدماتو المزايا الاجتماعية و في كثير من الأحيان يتم تعريف السياسة الاجتماعية من منطلق التقدميات الاجتماعية. مثال : الصحة، التعليم الوظيفة والأمن الاجتماعي، فنقول السياسة التعليميةو السياسة الصحية أو السياسة الأمنية...الخ [1]

كما يعرفها ريتشارد تيتمس بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف و تقدير المستقبل و تحديد الاتجاهات لتلاقي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع و أنها دستور مكتوب لتحديد اتجاهات الرعاية الاجتماعية و حقوق المواطنين عند عجزهم عن مقابلة حاجاتهم، بينما ألفريد كان يرى أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة الاستراتيجيات و الأساليب المستخدمة لتحقيق أهداف محددة كما يربط الفعل بالوسائلو الغايات المراد تحقيقها لحدوث تغيرات في الأنظمة و الممارسات و المواقف وذلك من خلال البرامج لتوفير الخدمات الاجتماعية التي تحقق هذه الغايات، حيث يرى أن السياسة الاجتماعية في جوهرها الضمني أو الواضح تتضمن المبادئو الضوابط والقرارات التي تكمن خلف التشريعاتو البرامج الخاصةو الممارسات الإداريةو الأولويات و يتضح ذلك في اختيار بدائل السياسة الاجتماعية الموجهة نحو الخدمات الاجتماعية ، كما يؤكد كل من سلفان و توموسون على الممارسات الرسميةو غير الرسميةوالقرارات التي من شأنها مواجهة المشكلات الاجتماعيةوإحداث تغير اجتماعي مركزين على الإجراءاتو الوسائل. [2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص53

[2] قدور مدقن، **دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسة الاجتماعية بالدول المغاربية**،(رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2013 2014)،ص ص 12 14

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أما السياسة الاجتماعية من وجهة نظر أوروبية فإنها تعنى بدراسة الأنظمة الاجتماعية الأساسية للفرد كتوفير الرفاهية وتنميتها قصد العيش الكريمو التي تقدم عن طريق الخدمات الضرورية كنظم الرعاية الاجتماعيةو التربية ، توفير الشغلو الأجور العادلة.

المطلب الثاني: محددات السياسة الاجتماعية

إذا كانت السياسة الاجتماعية تستهدف تحقيق معدلات عالية للرفاه الاجتماعيوإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية فانه من الضروري إفراد العوامل التي من شأنها أن تتحدد السياسات الاجتماعية وفقهاو هي :

1/**العوامل الاقتصادية** :ينبغي أن نقرر أن التخطيط في أي دولة يتأثر إلى حد كبير بمدى توافر الموارد و الإمكانيات الاقتصادية فالدول الغنية مثلا أخذت بنظم الضمان الاجتماعي الشاملو عللت ذلك بأن نموها وتقدمها الصناعيو التجاريو الاقتصادي أعطاها الأساس للاستمرار في التوسع في الخدمات الاجتماعية ويجب أن نعرف كذلك الأمور التالية :

- أن سكان العالم يتزايدون بمعدلات كبيرة تفوق كل تنبؤات وتوقعات الديموغرافيين ويلاحظ أن الدول النامية بها أسرع نمو سكاني وكذلك أعلى كثافة سكانية .

- تزيد الهوة بين الدول الغنية و الفقيرة وتحاول الدول الفقيرة الاكتفاء الذاتي فتتورط في مشروعات لا تسعفها إمكانياتها الاقتصادية المحدودة لتنفيذها وكذلك فإن الدول المتقدمة تسعى إلى الاكتفاء الذاتيو لا تريد الاعتماد على الموارد الخارجيةو هذا يشكل تهديدا أيضا للدول النامية.[1]

2/**العوامل السياسية:** في بعض البلاد ومن بينها أمريكا اللاتينية يصعب التمييز بين الوظيفة السياسية والإدارية أو الفصل بينها بوضوح، ولا شك أن ذلك يخلق في مجال التخطيط للرفاهية الاجتماعية صراعا بين إتجاه الزعماء السياسيين وبين جهود المخططين و الإداريين عند محاولة تنفيذ خدمات معينة بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، إلا أننا نريد أن نؤكد أن التدخل السياسي ليس بالضرورة تدخلا ذا طبيعة سلبية ومهما يكن الأمر فان القرارات التخطيطية تعد قرارات سياسية في أغلب الأحوال فالآمال المعقودة على برامج الرفاهية الاجتماعية تعتمد على السياسيين، بل قد تعتمد أحيانا على رجل واحد هو وزير الشؤون الاجتماعية.

3/ **العوامل الثقافية** : عند تقرير سياسة اجتماعية فان هناك توقع عقبات في العوامل الثقافية ذات تأثير بالغ الأهميةو هي :

---

[1]:طلعت مصطفى السروجي، **المرجع سابق**، ص20

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- من السهل استيراد النماذج الجاهزة في مجال السياسة الاجتماعية دون الاهتمام بردود الأفعال.

- يمكن التركيز على ما يهدد القيم التقليديةو الثقافيةو هذا بدوره قد يؤدي الى حالة من العجز و الشلل و قد يفسر البعض الاتجاهات البشرية تفسيرا ثقافيا و يعزو للقوى الثقافية مالية لها في حين أن الجذور ذات ارتباطا وثيق بالفقر الاقتصادي و عليه فان السياسات الاجتماعية و جهود تحقيق الرفاه الاجتماعي في المجتمعات لا يتأثر فقط بالقضايا و الضغوط الدولية المحيطة بها، بل أيضا بالظروف السياسية المحلية الداخلية مثل علاقة الدولة بالمواطنين و مدى تحسسها لقضاياهم و مطالبهم و أنواع التشكيلات النقابية و جماعات المصالح و علاقة كل منها بالدولة بالإضافة إلى قدرة النظام على كسب شرعية و مستوى الشفافية و المسائلة التي تتمتع بها برامجه و مشاريعه، والحال إذا أردنا تطبيق مقاييس أنشطة الرفاهية الاجتماعية التي تاخذ بها بعض البلدان المتقدمة فان الدول النامية عليها ان تطرح العديد من طرق التفكير القائمة و تبتعد عن التطبيقات التقليدية او تغييرها ما استطاعت، كما يجب الاخذ بمتغير نوعية الحياة و قياساته هذا المتغير يعد أداة للتعرف على مستوى الرفاهية و التقدم و ما حققته سياسات الرعاية الاجتماعية من أهداف. [1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الاجتماعية

إن لطبيعة النظام السياسي و الديمقراطية السائدة و أجواء الحرية التأثير الكبير في عملية رسم السياسات الاجتماعية و تحقيق الرفاه الاجتماعي، فهذه السياسات غالبا ما تتحدد من خلال عمليات توازن القوى الموجودة في المجتمع بما فيها قوى السوق و أصحاب المصالح و الدولة و المنظمات و هيئات المجتمع المدني كما أن وجود رأي عام مؤيد لسياسات الدولة بشأن توفير مقتضيات مجتمع الرفاه أمر ضروري لنجاح تلك السياسات.

تلعب السياسات الاجتماعية دورا فعالا و إسهاما في تأسيس و توجيه الرعاية و الرفاه الاجتماعي وذلك من خلال فتح المجال للفئات المستهدفة لتحقيق الأهداف المجتمعية العامة إلى جانب العدالة الاجتماعية[2] والحرية و المساواة و الديمقراطية و منه مواطنة حقه و تحسين في نوعية الحياة. إن أهم ما تحاول السياسة الاجتماعية الوصول إليه هو تحقيق الأهداف و الغايات التي يتبناها الأفراد و المجتمع و من أبرز ما تهدف إليه :

- ✓ مواجهة المشكلات الاجتماعية وتغطية الحاجات الإنسانية من خلال مقابلة الحاجات مثل: حال النساء والأطفال والشباب.

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، **المرجع نفسه**، ص20

[2] زينب السيد حافظ، **السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية،2008،ص85

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ✓ استهداف الإصلاح الاجتماعي وفق تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الموارد و الخدمات بين الأفراد والأسر والمجتمعات.
- ✓ توجيه العمل الاجتماعي في المجتمع وتوجيه الخطط والمشروعات قصد تحقيق الأهداف لنقل المجتمع من صورة هو عليها إلى صورة أفضل من خلال تنسيق وتعاون كل الفاعلين.
- ✓ تزويد الأفراد والفئات المحتاجة بالخدمات اللازمة لتغطية حاجياتهم المتزايدة.
- ✓ تقديم الرعاية الاجتماعية فئويا ومجتمعيا في كل مرحلة من مراحل العمل الاجتماعي مما يخدم الهدف المنشود .
- ✓ ترشيد ومواجهة المشكلات الاجتماعية والقضايا المختلفة مما يجعلها موضوعا أساسيا من موضوعات اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية.[1]
- ✓ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق وأن يكون جميع المواطنين أمام القانون سواء وحق كل مواطن في التعبير عن رأيه بحرية في إطار سيادة القانون.
- ✓ توفير مظلة التأمينات الاجتماعية لكل أبناء المجتمع وتوفير مسكن صحي مناسب وتوفير الرعاية الصحية والوقائية والتأهيلية والعلاجية المناسبة لكل مواطن وغير ذلك من الأهداف الإستراتيجية وتتركز الأهداف في الحرية والاشتراكية والوحدة وأن تعمل الدولة على تحقيق تلك الأهداف وإرساء قواعد المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والعمل على نشر العدالة الاجتماعية عن طريق تحرير الفرد من الاستغلال وأن يكون له نصيب عادل من الثروة القومية وتوفير الأمن الحماية لكل مواطن. [2]

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في السياسة الاجتماعية

تعمل السياسة الاجتماعية على بناء المشاريع الاجتماعية الخدميةوإدارتها والإشراف على شؤونها وتوسيعها بما يكفل قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم الأساسية و الاجتماعية و الروحية مع العلم بأن المشاريع الاجتماعية الخدمية التي تستحدثها الجهات المعنية سواء كانت حكومية أو أهلية تحتاج إلى مقومات ماديةو علمية بمعنى أنها تحتاج إلى موارد مادية و بشريةو هذه الموارد يمكن تهيئتها من المنطقة

---

[1] درية السيد حافظ؛ **المرجع سابق**، ص85

[2] محمد محمود المهدلي، **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، الاسكندرية:المعهد العالي للخدمة،2001ص 70 73

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أو المناطق التي تستحدث فيها الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم، النقل، المواصلات، الصحة الإسكان أو الرعاية الاجتماعية كرعاية الأسر و رعاية متحدي الإعاقة بدنيا و عقليا و رعاية الشباب و رعاية المسنين و المتقاعدين إلى آخر هذه المجالات من العمل الاجتماعي إن سياسات استحداث وإدارة الخدمات في المجالات السابق ذكرها يمكن صياغتها و العمل بها بتوافر الموارد المالية لا يمكن تنفيذ أية سياسات مما سبق عرضها و ذلك أن الإمكانيات المادية المتاحة هي التي تحدد آفاق السياسة الاجتماعية التي تعتمدها الدولة و طالما أن الخدمات الاجتماعية في حاجة إلى الموارد المادية حتى تكون هذه الخدمات قادرة على العمل و الفاعلية و المقومات العلمية لا تقل أهمية عن الموارد المادية و ذلك لأن هذه المجالات المتعددة التي ذكرت آنفا تحتاج إلى وجود كوادر بشرية مدربة و متخصصة بأداء العمل الاجتماعي على اختلاف فروعه و مجالاته و على سبيل المثال : التعامل مع فئات متحدي الإعاقة بدنيا أو عقليا يحتاج إلى كوادر علمية متخصصة ذات الكفاءة العالية في التعامل و الفهم.[1]

المطلب الخامس: ركائز السياسة الاجتماعية

ترتكز صناعة السياسة الاجتماعية و ترسم في حدود الإطار و البناء المجتمعي بوقائعه و أبعاده المختلفة اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا و سياسيا و إن أي بعد من هذه الأبعاد يتبعه بالضرورة تغير في السياسات الاجتماعية لارتباطها بالواقع المجتمعي و تعبر عنه متأثرة في ذات الوقت بإيديولوجية المجتمع لذا تعتمد السياسة الاجتماعية على ركائز و محددات أساسية نجملها في :

أ/ ركائز السياسة الاجتماعية :

1 **الشرائع السماوية** :طالما دعت الشرائع السماوية الى الوحدة و الديمقراطية و الإنصاف و المساواة والحرية والتكافل الاجتماعي وبالتالي فان التراث الديني زاخر بضبط العلاقة الاجتماعية بتحديد الحقوق و الواجبات و غيرها و هي روح الغايات التي تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيقها.

2 **الدساتير** : تضبط من خلال الدستور العلاقة بين الدولة و مواطنيها و بين الحاكم و المحكومين كما يعد الدستور أساسا للنظام الاجتماعي و السياسي في الدولة من خلال سن مواد تحدد الحقوق و الواجبات و حقوق الرفاه و الأمن الاجتماعي و التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص و المساواة و استراتيجيات السياسة الاجتماعية كالتعليم و الصحة و الأسرة و أسبقية رعاية بعض الفئات كالمرأة و الطفل و استراتيجيات الضمان الاجتماعي.[2]

2 **المواثيق والمعاهدات و الاتفاقيات الدولية** : تتضمن الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية للأفراد مثل: لإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 من خلال العديد من المواد التي أقرتها جمعية للأمم المتحدة

---

[1] درية السيد حافظ، **المرجع سابق**، ص72 73

[2] قرمو مدقن، **المرجع سابق**، ص12

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و التي تعتمد في أساسها على حقوق الأفراد في الحريةو الكرامةو عدم التميز و المساواةو حرية تكوين أسرة إلى جانب حرية الرأيو التعبير و الاشتراك في الجمعياتو الحق في التعليمو المحافظة على الصحةو العيش الكريم للأسر واإعلان حقوق الطفل عام1959 حيث جاءت مواد ناصة على حماية الطفل من الإهمال و القسوةو حق التعليم الإجباري المجانيو التمتع بمزايا الأمن الاجتماعي و ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربيةو الذي يركز على المساواةو العدالة ومشاركة المرأة .

4 **التشريعات و القوانين و القرارات الداخلية** :و هي القواعد المساهمة في سيرورة المجتمع و التي يقيس عليها شؤونو أساليب حياته ، كما أنها تساهم في تحقيق العدالةو الرفاه الاجتماعي و تحديد آليات لتنفيذ هذه الآليات التي تتمتع بخصوصية المرونة لمجاراة الأحداث و التغيرات التي من شأنها أن تطال المجتمع و تشمل القوانين الرسميةوالقرارات الوزارية للوحدات الدولية.

المبحث الثالث: واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر

إن الجزائر من خلال انتقال منظومتها الاقتصادية من مرحلة الاقتصاد الموجه الى مرحلة اقتصاد السوق قد تبنت في هذا النمط من الاقتصاد المحافظ على دورها كفاعل رئيسي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فالاقتصاد الجزائري ينبغي أن يبحث عن توازنه الاقتصادي من جهة وعن واجب الدولة الاجتماعي من جهة ثانية في دعم الخدمات العمومية للفئات الأكثر تضررا من حيث التشغيل و الفقر و الحماية الاجتماعية و ضمان الصحة للجميع و بناء تنمية وطنية مستدامة قادرة على الاستجابة لتطلعات المجتمع.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للسياسة الاجتماعية في الجزائر

أولا: برنامج طرابلس جوان 1962

يعد برنامج طرابلس من المواثيق الرسمية التي تزامنت مع وقف إطلاق النار بين الجزائر و فرنسا 19مارس1962 وقد تضمنت التشخيص السياسي الاجتماعي لحالة المجتمع الجزائري عشية الاستقلال و فيما يتعلق بالتكفل بالمسائل الاجتماعية اقتراح البرنامج سن سياسة اجتماعية لفائدة الشريحة العريضة من المجتمع بغرض الرفع من المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية الكادحة و القضاء على الأمية و البطالة و تحسين و ضعية السكنو الصحة.

ثانيا: ميثاق الجزائر 1964

أشار الميثاق إلى مجموعة من المسائل ذات الصلة بالسياسة الاجتماعية التي يجب أخذها بعين الاعتبارو هي:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ✓ ضرورة تحسين مستوى المعيشة ومحاربة البؤس الاجتماعي.[1]
- ✓ العناية بالصحة العمومية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية إلى البوادي والأرياف ومضاعفة الفرق الصحية المتنقل.
- ✓ ضرورة تعميم التعليم وجعله مفتوحا لكل المواطنين وفي الدرجة الأولى لأطفال العمال في الأرياف والمدن.
- ✓ فيما يخص الشباب أشار الميثاق إلى أن الشباب هو إحدى مشاكل الساعة البالغة الأهمية، إن شبيبة منظمة ستكون خميرة حقيقية إذا ما استعملت استعمالا حسنا ووقع ضمها إلى بناء البلاد .

ثالثا:ميثاق 1976:و حول رعاية الدولة للأطفال والمراهقين جاء في الميثاق ما يلي:

إن التكفل بتامين المصاريف المترتبة على رعاية الأطفالو الشباب و تربيتهمو ازدهارهم الثقافي يشكل إحدى أمهات القضايا التي تواجهها الأمة على الصعيد الاجتماعي، إن التكفل المباشر من قبل الدولة بكل ما يتعلق بالتعليم الذي هو حق مكتسب للجميعو على جميع المستويات ومجانية العلاجو الكتب المدرسية لكي يجرى إعداد الطفل إعدادا سليما في ظروف لائقة ولكي يتمكن من القيام بدوره في المستقبل كمواطن حر فانه يحتاج إلى أن ينشا في بيت مستقروان يتمكن من مزاولة التعليم في المدارس و الثانوياتو المعاهد التقنيةو ان يعالج بطريقة مناسبة.

رابعا:ميثاق 1984

هو آخر وثيقة تصدر عن نظام الحزب الواحد وقد تضمن مجموعة من المسائل ذات الصلة بالسياسة الاجتماعية نوجزها فيما يلي:

- ✓ التأكيد على إجبارية التعليم الأساسي وتعميمه على الأطفال البالغين سن الدراسة.
- ✓ التأكيد على ضمان حماية الأم والطفل في إطار السياسة الصحية الشاملة للوصول بالأسرة إلى توازن يتماشى والنمو الديموغرافي الكفيل بالتحسن المنظم لمستوى المعيشة. [2]
- ✓ يجب ان ترتكز سياسة الشباب الشاملة والمنسجمة على الاستراتيجيات القطاعية التي حددت في مجال التربية، التعليم، التكوين، الصحة، الحماية الاجتماعية والثقافة والتسلية.

---

[1] صلاح فيلالي، **واقع السياسة الاجتماعية للطفولة في الجزائر: التشريعات الانجازات المشكلات والتحديات**، مجلة علوم الانسان، العدد1، ص39 40

[2] **المرجع نفسه**،ص 39 40

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

✓ تتكفل الدولة بالرعاية الصحية للمواطنين وتحسينها ويعتبر الطب المجاني تعبيرا عمليا عن التضامن الوطني.

المطلب الثاني :مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر

الواقع أن مؤشرات التنمية الاجتماعية هي محلة ونتائج السياسات الاجتماعية الإستراتيجية ممثلة في الخدماتو الحاجات الأساسية، فهل الجزائر في ظل سياساتها الاجتماعية أدت إلى الرفع من مستوى العيش الكريم للفرد الجزائري وفي مستوى التنمية في مختلف القطاعات (حيث اقر الدستور الجزائري في الفصل الرابع المتضمن الحقوقو الحريات مجموعة من المواد التي ترمي إلى التكفل بالمواطن الجزائري).[1]

المادة 53:الحق في التعليم مضمون.

المادة 54:الرعاية الصحية حق المواطنين.

المادة 54 مكرر :تشجع الدولة على انجاز المساكن.

المادة 55:لكل مواطن الحق في العمل.[2]

كما أقرت مجموعة من المؤشرات خلال سبتمبر 2015 حيث بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا 11932000نسمةمع حجم الفئة النسوية 2317000اي ما يعادل 4. 19%من إجمالي هذه الفئة وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15سنة فاكثر41.8 % مسجلة بذلك ارتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر 2014و تتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66.8% لدى الذكور و16.4 % لدى الإناث بصفة عامة ،تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع حزب السكان الناشطين اقتصاديا بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014 حيث بلغت نسبة هذا التزايد4.2 %،و هو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 479000 شخصا وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة وفئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية وتظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع و الذي يشغل

---

[1] مسعود البلي، **واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة**،(رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009-2010)،ص82

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، ،مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور،2015متوفر على الرابط:

file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrateur/Mes%20documents/Downloads/Documen ts/PROJET-DE-REVISION-DE-LA-CONSTITUTION-28-DECEMBRE-2015-ar.pdf

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

61.6 % من إجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناءو الأشغال العمومية بنسبة 16.8%وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8.7% وبلغت فئة البطالين حسب[1]عرف المكتب الدولي للعمل حجما قدر بـ1337000 شخصا وبلغ بذلك معدل البطالة حوالي 11% على المستوى الوطني مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0.6% نقطة مقارنة بسبتمبر 2014.

إن الجزائر كانت تضخ ما يعادل 10 الى 12 في المائة من الناتج المحلي الخام سنويا لتسجل نسبة نمو بحوالي 3 في المائةو هي نسبة بعيدة جدا عن المعدل العام المسجل في القارة الإفريقية المقدر بأكثر من 5%. [2]

المطلب الثالث: مميزات السياسة الاجتماعية في الجزائر

نجد أن السياسة الاجتماعية التي اعتمدتها الجزائر تتسم بالآتي :

- ✓ تقليد الدول المستعمرة في أنماط رسم السياسة العامة من ناحية والتوجه نحو إقرار سياسات راديكالية ارضاءا للجماهير من ناحية أخرى.
- ✓ عدم وجود تغذية عكسية حول السياسات وأثرها المتحقق حيث يجري التقييم لآثار السياسات العامة من طرف واحد وهو الحكومة نفسها، أو يتم توجيه اللوم لجهات خارجية على الفشل في تحقيق الأهداف.
- ✓ تهدف السياسات العامة في الجزائر إلى تحقيق الحد الأقصى من المطالب دون إمكانية فعلية لتحقيقها.
- ✓ عدم وجود ترتيب واضح لأولويات التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها.
- ✓ غياب ثقافة العقلانية في رسم السياسات وان وجدت فهي شكلية وتأتي استجابة لضغوط خارجية ممثلة بمطالب دول ومؤسسات تمويل و أقراض دوليةوا إقليمية.
- ✓ التناقض بين السياسات المعلنة التي يتم تنفيذها أو ما يشار إليه في أدبيات الإدارة العامة بمظاهر الشكلية أو النفاق الإداري وبالنسبة للأطر والهياكل التنظيمية الخاصة بوضع السياسة العامة، فيلاحظ عدم وجود أجهزة متخصصة في تقييم وإعادة تصميم السياسات العامة ،فرغم وجود أجهزة وهيئات معنية بالتخطيط ورسم السياسات العامة إلا أنها غالبا تكون ذات مستوى ضعيف اذ يستأثر بعض الأفراد وبعض أصحاب النفوذ من كبار الموظفين وجماعات الضغط

---

[1] النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، تقرير سبتمبر2015،ص3

[2] صلاح فلال ، **المرجع سابق**،ص 36

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بالدور الرئيسي على حساب دور البرلمان الذي يلعب دورا ثانويا يتلخص في حشد التأييد والدعم لسياسات الحكومة والأحزاب والمجتمع المدني.

- ✓ غياب الديمقراطية التشاركية التي تسمح بالإطرافـالأخر ى (كمؤسسات المجتمع المدني).
- ✓ المشاركة في صنع السياسة العامة، ومحاربة الفساد وغيرها لان وجود المؤسسات التشاركية يعطي قوة في انجاز المهام المتعلقة بالتنمية والبحث عن الاستقرار وبالإسقاط على الجزائر نجد أن ما قامت به الحكومة أثناء البحث عن أسباب الهجرة الغير شرعية حيث أوكلت للجماعات المحلية بالتحاور مع الشباب ومعرفة الأسباب التي تقف وراء ذلك لكن هذه المهمة وان بدت جريئة في بدايتها إلا أنها فشلت نظرا لتغييب الأطرافـالأخر ى وتوقفت في بدايته. [1]

إن التخطيط للتنمية الاجتماعية في الجزائر لا بد أن يخضع للمنطق الاستراتيجي ولذلك ترى هيئة الأمم المتحدة إن السياسات الاجتماعية المخطط لها بصورة عقلانية تضمن ديمومتها ووصولها إلى كافة المستفيدين، حيث تمر السياسات الاجتماعية بخطة إستراتيجية تراعي الخطوات التالية :

1/تشخيص السياسة الاجتماعية :

بإجراء تحاليل كمية ونوعية بهدف تحليل الحاجات و الفئات السكانية ذات الأولوية و الحواجز البنيوية التي تحول دون الاستفادة من فرص التنمية ونتائجهاو استراتيجيات أسواق العمل و مصادر العيش التي تسهم في تحسين الرفاه.

2/تخطيط السياسة الاجتماعية وتحديد الأولويات:

يمكن أن يؤدي ضعف التخطيط في السياسة الاجتماعية إلى تقويض البرامج الاجتماعية و اقتصارها على فئة دون الأخرى.

3/تمويل السياسة الاجتماعية وتنفيذها:

كثيرا ما تعتبر البرامج الاجتماعية برامج مرتفعة الكلفة ولذلك يتم تامين الموارد المالية اللازمة لإدامة أثرها فلا بد من إجراء تقييم للأثر الاجتماعي وفعالية الكلفة بهدف تشجيع الاستثمارات المستدامة في القطاع الاجتماعي.

4/إدماج المشاركة في السياسة الاجتماعية:

[1] ناجي عبد النور ، المرجع سابق،60،61

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يجب أن تكون المشاركة عنصرا أساسيا في عملية صياغة السياسة الاجتماعية، بدءا بتحديد الحاجات، مرورا بعملية التنفيذ وصولا إلى الرصد و التقييم و المشاركة الفعالة تشمل شبكة واسعة من المعنيين بالسياسة الاجتماعية.

5/**تنفيذ السياسة الاجتماعية على ارض الواقع مع المراقبة الدورية.**[1]

المطلب الرابع :معوقات التنمية الاجتماعية

إن الإخفاق في الوصول إلى خدمة عمومية فعالة في الجزائر يعود بالأساس إلى عدم وجود نمو اقتصادي متوازن مع التنمية الاجتماعية يضمن للجميع الحق في الانتفاع بها، ولقد ساهم ذلك في وجود تفاوت طبقي صارخ في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع مما أدى في نفس الوقت إلى أعمال عنف تعبير عن سوء الأوضاع والاحتقان الذي يعيشه الفرد الجزائري وبمراجعة مقولة "انطونيو غرامشي " الذي يرى بان الدولة أداة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم المنافع العامة والخدمات، فإننا نجدها لا تنطبق على الجزائر تماما وذلك بالنظر إلى كونها لا تزال تفتقد إلى المميزات التي تطبع الدولة الحديثة ذات الحكم الرشيد وتواجه في نفس الوقت تحديات أهمها: تحدي المشاركة والديمقراطية وتحدي الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحدي الفساد بكافة أطيافه هدا الأخير الذي أعطب دواليب السياسة والاقتصاد والإدارة، إذ أن ظهور الفساد يعود إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة فتدني الظروف الاجتماعية والصحية والفقر لأفراد المجتمع هي التي تدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة وغير مشروعة كقبول الرشوة على مستوى القطاعات والمؤسسات الخدماتية إلى جانب سيطرة القيم الثقافية السلبية كالمحاباة التي تعتبر عملية تقديم الخدمات والتسهيلات لأبناء العائلة.[2]

- ✓ عدم وجود رقابة أو نظام قانوني عقابي يردع المخالفين وان وجد فهو غير فعال ويطبق على فئة دون الأخرى فساد قمة الصفوة واستغلال المناصب لتحقيق مآرب شخصية.
- ✓ إشكالية التسيير في الجزائر والإدارات التي تحكمها أنظمة أساسها العلاقات الشخصية وهي عبارة عن تحالفات يصعب تحديدها تعمل داخل وخارج الجهاز الإداري الرسمي. إن الإدارة على جميع مستويات الدولة غير موصلة بالمواطنين وبالأوضاع الحقيقية الملموسة وغير المبالية برغبات الناس الذين تشرف عليهم ولا بحاجاتهم، الإدارة هي أميل ما أن تكون إلى التبذير منها إلى التسيير وفي اغلب الأحيان تشجيع اللاكفاءات، فالإدارة في الجزائر تتسم بإدارة شبه أمية يعاني معظم أفرادها من تدني مستواهم المهني والتعليمي.

---

[1] ناجي عبد النور، **المرجع سابق**، ص61

[2] مسعود الباز، **المرجع سابق**، ص204

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

✓ ضعف وظيفة التخطيط بسب غياب سياسات واضحة والتحديد الدقيق للأهداف المرجوة.[1]

الاستنتاج:

تعنى السياسة الاجتماعية بدراسة الأنظمة الاجتماعية الأساسية للفرد إذ تسعى لتوفير الرفاهية وتقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير مظلة التأمينات الاجتماعية لكل أبناء المجتمع، إلا أن السياسة الاجتماعية في الجزائر تواجهها مجموعة من العقبات تمثلت في عدم الرقابةوا إشكالية التسيير في الإدارات وضعف وظيفة التخطيط كما ترتكز في صياغتها على مجموعة من الركائز وتشمل الشر ائع السماوية والدساتير المواثيق و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية كما تتحدد بمجموعة من العوامل، اقتصادية، سياسية وثقافية.

[1] مسعود الباز ، المرجع سابق، ص ص24، 208.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الثالث

انعكاسات الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعية في الجزائر

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمهيد:

يعتبر الاهتمام بقضايا التّشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التّحريات الّتي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الأمر الّذي يحتّم عليها توفير الشّروط اللاّ زمة ووضع هياكل قويّة ومتخصّصة وانتهاج استراتيجيات اقتصاديّة رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوّ ة.

لقد تميز سوق الشّغل في الجزائر منذ النّصف الثّاني للثّمانينات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30بالمئة فالأزمة الاقتصاديّة الحادّة الّتي عاشتها خلال هذه الفترة قد أدّت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشّغل بحيث تقلّصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجّل فيه تزايد أكبر لطالبيّ العمل، ومن أجل التصدّي لظاهرة البطالة وترقية التّشغيل وانتعاش السّكن الّذي ازداد الطّلب عليه بعد توقف المشاريع بفعل البطالة، كان لزاما على الدّولة انتهاج سياسة واضحة من أجل التّخفيف من معدلات البطالة فتم تسطير عدة بر امج وآليات ساهمت في ترقية التّشغيل ومحاربة البطالة والنّهوض بقطاع السّكن.

وما انفكت الجزائر أن تتخطّى هذه الأزمة إلاّ وظهرت الأزمة النّفطية الّتي هزت كيان الدّولة وأعاقت حركة اقتصادها وعرقلت سير سياساتها الاجتماعيّة خاصّة السّكن والتّشغيل ما أدّى بها مجددّا إلى محاولة البحث عن بدائل وحلول تتخطّى بها الأزمة وتنمّي بها اقتصادها المنهار وتقوم بتسهيل سياساتها الاجتماعيّة.

لهذا حتمت علينا دراستنا التطرّق لأهم هذه البرامج المعتمدة من طرف الدّولة الجزائريّة وأهم تحدياتها وآفاقها المستقبليّة والبدائل الّتي تنتهجها من أجل تخطّي الأزمة النّفطية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الأوّل: انعكاسات الأزمة النّفطية على سياسات السّكن في الجزائر

بعد خروج الاستعمار الفرنسيّ واستقلال الجزائر، كان على السّلطات الجزائريّة أن تأخذ بزمام أمورها وتعيد بناء كيانها والنّهوض باقتصادها من جديد، فأخذت على عاتقها القطاعات الحسّاسة والإستراتيجيّة كقطاع الصنّاعة والزّراعة حتى تتمكن من تلبية حاجيات مواطنيها، أمّا قطاع السّكن فلم يحظى بالاهتمام الكبير، نظرا لبقاء عدد من السّكنات الشّاغرة الّتي تركها المعمّرون للجزائريين واكتفت السّلطات فيما بعد بإتمام المشاريع قيد التّنفيذ الّتي تركتها السّلطات الفرنسيّة وذلك من خلال العديد من مخطّطات الإصلاح الّتي بادرت بها السّلطات الجزائريّة والّتي باءت بالفشل خاصّة مع تصادمها مع مختلف الأزمات الّتي تمرّ بها الدّولة كالأزمة الماليّة والاقتصاديّة والأزمة النّفطية الحاليّة الّتي أثّرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائريّ ومختلف القطاعات من بينها قطاع السّكن وهذا ما سنستعرضه بشيء من التّفصيل في هذا الفصل.

المطلب الأوّل: واقع سياسة السّكن في الجزائر

أوّلا: مفهوم السيّاسة السّكنية:

نستطيع أن نعرف السّياسة السّكنية على أنها "عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة والموضوعة من طرف الدّولة، والهدف الرئيسيّ منها يكمن في وضع الوسائل وآليات التّدخل في السّوق السّكني وضمان التوازن العام بين العرض والطّلبوذلك في ظل احترام معايير السّعر والكمية المحدّدة".[1]

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص جملة من الخصّائص تتعلق بالسّياسة السّكنية من أهمها:

_ تكتسي السّياسة السّكنية طابع هاما إستراتيجيّةلنموّ وتطوير بلد ما، حيث أنها ترتبط وفي نفس الوقت تواكب هذا التطور سواءكان على الصّعيد الاقتصاديّ أو حتى الاجتماعيّ.

---

[1] صلاح الدين عمراوي، **السياسة السكنية في الجزائر**،(مذكرة ماجستير كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008 2009)، ص5.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

_ توجّه السّياسة السّكنية لمحاربة الفروقات الاجتماعيّة، حيث أنها تترجم في الواقع مبدأ حقّ الحصول على سكن وذلك عن طريق تصحيح اختلافات مستويات دخول الأفراد من أجل تحقيق عدالة اجتماعيّة.

_ توجّه السّياسة السّكنية من أجل الحدّ من سوء توزيع السّكان على مستوى قطر البلد عن طريق تشجيع السّكنات الرّيفيّة، باعتبار جلّ السّكان يتمركزون وبكثرة في المناطق الصّناعية والمدن الكبرى، ممّا خلق ظاهرة النّزوح الريفيّ .

_ تأخذ السّياسة السّكنية بعين الاعتبار مشكل النّدرة الاقتصاديّة نتيجة نقص الموارد الاقتصاديّة من جهة، وزيادة الحاجات من جهة أخرى، حيث أنها تحارب ظاهرة سوء استغلال الأراضي، وسوء استغلال موارد البنّاء وطرق استعمالها بالإضافة إلى ظاهرة سوء استغلال الموارد الماليّة.[1]

❖ **مفهوم السّكن:**

إنّ المفهوم البسيط للمسكن والّذي يتألف عادة من الجدران والسّقف، يبقى بعيدا كل البعد عن المفهوم الحقيقي والشّامل له، إن مفهوم السّكن الّذي يتطلع إليه الإنسان حتى يعيش فيه بكل راحة واستقرار، هو ذلك الحيز المكانيّ الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع للفرد، باعتباره كائن يسعى إلىتحقيق المزيد من الرّفاهية في جميع مجالات الحياة.

❖ **مفهوم التمويل السّكني:**

يمكن أن تعرف التمويل السّكني على أنّه عبارة عن استثمار رؤوس الأموال في عمليات بنّاء السّكنات المختلفة، وتكمن أهمية رؤوس الأموال المستثمرة من خلال زيادة الاحتياجات للمساكن من جهة، والارتفاع المستمرّ في تكلفة البنّاء من جهة أخرى.[2]

❖ **مفهوم التّخطيط السّكني:**

يتّخذ التّخطيط السّكني عدة أشكال ومفاهيم، وقد تختلف باختلاف الأبعاد الّتي تأخذها أيّ سياسة اقتصاديّة كانت أو اجتماعيّة غير أن المفهوم الشامل للتّخطيط السّكني يكمن في تبني سياسة مفصّلة لتوفير السّكنات للمواطنين في شكل برامج ومشروعات. [1]

---

[1] **صلاح الدين عمراوي، المرجع سابق**، ص 6

[2] **J .e havel**، habitat et logemenet presse universitaire de France, France, 1968, p10 **متوفر على الرابط** **https://www.amazon.fr/habitat.logement.havelédition/dp/boo14vebfy.html**

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ثّانيا: أدوات السّياسة السّكنية:

أ- أدوات السّياسة السّكنية:

تعتمد الدّولة في رسم سياستها السّكنية على جملة من الأدوات أو وسائل التّدخل في السّوق السّكاني غير أن هذه الوسائل تختلف من دّولة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة النّظام المتّبع من جهة، والى درجة تطور أو نموّ الدّولة من جهة أخرى بالإضافة إلى سبب هام ويكمن في مدى تحكم وتوجيه للسّياسات السّكنية على حسب الأهداف المسطّرة، غير أننا وفي الغالب يمكن أن نميز بين ثلاثة آليات أو وسائل رئيسية للتحكم في السّياسة السّكنية وهي:

1/ القوانين والمراسيم التّنفيذية المتعلقة بالسّكن:

تتحدد القوانين والمراسيم التّنفيذية المتعلّقة بالسّكن جميع القواعد المتعلّقة به من حيث الملكيّة التّمويل التّوزيع، الحيازة، تنظيم سوق السّكن..الخ، وعليه تعتبر القوانين والمراسيم بالسّكن كأداة توجيه هامة للسّياسة السّكنية، خاصّة إذا أخذت بعين الاعتبار وراعت الوضعيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلد المعنيّ وكذا مدى تطوره ومدى توفرالإمكانيات اللاّزمة لإنجاز السّكنات، حتى تصل في الأخير إلى نتيجة مرضية وهي القضاء على أزمة السّكن.

2/خلق مؤسّسات متخصّصة ذات طابع اجتماعيّ:

يعد خلق المؤسّسات المتخصّصة ذات طابع اجتماعيّ كطريقة أخرى تستعملها الدّولة لرسم سياساتها السّكنية حيث أنها تشجع خلق هذا النوّع من المؤسّسات مثل مؤسّسات البنّاء، وحتى تتكفل كل واحدة بجميع الإجراءات المتعلقة بإنجاز السّكنات وتوزيعها وبيعها وتمويلها ومن ثمّ تخفف العبء على الدّولة من جهة وتنظم سوق السّكن من جهة أخرى وكأمثلة على ذلك نجد في الجزائر هذا النوع من المؤسّسات المتخصّصة مثل: ديوان التّرقية والتسيّير العقّاري **(OPGI)** وكالة تطوير وتحسين السّكن**(AADL)** مؤسّسة ترقية السّكن العائلي **(EPL)**. [2]

3 /الضّرائب والإعانات المفروضّة والمقدّمة من طرف الدّولة:

---

[1] شادية محمد عزيزي، **الملامح الأساسية لمشكل الإسكان في مصر ودور القروض الميسرة عليها**،مصر: دار المستقبل العربي، 1985، ص15.

[2] صلاح الدين عمراوي، **المرجع سابق**، ص 16.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

❖ **الضّرائب:**

تستعمل هذه الضّرائب كأداة من أدوات السّياسة السّكنية، فعن طريق تخفيض في نسبة الضّرائب على العقارات أو كل ما يتعلق بإنجاز السّكنات من شأنه أن يقلل من تكلفة انجاز هذه الأخيرة ومن ثمّة زيادة عرض السّكنات في السّوق السّكني، ومن هنا نجد أن سياسة السّكن توجّه من أجل تلبية حاجيات الأفراد والقضاء على مشكل أزمة السّكن ومن ثمّة نجاحها.

❖ **الإعانات:**

تعدّ الإعانات أو المساعدات الماليّة الّتي تقدمها الدّولة للأفراد من أجل الحيازة على السّكنات من إحدى الطّرق أو وسائل السّياسة السّكنية لتدخّل في السّوق السّكني وذلك بما يتماشى مع متطلبات الأفراد والمخطّط أن هذه الإعانات تأخذ شكلين:

إعانات ماليّة مباشرة:

والمقصود بالمباشرة أنّها لغرض الحيازة على السّكن، حيث أنها تقدّر على أساس نسبة من مبلغ شراء المسكن، وتقدّم للفرد المعنيّ بعملية الشّراء وما عليه إلا أن يكمل ما تبقى من باقي المبلغ للحصول على ملكيّة سكن ففي الجزائر مثلا نجد هيئة تابعة للدّولة متخصّصة في منح هذا النّوع من الإعانات(أي الإعانات المباشرة) والمتمثلة في" الصندوق الوطني للسكن **CNL**" الذي يقدم إعانات مالية للفرد بغرض شراء سكن معيّن وذلك وفق شروط موضوعة.

إعانات ماليّة غير مباشرة:

وتقصد بغير المباشرة أنّ الإعانةليست موجّهة بصفة مباشرة من أجل الحيازة على سكن كالحالة الأولى، بل هي موجهة للأفراد خاصّة ذوي الدّخل الضعّيف وذلك من أجل الرّفع من قدرتها الشّرائية.[1]

ثالثا: وضعيّة السّكن في الجزائر.

❖ **وضعيّة السّكن في عهد الاستعمار:**

[1] **المرجع نفسه**، ص 17.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لم تكن هناك سياسة سكنية واضحة للمستعمر حيث كان جلّ الجزائريّين يقطنون سكنات متواضعة لا تتوفر على شبكة المياّه ولا الكهرباء بل كان سكّان المدن يقطنون الأحياء القديمة الّتي تعرف بالقصبة وهي الأحياء العتيقة الّتي نجدها خاصّة في الجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان وهي بناءات من نوع تقليدي وعبارة عن سكنات تقطنها جماعات.

ولقد وصل عدد السّكان الجزائريّين سنة 1954 إلى 9450,000 شخص وبالمقابل كان عدد الوحدات السّكنية ذات البنّاء العاديّ يقدّر ب:1,220,000 وحدة سكّنية، حيث بقيّ بعيدا كل البّعد عن المعدّل المقبول به دوليّا، وأمام مثل هذه الّظواهر الّتي عرفها قطاع السّكن أثناء فترة الاستعمار من ضيق وتزاحم أجبرت السّلطات الفرنسيّة آنذاك إلى الّتفكير في تبنّي سياسة سكنيّة هادفة إلى امتصاص غضب المقاومة الّتي اشتدّ لهيبها ابتداء من سنة 1954.[1]

لقد كان من المفروض بناء 70,000 وحدة سكنيّة سنويّا حسب تقديرات تلك الفترة، حيث أنجز منها أكثر من 40,000 وحدة سكنيّة ذات البناء العادي بتكاليف منخفضة جدّا ،ولقد أصبح واضحا للعيان خاصّة مع تطبيق مشروع قسنطينة سنة 1958.

أمّا مجال قطاع السّكن عرفت عملية إنجاز السّكنات في الجزائر، توقّف خلال سنة 1962 بسبب الحدث العظيم الّذي عرفته الجزائر في هذه الفترة والمتمثّل في استقلالها،واستقرّ الجزائريون في السّكنات الفارغة الّتي تركها المعمّرون بعد رحيلهم، وعليه لم تول السّلطات الجزائريّة آنذاك الاهتمام لقطاع السّكن على غرار القطاعات الأخرى معتقدة أنّ السّكنات الفارغة قادرة على استيعاب السّكان الجزائريين إلاّأنّ تلك السّكنات الفارغة لم تستوعب ذلك الكمّ الهائل من المواطنين الجزائريين الّذين تدفّقوا من الأرياف ،وكان على السّلطات الجزائريّة إنجاز أكثر من 75000 سكن جديد في المدن وأكثر من 35000 سكن في الأرياف حتّى تخلق بذلك توازنبين الرّيف والمدينة.[2]

❖ **<u>قطاع السّكن غداة الاستقلال</u>:**

غداة الاستقلال عرف الاقتصاد الجزائريّ بتذبذب وعدم الاستقرار،وهذا الأخير مسّ كذلك الصّعيد الاجتماعي والسّياسي ومن هنا كان لابدّ على السّلطات الجزائريّة أن تتدارك الأمر، وأن تتخذ الإجراءاتاللاز مّة لخلق نوع من الاستقرار الّذي افتقد في هذه الفترة وفي هذا الصّدد قامت السّلطات

---

[1] **صلاح الدين عمراوي، المرجع سابق**، ص18.

[2] وزارة السكن وثيقة رسمية حول تطور حضيرة السكن قبل 1962،متوفر على الرابط :
https://www-univ-setif2.dz/images/pdf/magester/ms10.pdf htmail

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجزائريّة بتسليط اهتمامها أكثر على الفروع والقطاعات الإنتاجية الشّطة كالفلاحة، الصّناعة، قطاع البنوك والتّأمينات، النقل الخدمات والتّجارة.

ومن هنا أخذت الدّولة الجزائريّة على عاتقها مسؤوليّة انجاز السّكنات، فاتّجهت السّياسة السّكنيّة في بادئ الأمر إلى عملية إتمام البرامج السّكنيّة الّتي تركتها السّلطات الفرنسيّة قيد الانجاز، ولعلّ أهمّ هذه البرامج تمثّلت في:

❖ **برامج سكنات من نوع "هياكل(LES CARASSES):**

بعد الاستقلال من بين أوائل عمليات تدخل الدّولة في قطاع السّكن، تمثّلت في إتمام انجاز السّكنات الّتي لم يتم بعد إتمام عملية انجازها أي السّكنات قيد التّنفيذ الذي يطلق عليها" هياكل LES CARASSES "، هذه البرامج مثّلت 16661 سكن وحدّد تاريخ إتمامها سنة 1977.

❖ **برامج سكنات نظام الرّهن العقاري" "FDH" (LA FOND DE DOTATIOM DE L'HABIRT):**

تتمثّل هذه البرامج في السّكنات ذات الطّابع الاقتصادي الّتي يتم تمويلها. هذا النّمط من السّكنات يقع على عاتق الخزينة الجزائريّة، مثّلت هذه البرامج 9985 سكن وحدّد تاريخ إتمامها سنة 1970.

❖ **برامج سكنات "ذات الإيجار المتوسّط" "HLM" (HABITAT A LOYER MODERE):**

بعد الاستقلال تدخلت الدّولة في مجال الكنّ مس ّ كذلك برامج السّكنات " ذات الإيجار المتوسّط **HLM**" الّتي لم يتم إتمام انجازها من طرف السّلطات الفرنسيّة.

والملاحظ أن الدّولة الجزائريّة آنذاك ونظرا لمراعاتها للظروف الّتي كان يعيشها المواطن الجزائري حددت أن تكون الإيجارات المدفوعة من طرف المعيشية للمواطن الجزائري.

قدّر حجم هذه البرامج بـ: 8303 سكن، ويتم توزيعها كليّا إلى غاية سنة 1975.[1]

- **أهمّ انجازات فترة 1962- 1966:**

لوحظ أنّ فترة 1962 1966 أو بعبارة أخرى الفترة الّتي سبقت المخطّطات التّنمويّة بعد الاستقلال أسفرت عن الانجازات التالية:

❖ 16000 سكن ريفيّ والقضاء على 1200 بيت قصديريّ.

---

[1] وزارة السكن، تقرير حول أهم البرامج السكنية من 1962 إلى 1988، 2000، ص2،متوفر على الرابط:
https://www.google.dz// ?gws-rd=cr,ss/ei=rk/ev4gnfsh3ukaaign #q=htmail

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

❖ انجاز 2000 مسكن من نوع "سكنات نظام الرّهن العقاريّ **FDH**"

❖ انجاز 1400 سكن من نوع "سكنات ذات الإيجار المتوسّط **HLM** "."[1]

❖ مراحل السّياسة السّكنيّة في الجزائر:

- **المرحلة الأولى للسّياسة السّكنيّة (مرحلة مخطّطات التّنمية):**

إنّ سنة 1966 تعتبر السّنة الأولى للإحصاء العامّ بعد الاستقلال مباشرة، حيث تمّ إحصاء مليوني سكن مشغول منها 1/2 لا تتوفر فيه الشّروط الضّروريّة للصّحة و3/4 لا يحتوي على كهرباء ولا غاز ولا ماء، هذا ما جعل الدّولة تقوم بإجراء إصلاحات سريعة لإرضاء متطلّبات الأفراد.

- **مرحلة المخطّط الثّلاثي 1967 1962:**

أعطى المخطّط الثّلاثي انطلاقة جديدة لبعض الاستثمارات الصّغيرة، وذلك في سبيل خلق مؤسّسات عموميّة تنشط في مجالات متعدّدة غير أنّه أعطيت الأولويّة للقّاطات الصّناعيّة بصفة خاصّة، حيث خصّص ما يقارب 45% من الاستثمارات للقّاط الصّناعيّ.

أمّفيما يخصّ مجال السّكن فأعطى المخطّط الثّلاثي أهمية له، وعالج سياسته من خلال:

❖ انهيار انجاز السّكنات في طور الانجاز، وهي إمّا سكنات من نوع سكنات ذات الكِراء المتوسّط **HLM** أو هياكل السّكنات **LES CARCASSES** وقدّرت السّكنات ب: 38000 سكن.

❖ تسطير برنامج سكنيّ قدّرت التّكلفة ب:100 مليون دج ينجز على مدى 3 سنوات (أي على عمر المخطّط)يخصّ انجاز 10500 سكن.[2]

❖ كما تمّ تخصيص برنامج سكنيّخاصّ (لفترة المخطّط) يخص انجاز ملف 500 إلى 1500 سكن للمجاهدين وذوي الحقوق .وما تجدر الإشارة إليهأنّ الانطلاقة في انجاز السّكنات أو بعبارة أدقّ تبنّي سياسة سكنيّة جديدة من خلال المخطّط الثّلاثي وجدت عوائق كثيرةخاصّة في مرحلة الأولويّة لانعدام المصادر التّمويليّة البنكيّة السّابقة وتوقّفها بالإضافة إلى مشكل انطلاق المؤسّسات الجديدة في ممارسة نشاطها الّذيعرف بدور عجزا فيما يخصّ تقنين القطاع.[3]

❖ **برنامج السّكن الحضريّ:**

---

[1] وزارة السكن، **المرجع السابق**، ص ص 3،4.

[2] **المرجع نفسه**،ص4

[3] وزارة السكن، **المرجع سابق**، ص 10

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لقد شمل المخطّط الثّلاثي انطلاقة برنامج انجاز سكنات حضرية بغلاف مالي قدر ب160 مليون دج وهذا من أجل انجاز 9548 سكن،فيما يلي عرض لأهم الانجازات المسجّلة لبرنامج السكن الحضري للفترة:

السّكنات المنجزة				السّكنات في طور الانجاز	
1967	1968	1969	المجموع	في طور الانجاز	لم ينطلق في انجازه
2,292	2,201	5,055	9,548	10,608	13,943

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه منذ بداية المخطّط الثّلاثي أي منذ 1967 تم انجاز 9548 سكن حضري والى حد نهاية المخطّط ما يقارب 10,608 سكن في طور الانجاز، 13942 سكن لم ينطلق بعد في انجازه وهذا ما يعكس أن السّلطات الجزائريّة لم تستطع أن تنجز ما سطّر من خلال المخطّط الثّلاثي وتبقى نسبة انجاز السّكنات مقارنة بالسّكنات في طور الانجاز أو غير المنجزة ضعيفة.[1]

❖ **برنامج السّكن الرّيفي:**

أمّفيما يخصّ برنامج السّكنات الرّيفيّة، فعلى الرغم من الأهمية التي أولتها السّلطات لمثل هذا النوع من السّكنات، إلا أن النتائج المحققة بقيت بعيدة كل البعد عن إرضاء الطّلبات على هذا النوع من السّكنات ومن هذا نجد بعض البرامج حققت فقط 16877سكن ما بين فترة 63،64، 1966 حيث أنه ما بين 12112 سكن جاهز، 9739 سكن انطلق في انجازه قبل 1967 .وعليه فالمخطّط الثّلاثي حقّق قدر ا ب2373سكن ريفيّ، وتبقى 10083 سكن في طور الانجاز(منها 5273 سكن انطلق فيها، وأكثر من 4810 سكن مبرمج فقط).

- **مرحلة المخطّط الرّباعي 1970 -1973:**

تعتبر الخطة الرّباعيّة(1970 -1973) الخطوة الأولى والفعلية للتّنمية في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال برامج الاستثمارات الاجتماعية والثقافية التي سطرت من خلال المخطّط، والذي يرمي أساسا

[1] أنظر الجدول رقم 1، **المصدر**: ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1967 1978 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية الجزائر 1980.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إلى إرساء سياسة وطنيّة تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للمواطن وإرضاء طلباته وتلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع في جميع الميادين سواء ميدان السّكن، الخدمات الاجتماعيّة، الصّحة العمومية وحتى ميدان النّشاطات والإعلام.و في إطار برنامج الاستثمارات للمخطّط الرباّعي الأوّل، حظي قطاع السّكن بنسبة 5,5% مقارنة بإجمالي الاستثمارات الأخرى، وهو ما يوحي بضرورة الاهتمام بهذا القطاع الحسّاس أو الاستثمار في هذا المجال، ولقد شمل المخطّط الرباّعي الأوّل انطلق برنامج متوازي حضري وريفيّ عرضه كما يلي:

1) **البرنامج السّكني الحضريّ:**

تم تسطيره حسب المخطّط الرّباعي قدّر ب45000 سكن حضريّ، خاصّة وأنّ جل المدن الجزائريّة آنذاك عرفت تمركز صناعي مما جعل الفئات الاجتماعيّة تتمركز حولها وبالتالي خلقت ظاهرة النّزوح الرّيفيّ، غير أنه وفي حقيقة الأمر لم ينجز سوى 18000 سكن كما سجلت زيادة الطلب على السّكنات الخاصّة في المدن.[1]

2) **برنامج السّكن الرّيفيّ:**

خلال هذه الفترة (1970- 1973) تم انجاز 24000 سكن ريفيّ من أصل 40000 سكن ريفيّ برمج انجازه وفيما يلي عرض لأهم البرامج السّكنية (الحضريّة والرّيفيّة)المقدرّة والمنجزة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1973.

البرامج السّكنية	عدد السّكنات			
	المقدّرة	المنجزة	الفرق	نسبة الانجاز
	45000	18000	27000	%40
	4000	24000	16000	%60

[1] وزارة التخطيط، **المرجع نفسه**، ص 31.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فيما يخص جانب توزيع السّكنات، فلقد حدّدت النتائج لهذه الفترة وتيرة توزيع السّكنات قدّرت ب21000سكن ريفيّ وحضريّ في المتوسّط أي ما يعادل زيادة تقدر ب: 3,2 مرة مقارنة بوتيرة التوزيع في المرحلة السّابقة غير أنه رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة في هذه المرحلة إلا أنها بقيت غير كافية لتلبية الحاجات المتزايدة للسّكان من سنة لأخرى.

- **المخطّط الرّباعي الثّاني (1974 ⊣1977):**

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الّتي أعطت دفعا قويّا للاقتصاد الوطنيّ، حيث أعطت مجالات واسعة للاستثمار خاصّة الثقيلة منها.

فيما يخص ّ قطاع السّكن فقد عرف بدوره ارتفاع مجال الاستثمار خلال برنامج المخطّط الر ّباعي الثّاني،[1] حيث أولت السّلطات الجزائريّة آنذاك الاهتمام أكثر بهذا الجانب نظرا للنّمو الديموغرافي الذي عرفته البلاد وزيادة الطلب على السّكنات، ويظهر هذا الاهتمام من خلال ارتفاع نسبة الاستثمار في قطاع السّكن إلى 7,5% بعد ما كانت 5,5% في المخطّط الربّاعي الأو ّل.

ومن الملاحظ أنّه خلال السّنوات الّتي سبقت المخطّط الر ّباعي الثّاني تدهور معدّل شغل السّكنات الحضرية وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها النّمو الديموغرافي السّريع الّذي عرفته المدن الناتج عن النّزوح الريفيّ.

- **مرحلة المخطّطين الخماسيّين(1980 ⊣1989):**

جاء المخطّط الخماسيّ الأو ّل والثّاني ليعطي دفعا قويا ويرسم سياسة سكّنية اختلفت عن الطريقة السّابقة ويتجلى ذلك من خلال اعتبار قطاع السّكن قطاع أو ّلي وذلك ابتداء من المخطّط الخماسيّ الأو ّل حيث تمحورت تصوّرات المخطّط الخماسيّ الأو ّل لتنمية السّكن حول ثلاثة محاور أسّاسية هي:

- تطوير الحياة السّكنية في الر ّيف وتحديث المراكز الحضريّة.
- تنظيم المدن القديمة وتوسيعها.
- بعث مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا والصّحراء.

كما خصّص ما يقارب 60 مليون دج لهذا القطاع، أي ما يعادل نسبة 15% إجمالي الاستثمارات المتوقع انجازها إذ أنّ الملاحظ هو أنه لم تختلف الأهداف التي سطّرت في المخطّط الخماسيّ الأو ّل، حيث حضي قطاع السّكن بالأولوية الكبيرة في توزيع البرامج الاستثماريّة الاجتماعيّة وهو

[1] الجدول رقم 2، **المصدر**: وزارة التخطيط تقرير عام حول المخطط الرباعي الثاني، ماي 1974، ص40

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قطاع تميزت نسبة كبيرة من برامجه ببرامج قديمة(حوالي 49%) خاصّة في مجال السّكن الحضريّ الذي تزيد نسبته عن باقي الانجاز والذي شغل بالمخطّط الخماسيّ الثّاني في تنمية هذا القطاع والجدول التّالي يبين لنا أهم البرامج السّكنية خلال مرحلة المخطّطين الخماسيّين: [1]

جدول رقم3: البرامج السّكنية المبرمجة خلال مرحلة المخطّطين الخماسيّين:

الفترة	حجم البرامج	طور الانجاز	المبرمجة وغير المنجزة	نسبة الانجاز
من84/80	217444	171476	45968	%78
من89/85	353123	231236	121887	%65

نلاحظ من الجدول أن مرحلة المخطّط الخماسيّ الأوّل كانت نسبة الانجاز معتبرة على حسب ما برمج أمّفيما يخصّ المخطّط الخماسيّ الثّاني فلاحظنا تراجع في نسبة الانجاز على الرغم من الجهود الّتي[2] سطرتها الدّولة لقطاع السّكن ويرجع ذلك إلى الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986 على اثر انخفاض الإرادات البترولية.

رابعا: حالة قطاع السّكن ما بعد مخطّطات التّنمية

تميزت فترة مخطّطات التّنمية بسيطرة الهيئات العموميّة على السّوق السّكنية باعتبارها صاحبة العرض الوحيد في هذا المجال حيث كانت الدولة المسؤولة الوحيدة من الناحية العملية في بناء المساكن وقد خصّصت 10 ملايين دج لقطاع السّكن فيما بين 1962 و1979 وأكثر من 71 مليار دج ما بين 1980 و1989كما منع قانونيا القطاع الخاصّ من الدخول إلى السّوق العقارية(حتى سنة 1987) حيث كانت الوسيلة الوحيدة لاقتناء مسكن هي الإيجار من طرف الهيئات العموميّة، حيث حضي قطاع السّكن بالاهتمام في فترة المخطّطات ما بين 1973و1986 غير أن مجهود الدّولة لم يسفر عن النتائج المرجوة

---

[1] **وزارة السكن،المرجع السابق**، ص43

[2] محمد بلقاسم حسن بهلوم، **سياسة التّخطيط والتّنميةوإعادة مسارها في الجزائر**، ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 60.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بل على العكس من ذلك أصبح العجز في مجال السّكن مع تراجع النّمو الاقتصاديّ الذي أعقب أزمة الإيرادات البترولية سنة 1986 علامة على إخفاق السّلطات العموميّة في قطاع السّكن على الرغم من تحديد المبادرة الفردية، وبإلقاء نظرة خاطفة على مجريات أحداث كيفية تمويل السّكن، فإنها تدل على سياسة غير واضحة المعالم في هذا الميدان إضافة إلى غياب إستراتيجية على المدى المتوسّط والطويل وبالنّسبة لحل مشكل[1] السّكن في الجزائر، وعليه فقد كانت أغلب السّياسات المتبعة من طرف الحكومات التي تعاقبت على الحكم في هذه الفترة فيما يتعلق بتمويل السّكنات تتسم أغلبها بالغموض تارة والجدل تارة أخرى.

وبإعطائنا لهذه الصّورة المبسّطة والمختصرة عن أهم ما حقق وما آل إليه قطاع السّكن بعد مرحلة المخطّطات التّنموية التي عرفتها الجزائر، يقودنا الحديث إلى القول أن سياسة السّكن في هذه المرحلة عرفت فشل ملحوظ، ويتبيّن ذلك من خلال النّتائج المحققة ومن خلال أزمة سّكن خانقة عرفتها الجزائر في سنوات الثّمانينات، فعلى الرغم من المخطّطات التي بذلتها الدّولة فكل واحدة من هذه أعطت لقطاع السّكن أهمية وعالجته من زاوية خاصّة بها غير أنها لم تحصل في الأخير إلى ما تصبوا إليه.

خامسا: أسباب فشل المخطّطات في حل أزمة السّكن:

إن الوضعية السّيئة التي آل إليها قطاع السّكن في نهاية سنة 1989، دليل على عدم نجاح السّياسة السّكنية التي اتبعتها الدّولة لقطاع السّكن غير أننا لاحظنا في جلّ البرامج وان كل ما سطّر له لم ينجز بصفة كلية، ولعل أهم الأسباب التي جعلت قطاع السّكن يؤول إلى هذه الوضعية الحرجة تعود إلى:

1 عدم امتلاك الدّولة للوسائل الماليّة:

لم تعد الدّولة تملك الوسائل الماليّة الملائمة لطموحها الأوّل في بناء ما تم الاطلاع إليه وحدها لتلبية الطّلب الاجتماعيّ على المساكن، فالموارد العامة محدودة بسبب ركود الإيرادات الماليّة من جهة والقيّد الّذي تفرضه العودة إلى التّوازن الماليّ لميزانية الدّولة حسب ما يتطلب التصحيح الهيكليّ من جهة أخرى، كما أن إعادة الهيكلة الماليّة وتشّوش التنظيم في تسيير المؤسّسات العموميّة للبناء يفرضان كلفة باهضة للقيام بالتصحيح الفعليّ في الأمد القصير، ولن يكون التطهير الماليّ لهذه المؤسّسات بالّذي يكفي وحده لإعادتها إلى وضع يسمح لها بالإنتاج المثمر.

---

[1] الجدول رقم 3 **المصدر**: https :// WWW,mtess MHU, GOV, DZ/index.php/fr/

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 عدم استقرار نمط تمويل السّكنات:

إن عدم استقرار طريقة لتمويل السّكنات العموميّة بالإضافة إلى انعدام ميكانيزمات التمويل الخاصّ كان من شأنه أن يخلق عراقيل في عملية انجاز المشاريع السّكنية مما جعل العديد من السّكنات في طور الانجاز تعرف توقف في عملية انجازها.[1]

3 صعوبة تحصيل مواد البّناء:

إن توفر مواد البّناء رهن في جانبه الأكبر بالواردات المشكوك في تمويلها كما أن القروض الخارجية في حالة توفرها، لاتحشد في الوقت اللاّزم.

4 ضعف السّوق العقارية الايجارية:

حيث لا يكاد يوجد أثر للسّوق العقارية في بلادنا خلافا على ما يمكن ملاحظته في معظم البلدان الأخرى ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

- إن الجزء الأكبر من المساكن التي أنجزتها الدّولة، بيعت بفضل نظام التّنازل التّمليكي للمستفيد وبأسعار محددة إداريا مما يتيح دائما إلى إمكانية إعادة بيعها في السّوق العقاريّ الحرّة حيث أن جزء كبير من هذه المساكن العموميّة ضاع في فخّ" المضاربة دون أن يساعد ذلك على تحسين ظروف الحصول على مسكن.نإ العرض من جانب القطاع الخاصّ في مجال السّكن الايجاريّ لا وجود له عمليا.

5 النّمو الديموغرافي:

لقد عرفت الجزائر خاصّة بعد استقلالها ، ارتفاع في عدد السّكان من سنة لأخرى، ويرجع سبب ذلك إلى تحسين ظروف المعيشة للمواطن الجزائريّ خاصّة بعد انتهاء الحرب التي عانى منها لعدة سنوات، غير أن ظاهرة زيادة عدد السّكان عرفت وتيرة سريعة خاصّة مع نهاية السّبعينات وبداية الثّانينات مما جعل ظاهر ة الطّلب على السّكنات ترتفع هي كذلك، إلا أن الدّولة الجزائريّة آنذاك لم تستطع أن تمتص هذا الطّلب بتوفير العرض اللاّزم لذلك نظرا للظروف التي تم الإشارة لها مما جعل الجزائر تعرف أزمة سكن بدأت بوادرها تظهر شيئا فشيئا إلى غاية نهاية الثّمانينات أين تجسدت أزمة خانقة عرفتها الجزائر.

6 ارتفاع نسبة التّمدن:

[1] صلاح الدين العمراوي، **المرجع سابق**، ص 48

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بالموازاة مع ظاهرة ارتفاع عدد السّكان التي تم الإشارة إليها سابقا، لقد عرفت الجزائر كذلك اختلالا في توزيع سكانها بين المدن والأرياف ، وهذا الاختلال عرف بدوره تطور ملحوظا خاصّة مع بداية السّبعينات مما خلق ظاهرة عرفت " بظاهرة النّزوح الريفيّ نحو المدن" ويرجع السّبب في ذلك إلى تحسين الظروف المعيشيّة في المدن خاصّة مع توفر فرص العمل والمرافق الضروريّة للعيش، هذا العامل أدى إلى خلق طلب متزايد على السّكنات في المدن. [1]

6 المرحلة الثّانية للسّياسة السّكنية (مرحلة التّحولات الاقتصاديّة):

لقد اتخذت السّياسة السّكنية بعدا آخر، اختلف على سابقه إبان حقبة النظام الاشتراكي حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات مسّت معظم القطاعات وبالأخص قطاع السّكن، الذي ظهرت فيه أنماط سكنية بعدما كانت تعتمد على نمطين فقط، والجدير بالذكر أن هذه التّحولات في الأنماط السّكنية ارتبطت أساسا بمستوى دخل المواطن الجزائريّ البسيط حتى يتمكن هذا الأخير من الحصول على حق من حقوقه والمتمثل في سكن يأويه هو وعائلته. [2]

- **مرحلة 1990 1994:**

قامت الدّولة في بداية هذه المرحلة أي بداية التّسعينات، على تبني إستراتيجيّة جديدة في مجال بنّاء السّكنات وبنيّت هذه الأخيرة على الأسس التّالية:

❖ إعادة النّظر في دور الدّولة بالنّسبة لإنجاز السّكنات، حيث أصبحت هذه الأخيرة تحمل على عاتقها مسؤولية تهيئة المحيط الخاص بعملية الانجاز.

❖ إعادة الاختيار أو خلق "سّوق رهن" تمويلي للسّكنات وذلك من أجل تطوير ميكانيزمات وأدوات تمويل السّكنات آخذين بعين الاعتبار مداخيل وحاجيات العائلات.

❖ تعزيز دور البلديات وإدماجها في عملية توزيع السّكنات باعتبارها الأقرب إلى وضعية المواطن وعلى دراية بحالته.

- القضاء على السّكنات القصديريّة أو المزرية.

❖ العمل على خلق وتطوير دعم تقني لقطاع السّكن وذلك من أجل التزويد بالمعلومات اللازّمة فيما يخص عملية انجاز السّكنات وحجم الطّلب عليها. [3]

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلوم، **المرجع سابق**، ص 78

[2] **المرجع نفسه**، ص79.

[3] Mimistere de l'habital.plant d'action (2000-2004) op.git.p7

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ومن أهم ما تميزت به هذه المرحلة هو نمطين سكنيّين يمكن حصرها في برنامج السّكن الاجتماعيّ أين عرفت خلاله الجزائر نظام اقتصاديّ موجّه حيث عرف أولا بالسّكن الحضريّ ولم يكتسي طابع خاصّ به ولم يلبي الاحتياجات المرصود لها في تلك الفترة فهو ذلك السّكن الذي تتكفل به الخزينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للدّولة وهو مخصّص للأسر التي لا تسمح لها مداخيلها بالحصول على ملكيّة سكنيّة.

أمّا النّمط الثّاني فهو تمويل السّكن الاجتماعيّ والذي يقع كله على عاتق الدّولة وبالتّالي على عاتق الخزينة العموميّة بمساهمات نهائية فيما يخصّ نفقات تهيئة الأرضية مثل، ومساهمات مؤقتة فيما يتعلق بتمويل برامج الانجاز المسجلة بعنوان ديوان الترقية والتسيير العقاريّ وعليه فقد تغيرت معايير تمويل السّكن الاجتماعيّ وأصبحت على النحو التّالي:

1. مدّة الاسترجاع 25سنة
2. معدّل الفائدة:6% حيث2% تتحملها الحزينة[1]
3. ضمان القرض من قبل الخزينة العموميّة.

❖ **مرحلة 1995 2000:**

تميزت هذه المرحلة بعده تحولات عرفها قطاع السّكن، حيث عرفت السّياسة السّكنية عدة أبعاد واتجاهات اختلفت عما كانت عليه سابقا، ولعل أهم ما ميز بداية هذه المرحلة هو ظهور نمط سكني حضريّ جديد لم تعرفه الجزائر من قبل وهذا بهدف امتصاص كثرة الطّلب المتزايد على السّكنات مقارنة بالعرض الموجود وعليه فانّ تبنّي صيغة سكنية جديدة عرفت بداية بصيغة السّكنات التطوريّة لتعرف فيما بعد تسميات أخرى كالسّكنات الترقويّة على أزمة السّكن، أما التّغيير المستمر في تسمية هذا النّمط السّكني الجديد فيعود لعدة أسباب كما عرفت هذه المرحلة تغيّرات أخرى إلى جانب ظهور النّمط السّكني

متوفر على الرابط: https://www.maghrebemeno ent .com/economie/algerie-le-ministere de l'abital.htmail

[1] سلالي فاطمة و بوزكري منى، تقرير حول تمويل السكن في الجزائر، فرع العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزئر 2002 2003، ص09.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجديد لفتح مجال المبادرة أمام البنوك التجاريّة في عملية تمويل السّكنات عن طريق القروض العقاريّة، بالإضافة الى ظهور هيئات تمويلية جديدة أخرى متخصّصة في تمويل السّكنات. [1]

❖ **وضعية السّكن في سنة 2000 في الجزائر:**

لعل أهم ما ميز قطاع السّكن بعد سنة 2000 هو ظهور صيغة سكنية جديدة عرفت بصيغة البيع عن طريق الإيجار بالإضافة إلى تحولات سكنية أخرى ومراسيم تنفيذيّة جديدة عرفها قطاع السّكن ومس ّ بعض الأنماط السّكنية الأخرى محاولا بذلك تخطي العراقيل التي عرفها وما زال يعرفها هذا القطاع الحسّاس بالإضافة إلى كبح زمام أزمة سكن عرفتها الجزائر على مدار السّنوات.

لقد عرفت هذه الفترة انجازات هامّة وانطلاقة في مشاريع سكنية خاصّة بالنّمط السّكني الجديد والمتعلق بصيغة البيع عن طريق الإيجار.

المطلب الثاني: أثر أزمة النّفط على استثمارات الدّولة في قطاع السّكن.

1 وضعية السّكن في الجزائر خلال الأزمة النّفطية:

بالاطّلاع على مجريات الأحداث فيما يخص ّ توفير السّكن للمواطن الجزائر ي خلال السّنوات الأخيرة يلاحظ وجود سياسة غير واضحة المعالم في هذا الميدان سواء أكان ذلك يتعلق بالسّكن الحضريّ أو السّكن الرّيفيّ، وفي ظلّ هذه الأوضاع التي أفرزت السّكن، كون الجزائر دولة تعتمد كثيرا في اقتصادها على عوائد النّفط في تمويلها لبعض المشاريع السّكنية ومع التقلبات التي شهدتها أسعار هذه المادة في الآونة الأخيرة شهد قطاع السّكن أزمة حادة في انجاز مختلف المشاريع السّكنية بكافة صيغها مما أدى إلى سخط المواطنين الجزائريين على دولتهم اعتقادا منهم أنها غير قادرة على تلبية احتياجاتهم و عدم تمكّنهم من الحصول على مسكن لائق. [2]

وفي خضم هذه الظّروف السّيئة حاولت السّلطات الجزائريّة تدارك الوضع عوائدها النّفطية، مثل إلغاء الكثير من المصاريف الّتي لم تعد قادرة على تمويلها، وتوقف العديد من المشاريع السّكنية وتبخّر حلم أولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى في حصولهم على سكن، كما تم في خضم

---

[1] Mimistere de l'habital، **Op-cit**.p 15.

[2] صلاح الدين العمراوي، **المرجع سابق**، ص ص 78 103

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هذه الأزمة تجميد التوظيف في العديد من المؤسّسات المقاولاتية والأشغال العموميّة وتسريح آلاف العمّال في نهاية سنة 2015 وبداية سنة 2016 .[1]

كما أعلن رئيس الحكومة اليدّ عبد المالك سلاّ ل أن المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا مثل مشاريع السّكك الحديديّة وبعض المرافق الغير ضروريّة سيتم تأجيلها، إضافة إلى تجميد زيادة الأجور من أجل تخصّيص مبالغ ماليّة من أجل أزمة السّكن وسدّ الفراغ الذي خلفه انخفاض أسعار النّفط.

وقد أكد بعض الاقتصاديّين أن الجزائر مطالبة في غضون 3 سنوات بتغيّير سياساتها الاقتصاديّة وخلق بدائل أخرىوا إلاتعر ّضت إلى أزمة اقتصاديّة تهز ّ سياساتها الاجتماعيّة وتكون أكثر خطورة على المواطن الجزائريّ بحلول عام 2018 والإسراع الى بنّاء اقتصاد وطنيّ خارج المحروقات والى توجيه البعدين الاجتماعيّ والاقتصاديّ نحو ترشيد النفقات ومواصلة عجلة التّنمية ومحاربة التبذير، وان الجزائر اعتمدت على الر يع النّفطي في تسيير اقتصادها وتدبير شؤونها، ولن تستطيع بين عشيّة وضحاها تغيّير سياساتها الاقتصاديّة لأنها لم تعمل باكرا على تطوير القطاعات المنتجة باستثمار أموال النّفط.

حيث اعتبر الرئيس بوتفليقة تراجع أسعار النّفط أزمة حقيقية تواجه الجزائر ولا تقل شدة عن سابقاتها مؤكدا أنها تمس الاقتصاد وتتعداه إلى لقمة عيش الجزائريّين، وسياساتها التّقشّف لا تكفي في مواجهة الأزمة كما اعتبر اللّجوء الى الصدّبر حتى تستعيد الأسعار سابق عهدها.

فالدّولة الجزائريّة تملك عدد كبير لا يحصّى من المبدعين والكفاءات على غرار المهندسين المعمار يّين لذا لابدّ للدّولة أن تفسح المجال أكثر من خلال تشجيعهم لبذل مجهودات أكبر وتركهم يبدعون ويعملون حيث أن المشاريع السّكنية الضّخمة التي سطّرت تم تعطيل سيرورة انجازها في آجالها المحدّدة وذلك بسبب ما تمر ّ به الجزائر من أزمة النّفط التي أدت إلى عدة مشاكل أثّرت على قطاع السّكن وهذا ما ظهر جليا من خلال إحصاء حوالي 200ألف بناية غير كاملة أواخر سنة 2015 حسب الإحصائيات الأخيرة إضافة إلى عدم البدء في بعض المشاريع التي بإمكانها المساهمة في التخفيف من أزمة السّكن.

إلا أنه لا يمكن القضاء نهائيا على مشكل السّكن بنسبة مائة بالمائة لأن الجزائر تتضمن حوالي 40 مليون نسمةوا إذا تم توفير سكن لكل عائلة متكونة من 4 أفراد فنحن بحاجة إلى 10 ملايين وحدة سكنية ما سيجعل معالجة هذا المشكل يتطلب إرادة سياسيّة وميزانيّة كبيرة للقضاء عليه على المدى

---

[1] عبد القادر بلخضر، **استراتيجيات الطاقة وامكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة –حالة الجزائر** (مذكرة ماجستير ، كلية علوم التسيير والاقتصاد جامعة محمد دحلب، البليدة، 2005)، ص 100.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الطويل.حيثلم تقتصر الر ّهانات الاجتماعيّة على المطالب العماليّة فقط، فالدّولة أمام التزامات داخلية تحتاج إلى أغلفة ماليّة ضخمة، أبرزها أزمة السّكن والّتي تعتبر من أكبر التّحديات التي تعرفها الجزائر وتسعى للقضاء عليها آفاق 2019 ،[1]نظرا لما ير افقها من احتجاجات واضطّرابات، كما شهدت الولايات الجنوبية احتجاجات شبابيّة متواصلة منذ سنوات، مطالبة بفرص التشّغيل في الحقول البترولية القريبة، إضافة إلى دفع عجلة التّنمية والنهوض بالمناطق الجنوبيّة الّتي تعيش عجز من حيث المرافق والبنى التّحتيّة.

تواجه الجزائر هذه التّحديات في ظل محيط إقليميّ مضطّرب وغير مستّقر، يفرض أعباء أمنيّة على البلاد، كما يجعلها وجهالا ّجئين من الدّول المجاورة، ما يفاقم من تأزّم الوضع الداخليّ، إذ يشهد شمال مالي حربا داخليّة، وحالة انفلات أمنيّ جعلها مصدر تهديد دائم ، كما تستقر الجزائر قواتها على الحدود الشرقية مع ليبيا، من أجل احتواء التهديدات النّاجمة عن الاقتتال الدّاخلي وانهيار الدّولة. [2]

وقد حاول النّظام احتواء التحديات الدّاخليّة، والتي كانت ذروتها في 2011 بما عرف حينها" باحتجاجات الزيّت والسّكر" وذلك من خلال ضخّ الأموال عن طريق زيادة الأجور، ودعم المواد الاستهلاكيّة خاصّة وأنّ الفترة ذاتها شهدت بدايات الحراك العربيّ، والّذي مسّت تداعياته المحيط الجزائريّ .

اعتمدت السّياسات الحكوميّة في احتواء المطالب الاجتماعيّة على البحبوحة الماليّة، لكن يبدو إن الوضع تغيّر بتهاو ي أسعار النّفط، وقد حذرت الأحزاب السّياسية من التّداعيات الوخيمة لهذا الانهيار على الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديللجزائر، واعتبرت أن تهر ّب الحكومة من مواجهة هذه التداعيات، واستنادا على الر يع النّفطي لشراء السّلم الاجتماعيّ ، سيزيد من حجم هذه التأثيرات ويستّدعي مناخ الأزمة الاقتصاديّة الحادّة الّتي هز ّت البلاد عام 1986، والّتي ترتّب عنها انفجار اجتماعيّ .

المطلب الثالث: تقييّم السّياسة السّكانية وآفاقها المستقبليّة.

---

[1] http. www. Alarab .co uk /id= 427228.

[2] **عبد العزيز بوتفليقة** ، نواجه أزمة تمس لقمة عيشنا والتقشف لا يكفي لمواجهتها ،الاربعاء 24 فبراير 2015 من الرابط:
http. www algeria.123.com 25-html/02algeria dz / 2015

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 المعايير الديموغرافية لتقييم السياسة السكنية:

- **النّمو الدّيموغرافي كدليل على تقيّيم الاحتياطات إلى المسّاكن:**

يمكننا أن نتصور نموذجا بسيط لتقييم ابتدائيّ يربّط بكيفية مباشرة بين تطور السّكان وتطور حظيرة السّكان، وهذا على أساس دراسة المميزات الديموغرافية للمجتمع وظواهر سلوك الأسرة، وبعض العلاقات التقليديّة في تكوين الأسرة، مع بعض التّحفظات وتقبل إحصائيات ديموغرافيّة لخاصّة بإحصاء السّكان سنة 1966 لاحظنّا أنه على الصّعيد الكميّ كلما كان هناك نقص في الحظيرة السّكنية كلما كان هناك زيادة في نسبة الضّغط والازدحام داخل المساكن وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الأسرة بمفهومها الواسع.

فمن خلال استخدام النّمو الدّيموغرافيّ (تطور عدد السّكان المقيمين) نسجّل فشل كبير للسّياسة السّكنية المتّبعة في الجزائر للحدّ من أزمة الكنّ وبالأخص في فترة مخطّطات التّنمية.[1]

1 1 عدد المسّاكن المتوفّرة بالنّسبة للآلاف من السّكان:

يمكننا معرفة ومقارنة وضعية السّكن وتطور الحظيرة السّكنية من خلال عدد المساكن المتوفرة بالنّسبة للآلاف من السّكان بحيث يمكننا أن نتبع سنويا أو دوريا وضعية الكنّ بفضل فحص هذا المقياس ففي ما يخص الجزائر، وفيما بين سنوات الإحصاء العام للسّكان والسّكن 1966و 1977و1987و1998 يطلعنا تطور هذا المقياس على تدهور وضعية السّكن في الجزائر، وبالرغم أنه سجّل ارتفاع في سنة 1998 بالنّسبة إلى سنة 1987 حيث بلغ 132,42 مسكن إلاأنه يدل مرّة أخرى عن تفاقم أزمة السّكن وتفاقم الوضع بالرغم من السّياسة التي اتبعتها الدّولة.

1 2 تطور حجم الأسرة وتوزيع الأسرة حسب الوسط 1966 1998:

مع النّمو الدّيموغرافيّ الذي شهدته الجزائر ارتفع متوسّط حجم الأسرة إذ بلغ في السّبعينات معدّل الأفراد ليبلغ مع فترة الثّمانينات 7أفراد وليبلغ في الألفّينات معدل فردين نتيجة لنقص معدّلات الخصوبة فمن خلال معدلات متوسط حجم الأسرة الجزائريّة نلاحظ أن الأسرة الجزائريّة ذات حجم كبير نوعا ما وهو ما يستلزم أخذ هذا الحجم في إطار إستراتيجيّة السّياسة السّكنية وخاصّة في حجم الّسكنات.

1 3 للّ واج:

---

[1] **عثمان لحياني**، انهيار أسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر، موقع جريدة الخبر متوفر على الرابط: http//www.elkhabar.com/politique/436907.hotml

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قد يشكل تقدير الحاجيات إلىمساكن بحسب عدد الزّيجات طريقة فعالة نوعا ما للاقتراب من معرفة الوضعية الحقيقية لقطاع السّكن ويلاحظ أن الإحصائياتالمتعلقة بعدد الزّيجات في الجزائر متفرقة، وبافتراض شخصيّ بأن كل زواج يحدث في الجزائر يفترض أن تكون هناك حاجة لمسكن مستقل ومع الاحتفاظ ببعض الحالات التي تراعي الزّواج بأكثر من زوجة وزوج الغير مصرح به إضافة إلى حالات الطّلاق فإننا نسجل الفشل مرة أخرى للسّياسة السّكنية المتبعة في الجزائر في تلبية الطّلبات المتزايدة على السّكن.[1]

4 1 معدّل الاشغال للمسكّن كمقياس للتّقدير:

يثبت هذا المعدل العلاقة بين مجموع السّكان وحظيرة المنازل، فهو مقياس علميّ وبسيط كما أن هذا المعدّل هو من جهة أخرى مطابق لمعدل حجم الأسرة حيث كان معدل الشّغل للمسّكن في الجزائر يتراوح بين 6 و8 شخص في المسكن سنة 1998 بينما ازداد أكثر معدل شغل المسكن سنة 2015 بين 7الى9 أفراد وذلك نتيجة لقلة المساكن المنجزة بسبب الأزمة الّتي تعاني منها الجزائر من خلال انخفاض أسعار البترول والضائقة الماليّة.

5 1 معدّل إشغال الغرفة:

يعطي بيانا على الازدحام داخل الحجرة بالنّسبة إلى مقياس تطوره تبعا لمستوى النّمو الاقتصاديّ والاجتماعيللبلد، وفيما يخصّ الجزائر فقد شهد هذا المعدّل ارتفاعا مع الاستقلال بسبب التأخّر الّذي حصل في بناء السّكنات مقارنة مع النّمو الديموغرافيّوالزّيادة في حجم الأسرة خاصّة مع انتشار المساكن ذات الغرفتين رغم معرفتنا المسبقة بأن حجم الأسرة الجزائريّة أكبر خاصّة مع كثرة الأفراد ولازال شغل الغرفة في الجزائر مرتفع خاصّة مع الأزمة السّكنية الّتي تعاني منها الجزائر حاليا بسبب الأزمات التي تتوالى عليها كالأزمة الماليّة والأزمة النّفطية الّتي أثرت على الحياة الاجتماعيّة فيها.[2]

2 النّمو الديموغرافيّ وتقدير الاحتياجات المستقبليّة لقطاع السّكن:

تبلغ الحظيرة السّكنيّة في الجزائر وفق أخر إحصاء لعام 2008 للسّكان والسّكن 5244347 مسكن وعدد السّكان المقيمين 34229692 نسمة وبعملية بسيطة وهي قسمة السّكان المقيمين على عدد السّكان الموجودة نجد متوسّط الأفراد داخل المسكن6,52 فرد ،وانطلاقا من هذا نفترض متوسّط عدد

[1] **صلاح الدين عمراوي،المرجع سابق** ص63

[2] **صلاح الدين عمراوي، المرجع سابق**، ص.ص86 89

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الأفراد داخل المسكن ثابت تقدره ب6,5 شخص وسنحاول أن نعرف الاحتياجات المستقبليّة وتطور الحظيرة السّكنية في الجزائر وفق ثلاث احتمالات من 2010 ⇄ 2025.

التّقدير الأوّل:

الجدول رقم :04 احتياجات السّكن (بالألف) حسب الفرضية الأولى لنمو السّكان وحجم متوّسط لعدد الأفراد ثابت=6,5[1]

السّنوات	عدد السّكان(1)	الحظيرة السّكنية(2)	احتياجات السّكن
2008	34230	5244,3	/
2010	35784	5505,7	261,4
2015	39086	6013,7	508
2020	42456	6531,6	517,9
2025	45512	7001,8	470,2
المجموع			1757,5

من خلال الجدول الذي يعطي نظرة عن الاحتياجات المستقبليّة للسّكن بناءا عن إسقاطات النّمو الديموغرافي للآفاق 2025 وحجم متوسّط للأفراد دخل المسكن ثابت ب6,5 نجد أن الحظيرة السّكنية في الجزائر ومن أجل الاحتفاظ بنفس الظّروف السّكنية لسنة 2008وبالأخص ّ متوسّط عدد الأفراد داخل المسكن يجب أن يكون معدل نّمو سكني أكثر من 100 ألف مسكن جديد سنويا وهذا من أجل الاحتفاظ بنفس الظّروف السّكنية لاحتياجات السّكن 175700 المةّ الز ّمنية المقدّرة 103394=17 .[2]

التّقدير الثّاني:

[1] http//www.echorouk online.com/ara/mational/25563.html

[2] أنظر الجدول رقم 4، **المصدر**: **عمراوي صلاح الدين، المرجع السابق**، ص93.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم 5: احتياجات السّكن(بالألف) حسب الفرضية الثّانية لنّمو السّكان وحجم متوسّط لعدد الأفراد ثابت=6,5. [1]

السّنوات	عدد السّكان(1)	الحظيرة السّكانية(2)	احتياجات السّكن
2008	34230	5244,3	
2010	35423	5449,6	205,3
2015	38088	5859,6	410
2020	40140	6175,3	315,7
2025	42882	6567,7	392,4
المجموع			1323,4

في هذه المرحلة والّتي يكون فيها النّمو الطبيعيّ للّسكان أقل من المرحلة الأولى فإنّنا نجد في هذه المرحلة أن الحظيرة السّكنية في الجزائر ومن أجل الاحتفاظ بنفس الظّروف السّكنية لسنة 2008 وبالأخصّ متوسّط عدد الأفراد داخل المسكن يجب أن يكون معدل النّمو السّنوي للحظيرة السّكنية أكثر من 77 ألف مسكن جديد سنويا وهذا مرة أخرى من أجل الاحتفاظ بنفس الظّروف السّكنية لسنة 2008 وهذا بناءا على تقدير شخصي عن الطريقة التالية:

إجمالي احتياطات السّكن 1323400/ المدة الزمنية المقدرة 17=77847 مسكن. [2]

3 التقيّيم والاقتراحات:

❖ **مشكل السّكن مازال قائما:**

إنّ مشكلة السّكن الّتي يعاني منها تقريبا معظم الجزائريّين جذورها تمتد إلى عهد الاستعمار فمع زيادة النّمو الديموغرافي، أدى إلى زيادة الاحتياجات في مجال السّكن مما جعل الهوة بين الطّلب على السّكنات وعرضها يتسع سلبا خاصّة مع بداية الثّمانينات، وهذا رغم المحاولات الّتي أقدمت عليها

[1] أنظر الجدول رقم 5، **المصدر**: http//esa.um.org/imp
[2] أنظر الجدول رقم 5، **المصدر**: http//esa.um.org/imp

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

السّلطات وذلك من خلال تبني سياسات سكنية جديدة للحدّ من هذه الأزمة، غير أن مشكل السّكن لا يزال قائما إلى يومنا خاصّة في الظّروف القاسية الّتي تمرّ بها الجزائر من ضائقة ماليّة على اثر انخفاض أسعار النّفط التي تؤثر على سير السّياسة الاجتماعيّة للبلد. [1]

ومن أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع السّكن في الجزائر وجود نسبة كبيرة من المساكن القديمة والآيلة للسّقوط فتحديدنا لنسبة المسّاكن القديمة من شأنه أن يكون عامل مساعدا في تحديد عدد الوحدات السّكنية الّتي ينبغي بناءها في المستقبل.

أيضا من مشكلات السّكن في الجزائر هو التزاحم في الوحدات السّكنية، حيث نجد في الكثير من الأحيان أن المسكن الواحد تتواجد فيه عائلتان أو أكثر في الغالب.

❖ **عدم تماشي القدرة الشّرائية للمواطن مع تكلفة شراء السّكن:**

لعل من الأسباب الّتي زادت من حدة أزمة السّكن، هو عدم مراعاة الدّولة لتكلفة السّكنات بما يتماشى مع قدرة المواطن، فبغض النّظر عن السّكن الاجتماعيّ الّذي تخصّصه الدّولة إلى المواطنين ذوي الدّخل الضّعيف أو المنعدم بدون أي مقابل أو بتكلفة رمزيّة ،غير أن نّسبة توزيع هذه السّكنات تبقى ضعيفة وبسبب التلاعبات الإداريةمن جهة وظاهرة الرّشوة والمحسوبيّة إضافة إلى عجز الدّولة عن تحقيق العرض الكافي نظرا لمشكل التّمويل حاليا نتيجة انخفاض أسعار البترول الّذي تعتمد عليه كمصدر هام في ميزانيتها لتمويل مختلف المشاريع خاصّة المشاريع السّكنية الكبرى.

وما يمكن ملاحظته هو أن الدّولة الجزائرية لا زالت تعاني من خلل في رسم سياستها السّكنية بما يتماشى مع الطّلب إضافة إلى عجز ميزانية الدّولة على تمويل كافة المشاريع السّكانية خاصّة مع الطّلب المتزايد عليها من طرف المواطنين الّذين جعلتهم هذه الوضعيّة المزرية ليس لديهم الأمل في الحصول على[2] سكن في حد إمكانياتهم الماليّة من جهة وعدم تسوية الدّولة لوضعيتهم وتحقيق مطالبهم ،لهذا فإن أغلبية أفراد المجتمع الجزائريّ يلجأ إلى الهجرة الدّائمة أو المؤقتة من هذا الوضع المجحف من جهة ولتحسين قدراتهم الماليّة من جهة أخرى، أمّا الشّريحة الباقية لم يسعفها الحظّ، فكثيرا ما تجد سبيلا إلى الانحراف بأنواعه المختلفة كوسيلة للهروب أو الحصول على سكن من خلال سبل غيرسوّية بينما ظلت الأغلبية الكبيرة تنتظر حلا بطريقة أو بأخرى.

---

[1] http//www.echourouk online.com/ara/national25563.html

[2] صلاح الدين العمراوي، **المرجع سابق**، ص .103

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وعلى الرغم من المجهودات الّتي اتبعتها الدّولة، نجد أن مشكلة تلبية الطّلب لا يزال قائما نظرا لأسباب كثيرة ومتعددة.[1]

سعت الحكومة منذ بداية انهيّار أسعار النّفط إلىالتطمين أنّ هذا الانهيّار لن يؤثر على البلاد بشكل كبير، معتمدة في ذلك على الفوائض ّ الماليّة الّتي حققتها خلال سنوات الوفرة لكن هذه التطمينات سرعان ما تغيّرت بعد استمرار تهاوي النّفط ووصوله إلى ما دون 55دولار ، حيث أعلن الوزير الأوّل عن سيّاسة التّقشّف.

وقد أوردت صحيفة البلاد أن رئيس الجمهوريّة عقد اجتماعا وزاريا مصغرا فيه إنذارات إلى الوزراء وخرج بقرارات أهمها انتهاج ّ سياسة تقشّفيّة باعتماد إجراءات للحدّ من نزيف الخزينة العموميّة، على غرار تجميد كل مسابقات التوّظيف، والمناصب الماليّة المتوفرة تخضع لموافقة الوزير الأوّل شخصيا.[2]

إضافة إلىتجميد المشاريع الكبرى خلال الفترة الحالية، وتقليص ميزانيات تسيير وتجهيز الوزارات وحمل البنوك العموميّة والخاصّة على تمويل المشاريع الاستثماريّة بدل الخزينة دون المسّاس بسياسة الدّعم الحكوميّ للمواد الاستهلاكيّة.

وقد اعتبر العديد من الخبراء أن سياسة التّقشّف الّتي اعتمدتها الحكومة لا تمثل حلا للمشكلات الاقتصاديّة الّتي تعاني منها البلاد، وان حاولت شراء السّلم الاجتماعيّ من خلال الحفاظ على دعم المواد الاستهلاكيّة إلا أنها ستعمق من أزمة البطالة في ظّل تجميد مسابقات التّوظيفوإمكانية تجميد المشاريع الكبرى، والّتي تستوعب الكثير من العمّال.[3]

وللمفارقة أقرت الحكومة ميزانية لسنة 2015هي الأضخم في تاريخ البلاد، وقد توقع نص ّ مشروع الماليّة لسنة 2015 أن تبلغ مداخيل الميزانيّة 4,684,6 مليار دينار على أن تبلغ قيمة النّفقات 8,858,1 مليار دينار مما يعني تحقيق عجز يقدر ب4,173,3 مليار دينار أي 22,1% من الناتج المحليّ وستزيد النّفقات العموميّة في ميزانية 2015 بنسبة 15,7%وقدرت مخصّصات الدّعم على المواد

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.ص 103،104

[2] **صحيفة البلاد**، انخفاض اسعار النفط.. اجتماعات أوبك،حلف الجزائر كراكاس والتعنت السعودي وسياسة التقشف متوفر على الرابط http/ :www elbilad.net/article/detail§id=28054

[3] صلاح الدين العمراوي، **المرجع سابق، ص104**.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الاستهلاكيّة (الزّيت، السّكر، الحليب، الدّقيق) بحوالي 2,8 مليار دولار، بينما تجاوز دعم المواد الطاقوية 20 مليار دولار.[1]

وقد بنت الحكومة الجزائريّة موازنتها لسنة 2015 على أساس 37دولار للبرميل بحيث الفائض المالي لصندوق ضبط الإيرادات الّذي يموّل العجز، إذأنّ الميزانيّة بحاجة إلى سعر 110 دولار للبرميل على الأقل لتحقيق التّوازن.

ما يلاحظ على موازنة 2015 أنّها آثرت التخفيف من التبعات المباشرة لانهيار أسعار النّفط على المواطن نظرا للفائض المالي، لكن المؤكد أن هذا الانهيار سيكون له أثر كبير على الواقع الاقتصادي في الجزائر والّذي يعتمد بشكل كبير على القطاع العام ودعم الدّولة، كما أن الاستمرار في السّياسات الاقتصاديّة الراهّنة سيسرّع من استنزاف الاحتياطيّ الماليّ، مما سيخلف تداعيات على السّلم الاجتماعيّ مستقبلا.

ما يمكن أن نستنتجه من دراستنا لهذا المبحث هو أن النّظام الاقتصاديّ الذي سارت عليه الجزائر منذ الاستقلال إلى أواخر الثّمانينات، المتمثل في النّظام الاشتراكيّ قد أدى بها إلى الدّخول إلى أزمات يصعب عليها التحرّر منها وكان دليل على فشل المخطّطات التنمويّة في حل مشكل أو أزمة السّكن تفاقمت سنة بعد سنة وأدى إلى دخول الجزائر إلى متاهة جعلتها تتخبّط فيها لسنوات وأعاقت مسارها نحو التطور والازدهار.

إنّ فشل السّياسة السّكنية في الجزائر في هذه المرحلة أي فترة ما قبل الإصلاحاتعلى الرّغم من المحاولات والمجهودات الّتي قامت بها السّلطات في كل مرة حيث استوجب الأمر بها في أواخر الثّانينات الرّضوخ إلى شروط نظام اقتصاد السّوق الذي يدعو إلى خوصصة القطاعات وهذا ما لمسناه في قطاع السّكن والعمران، كما اتخذت الحكومة إجراءات مختلفة وعمدت وسائل شتّى لإنعاش قطاع السّكن بالإضافة إلى اعتمادها على آليات مختلفة في تمويل المشاريع السّكنية لذلك كان على الدّولة محاولة تسوية هذا [2] الوضع من خلال البحث عن مصدر لتمويل هذه المشاريع الضّخمة الّتي عرقلت

---

[1] **وكالة الأنباء الجزئرية**، رئيس الجمهورية يوقع على قانون المالية لسنة 2015، متوفر على الرابط .http//www Aps.dz/ar/economie/11089-d8% 2015

[2] **محمد المهدي شنين**، ما بعد الوفرة ... مآلات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط ،متوفر على الرابط: http//bohothe.blogspot.com/2015/01/ bolog post 12 html

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلال الأزمة الأخيرة الّتي عرفتها الجزائر، كما يجب على الدّولة أن تحاول سدّ حاجيات الأفراد المتزايدة على الّسكنات.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النّفطية على سياسة التشغيل في الجزائر

لقد باتت سياسةالتشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأوّل لدى السّلطات العموميّة، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطّلب على العمل بوتيرة تفوق نموّ العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة خاصّة منها البطالة ما بين الشباب من حاملي الشّهادات، مع ما يرافق ذلك من آفاق وضغوط اجتماعيّة قد تهدد الاستقرار الاجتماعيّ، فضلا عما ينتج من بطالة من هدر للطاقات وهروب للكفاءات وتراجع في النّمو الاقتصاديّ، ومواجهة لهذا الوضع تم اعتماد حزمة من الإجراءات وإرساء عدد من الآليات تشكل في مجملها سياسات لدعم التشغيل وخاصّة تشغيل الشّباب.

المطلب الأوّل: واقع سياسة التشغيل في الجزائر

- **سياسة التشغيل في الجزائر**

❖ **تعريف التشغيل:**

يقصد بالتشغيل توفر عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتّى ميادين النّشاط الاقتصاديّ ومختلف مستويات العمل بالشكل الّذي يلبّي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة.

- ✓ التشغيل يعني عدد الأفراد الّذين هم في سن العمل ولديهم وظائفهم.
- ✓ إنّ الفهم الشامل للتشغيل حجما، نسبة وهيكل يعتبر مطلبا من المطالب الملقاة على عاتق الجهاز المشرف على شؤون الأفراد وهذا الفهم الشّامل يحتاج إلى تحليل هيكل التشغيل والّذي يبدأ بعملية حصرية مبدئيّة لعدد العاملين الموجودين في البلد لتحديد مستويات العمالة والتّعرف على القاعات الّتي تعاني من نقص في بعض المهارات وكذلك التي تواجه زيادة في العمالة لإبراز واستخلاص أهم العوامل المؤثرة في هيكل العمالة سواء كانت داخليّة أو خارجيّة في ما يلي [1]:
- ✓ درجة التّدخل الحكوميّ والقوانين الّتي تنظم شؤون العاملين والسّياسات العامة للتوظيف.
- ✓ درجة التّقدم التكنولوجيّ.

❖ **مفهوم سياسة التشغيل:**

---

[1] بن خيرة سامي وبوخلوة باديس، **المؤسسات الصغيرة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي، 2013، ص7

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلاد على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم أن الهدف من التّنمية هو توفير القدر الكافي في سبّل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل وذلك بوضع البرامج الناجحة للتكفّل بالقادمين إلى سوق العمل. [1]

تتكون سّياسة التشغيل من كلمتين:

سّياسة: وهي مجموعة من الإجراءات الإداريّة والتّدابير التّنظيميّة.

التشغيل: وهو كافة عمليات التّأثير الّتي يحدثها الإنسان من نشاط بدنيّ أو جسديّ يشغل بها وقته لقاء أجر. [2]

سّياسة التّشغيل: إنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف(الحكومة، أصحاب الأعمال، العمّال) الهادفة إلى تنظيم ووضع الضّوابط والمعايير لأداء سّوق العمل، كما أنها منهاج يتمثّل في مجموعة من البّرامج تحددها وتعتمدها السّلطة المختصّة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشريّة. [3]

كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى " مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بفرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات الّتي يمكن أن يبرز أو يظهر في السّوق". [4]

وتعرف منظمة التعاون الاقتصاديّ والتّنمية (ocde) سياسة التشغيل" في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحقّ في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليدّ العاملة مع احتياجات الإنتاج". [5]

❖ **الأبعاد الرّئيسية لسياسة التشغيل:**

---

[1] **بن خيرة سناميو بوخلوة باديس، المرجع سابق**، ص 7

[2] سميحة يونس، **اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل**،(مذكرة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007) ص76

[3] مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في اسواق العمل خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي**، 30 نوفمبر- 3 ديسمبر 2008 منظمة العمل الدولية المركز الدولي للتدريب ص71

[4] دحماني محمد أدريوش ،اشكالية التشغيل في الجزائر،(أطروحة دكتوراه ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012) ،ص 71

[5] عبد القادر زياني، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على التشغيل** من الر ابط:
http:algeramespert.maktooblog. com/date/2010/12

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يمكننا القول أنّ أبعاد سياسة التشغيل الحاليّة متعددة الجوانب منها ما هو اجتماعيّ ومنها ما هو اقتصاديّ، وما يتعلق بالجانب التنظيميّ والهيكليّ، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى.

أ- **البّعد الاجتماعيّ:**

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفاق الاجتماعيّة الناتجة عن ظاهرة البطالة لا سيما بالنّسبة للشّباب والعمل على توفير الظّروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشّباب في المجتمع و إبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.[1]

ب- **البّعد الاقتصاديّ:**

يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البّشريّة أي رأس المال البشريّ ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة لا سيما المؤهلة منها في خلق الثورة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النّشاط سواء منها العامة أو الخاصّة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة مستدامة للبلاد وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النّوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجيّة سريعة التطور.[2]

ت- **البّعد التّنظيميّ والهيّكلي:**

يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعيّة، خصوصا في مجال تخطيط التّنمية المستدامة، ووضع السّياسات الخاصّة بالتشغيل وتنفيذها والّتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي أي مستوى التّجمعات السّكانية سواء كانت مدنا أم قرى.[3]

- **آليات وتدابير سياسة التشغيل في الجزائر:**

❖ **ترقية الشّغل من طريق المبادرات المقاولاتيّة:**

يستند هذا الاتجاه إلى فكرة التشغيل الذاتي، أي أن الشّباب هم أنفسهم من يخلق فرص عمل لأنفسهم ودور الدّولة هنا الدّاعم والمرافق، وتجسيدا لذلك تمّ انشاء وكالات وصناديق لهذا الغرض وهي: الوكالة الوطنيّة لدعم تشغيل الشّباب، الوكالة الوطنيّة لتسيير القرض المصغّر، الصّندوق الوطنيّ لدعم تشغيل الشّباب، الصّندوق الوطنيّ لدعم القرض المصغّر، الصّندوق الوطنيّ للتأمين على البطالة.

---

[1] أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى علمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 26 27 أفريل 2009، ص 3.

[2] أحمية سليمان، **المرجع السابق**، ص 4

[3] ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، **التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مجلة المنارة المجلد 12، العدد الأول، 2006، ص 166

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وبغرض تفعيل ودعم أهداف هذه الهياكل وكذا تشجيع إنشاء المؤسّسات تمّ اعتماد تدابير ماليّة تحفيزية للشّباب المقاول متضمنة في قوانين الماليّة السّنوية، نكتفي هنا بالإشارة إلى قانون الماليّة التكميليّ لسنة 2011والذي نصّ على عدة إعفاءات وتخفيضات للشّاب المرّقي(المقاول) المستفيد من الصّندوق الوطنيّ للتأمين على البطالة ويتعلق الأمر بالإعفاء أو التخفيض لمدة ثلاث سنوات من أرباح الشّركات والرّسم على الدّخل الاجماليّوالرّسم العقاريّ ورسوم التسجيل.

❖ **دعم الشّغل المأجور:**

بمقابل الشّباب الّذين لديهم رغبة واستعداد لإنشاء مؤسّساتهم هناك شباب يبحثون عن عمل مأجور ومن أجل مساعدة هؤلاء ومرافقتهم في بحثهم هذا، تم اعتماد مجموعة من الآليات والتّدابير: الوكالة الوطنيّة للتشغيل، مديريات التّشغيل بالولايات، وكالة التّنمية الاجتماعيّة للتشغيل المأجور بمبادرة محلية، أشغال المنفعة العامّة ذات كثافة اليدّ العاملة، عقود ما قبل التّشغيل والّذي تم تطويره في صيغة تدبير جهاز المساعدة على الإدماج المهنيّ.

وتجدرّ الإشارة إلى أنه ابتداء من 2008 تم إعداد مخطّط عمل لترقية الشّغل ومحاربة البطالة يعتمد على مقاربة اقتصاديّة، ويركز هذا المخطّط على تشجيع الاستثمار المنتج والمنشئ لمناصب الشّغل، وكذا معالجة بطالة الشّباب معالجة خاصّة وعصرنة تدعيم قدرات هيئات تسيير سوق العمل.

- **مؤشرات سياسة التّشغيل في الجزائر:**

سوف نكتفي في تقييمنا لسّياسات التّشغيل بإشارات إلى أربعة مؤشّرات هي: مؤشّر عدد المناصب، ومؤشّر العمل اللائق، ومؤشّر الأجر العادل، ومؤشّر التوزيع المتكافئ قطاعيّاوإقليميا.

❖ **مؤشّر عدد المناصب المستّحدثة:**

يدلّ هذا المؤشّر على عدد المناصب المستحدثة جراء سياسة التّشغيل خلال فترة محدّدة ووفقا للبيانات الرّسمية فقد تم ما بين 1999 إلى 2008 استحداث قرابة 6,26 مليون منصب شغل في الجزائر أي بمتوسّط 626 ألف منصب سنويّا منها مناصب دائمة ومنها ما هو مؤقّت أنشئ في إطار عقود الإدماج المهني وتراتيب التّشغيل المختلفة[1]، وفي سنة 2009 تم استحداث 758,291 منصب عمل وأمّا في سنة 2010 فقد بلغ عدد مناصب الشّغل المستهدفة 53 ألف منصب، كما أعلنت الحكومة في حصيلتها أنّها حقّقت خلال النّصف الأوّل من سنة 2011 أكثر من مليون منصب شغل وهو رقم أذهل

---

[1] رحيم حسين، **سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم موضوعات في الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية والاحتماعة وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الابراهيمي، العددان 21 22، الجزائر، 2013، ص 139

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فكر الاقتصاديّن والخبراء وأثار جدلا في الصّحافة أمّا سنة 2015فقد لوحظ انخفاض ّ في المناصب المستحدثة وذلك بسبب ما تمرّ به الدّولة خاصةّ مع انخفاض ّ أسعار البترول وما أتبعه من عجز في الخزينة العموميّة ما أدّى إلى انتشار البطالة ونقص فرص العمل.

❖ **مؤشّر العمل اللائق:**

يدل العمل اللاّئق(**Travail décent**) الذي شدّد عليه مؤتمر العمل الدّوليّ في الدورة السّابعة والثّمانون 1999 والّذي يعتبر بمثابة الغرض الأوّل للمنظّمة على ضرورة تعزيز الفرص للجميع للحصول على عمل لائق ومنتج في شروط من الحرّية والإنصاف والضّمان والكرامة الإنسانية، وفي هذا الصدد وضع مكتب العمل الدّولي أجندة من أجل العمل اللاّئق تقوم على فكرة أن العمل هو مصدر للكرامة الشّخصيّة.

غير أن واقع سياسة التّشغيل في الجزائر يشير إلى ابتعاد متزايد من المضامين " العمل اللائق" خاصّة فيما يتعلق بالموظّفين المؤقّتين.

❖ **مؤشّر الأجر العادل:**

يتجسّد الابتعاد من الأجر العادل(**le juste sclair**) المستمدّ من مبدأ السّعر العادل غبنا اجتماعيّا جليّا، ويولد شعور بالاحتقار لدى الأجير، بل وقد يمهّد طريق للعبوديّة، والمقصود بالسّعر العادل أو الأجر العادل، وفي الواقع إذا أردنا أن يعمل الأفراد بكامل طاقاتهم فيجب أن يجدوا حسابهم، وإذاأردنا أن نترك لهم حرّية الاختيار فسيحكمون بأنفسهم على الأهمية الاجتماعيّة لعملهم وسيقيسونها بسلّم واقعي.

❖ **مؤشّر التوزيع المتكافئ لفرص العمل:**

تمثّل الفرص ما بين مختلف الفئات الاجتماعيّة من دون محسوبيّة، وكذا ما بين الجنّسيّن وما بين الأقاليم مؤشّرا مهمّا للحكم على جديّة وفعاليّة سياسة التّشغيل ومن أجل ذلك يتعيّن وضع لآليات لبسط الشّفافية وأخرى لتعزيز مبدأ العمل للجميع، ومن هذا المنظور نجد في الواقع تمييزا في توزيع الفرص ّ ، فالفئات[1] الأكثر فقرا والأقل جاها هي عادة الأبعد من الحصول على منصّب عمل، كما أن منح عقود ما قبل التّشغيل كثيرا ما يتم على أساس الوساطات والمنافع المكتسبة،[2] أمّا إقليميا فيلاحظ تركيز

---

[1] رحيم حسين، **المرجع سابق** ، ص 140

[2] **Friedich augusut، von hayk**. La route de la sevitide. 5eme ed . paris. Presse umiverisitaire de France .2010. p83

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مفرّط في توطين المشاريع الاستثّمارية بمناطق الشّمال الجزائريّ، فعلى سبيل المثّال استحوذت هذه المناطق خلال سنة 2010 على 69 بالمائة من المشاريع في حين لم تلحظ مناطق الهضاب العليا إلا بنسبة 18,5 بالمائة ومنطقة الجنوب بنسبة 13,8 بالمائة، في المقابل ظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من لامبالاة السلطات العمومية بها وتفضيل مناطق على حساب مناطق أخرى.

❖ **مؤشّر الإنتاجية والنّمو الاقتصاديّ:**

ليس كل دخل مختلف يعني منصب عمل جديد، فالأرقام لا يمكن أن تطمس الحقيقة، فثمّة مناصب شغل وهميّة طالما تحاول الحكومات المخادعة بها إنّ تكديس العمّال في المكاتب أو في الورشات مناقضّ للعقلانية الاقتصادية فإستراتيجية النعامة في سياسات التّشغيل المنتهجة الّتي تهدف إلى امتصاصّ الضّغوط الاجتماعيّة ولا سيما فئة الشّباب وذلك بإرغام الإدارات والمؤسّسات العموميّة على التوظيف أو على قبول عدد من العاطلين في إطار التّشغيل التّعاقديّ العموميّة على التوظيف أو على قبول عدد من العاطلين في إطار التّشغيل التّعاقديّ لا تعني في معظم الأحيان سوى التّحول من بطالة ظاهرة إلى بطالة مقنعة أي خلق مناصب شغل وهميّة لا معنى لها في الواقع الاقتصاديّ والحقيقة أن هذه الإدارات والمؤسّسات نفسها تعاني من فائض عمّاليّ ولو راعينا مبدأ الرّشادة الاقتصاديّة لتمّ تسريح جزء من موظّفيها.[1]

وفي ختام هذّا التّحليل لفعاليّة سياسات التّشغيل يمكن القول أن تخصّيص موازنة من خزينة الدّولة تحت مسمىّ تشغيل الشباب، يمكن أن يشكل ظلما جليا أو خفيا من عدة نواحي:

_فهو تصرّف في المال العام قد تكتنفه اللاّعقلانيّة، وبالتّالي فهو ظلم لجميع أفراد المجتمع.

_وهو ظلم اجتماعيّ إذ أن الدّخول المختلفة تؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسّعار وهو ما يعني تآكل قيمة النّقد وتدهور القدرة الشّرائيّة.

_ انّه ظلم للشّباب أنفسهم ليس فحسب من النّاحية الماديّة، ولكن أساسا من النّاحية المعنويّة إذ أن تشغيلهم بأجور متدنيّة لمدة ثّماني ساعات في اليوم غبنا، لقدراتهم وكفاءاتهم وهذا ما يعيشونه يوميّا من ضغوط نفسيّة واجتماعيّة ما بين وضعين متناقضّين فلاهم في عداد العاطلين عن العمل، ولاهم في عداد المشغّلين.

المطلب الثّاني: تحليل فعاليّة سياسة التّشغيل في الجزائر.

[1] رحيم حسين، **المرجع سابق**، ص 144

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لقد كان لانخفاض ّ أسعار النفط في نهاية الثّمانينات حتّى الألفينات بالغ الأثر في تردّي الوضع الاقتصاديّ في بلادنا حيث تراجعت الاستثمارات وتراكمت الدّيون الخارجيّة والنتيجة تقلص ّ فرص الشّغل بالوظيفة العموميّة، وتأثرت بذلك سوق العمل حيث شهدت اختلالات حادة خاصّة خلال التّسعينات أين ارتفعت معدّلات البطالة إلى أكثر من 28% من مجموع القّوى العاملة.

أ_ ملامح تأثير الأزمة النّفطية على سياسة التّشغيل:

_ تراجع أسعار النّفط يؤثر على سيرورة مشاريع قطاع التّشغيل وانجازات القطاع في الآجال المحدّدة.

_ زيادة نسب العجز نظرا للاستهلاك الدّاخلي القوي للمحروقات مع تراجع أسعار النّفط اللّذان يؤثّران على مداخيل الدّولة ويعطلان عملية تمويلها للمشاريع السّكنية.

_ انخفاض سعر النّفط يؤدي إلى تقلص ّ واضح للطّلب ومن ثمة تراجع الاستثّمار.

تقلص ّ فرص ّ التّشغيل.

_ اختلال سوق العمل.

_ تدهور العديد من المقولات العاملة في قطاع الشّغل وما يحيط به من فروع إضافة إلى بنوك مما ساهم في مسلسل تسريح العمّال.

_ حاجة الجزائر إلى نّمو أسرع وتضامين أكثر لخلق مناصب شغل كافية لصالح فئة الشّباب.

_ ارتفاع معدّلات البطالة.

ارتبطت السّياسات الحكوميّة تجاه المطالب الاجتماعيّة بأسعار النّفط، بحكم ارتهان الدّولة للعوائد النّفطية منذ الاستقلال وتعيش الجزائر على وقع تحديات اجتماعيّة، عكستها الاحتجاجات في قطاعات مختلفة، إضافة إلى الأزمات المزمنة الّتي تعاني منها البلاد كأز ّمتي البطالة والسّكن والّتي زادت من الأعباء على الميزانية[1].

وقد شهدت الجزائر في السّنوات الأخيرة إضرابات عمّالية في قطاعات مختلفة مطالبة بتحسين الوضع الاقتصاديّ ورفع الأجور كان أبرزها قطاع التّربية، والّذي شهد إضرابات متواصلة، وجولات من المفاوضات مع الو ّزارة ساهمت في احتواء الوضع بشكل كبير،[2] كذلك نظّمت جملة احتجاجات وإضرابات عمّالية في قطاعات الصّحة والتضامن الوطنيّ، علاوة على احتجاجات الشّباب العاملين في

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 147

[2] فتح الله ولعلو، **نحن والأزمة الاقتصادية العالمية**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008 ص 45

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إطار عقود ما قبل التّشغيل، والمطالبين بفرص عمل قارّة، وأخيرا عاشت البلاد على وقع الاحتجاجات الّتي نظّمتها الشّرطة في أكثر من ولاية، والمطالبة بتحسين ظّروف العمل وزيادة الأجور، خاصّة بعد أحداث العنّف الّتي شهدتها ولاية غرداية جنّوب البلاد

- **تجربة الجزائر في ترقية سياسة التّشغيل خلال الفترة 1990 ـ 2014:**

مرّ الاقتصاد الجزائري بمرحلتين مهمّتين خلال هذه الفترة، بدأت المرحلة الأولى مطلع التّسعينات حيث صاحبها ارتفاع كبير لمعدّلات البطالة بسبب انخفاض سعر البترول، وتليها المرحلة الثّانية، والّتي عرفت انتهاج الحكومة سياسة تنّموية توسّعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصاديّ ودعم النّمو وتوطيد النّمو.

أولا: سياسة الإصلاحات في فترة "1990 ـ 2000":

رغم الإصلاحات الاقتصاديّة المعتمدة في نهاية الثّمانينات إلا أن استفحال الأزمة أثّر سلبا على الأوضاع الدّاخليّ في انخفاض أسعار المواد الخّام المصدّرة، وتضخم الدّيون وشحّ مصادر التمويل الخارجيّ، هذه الوضعيّة جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد التّجهيزات والموادّ الأوّليّة مما أدّى إلى تراجع معدّلات النّمو وتسجيل معدّل عالي من البطالة، حيث بات من الضّروريّ الشّروع في انتهاج سياسة اقتصاديّة أكثر نجاعة وأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برامج استعجاليّة فكان ذلك بتطبيق برامج التصحيح الهيّكليّ.

ـ1ـ برنامج التعديل الهيّكليّ:

التعديل الهيّكليّ في محتواه الواسع يعني ضرورة تصحيح الاختلالات الماليّة والنّقديّة الخارجيّة والدّاخليّة، الّتي تسبب عموما مديونيّة خارجيّة عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزان الدّولة.[1]

لقد عرف قطاع الشّغل في الجزائر أزمة حادّة خلال تطبيق برنامج التعديل الهيّكليّ بسبب الشّروط المفروضة من قبل صندوق النّقد الدّوليّ التي تمحورت أغلبيتها في:[2]

ـ مواصلة تصحيح الاختلالات الهيّكليّة للوصول إلى الاستقرار الكلّي بهدف إعادة بعث النّمو.

---

[1] **عثمان لحياني**، انهيار أسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر، موقع جريدة الخبر، متوفر على الرابط: http//www.elkhabar.com /ar/politique/436907.html

[2] أحمد شفير، **الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل، حالة الجزائر**،(مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2001)، ص128.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

_ التركيز على مصادر النّمو وتحديد الاقتصاد.

وهذا ما كان له بالغ الأثر على معدّل البطالة فقد عرفت تزايد مستمر خلال سنوات البرنّامج بسبب عمليّات تسريح جماعي للعمّال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصّناعية من جهة وانتهاج لنهج الخوصصّة الّذي كان له دور كبير في تفاقم البطالة.[1]

2_ آثار البرلّمج على الاقتصاد الوطّنيّ :

_قدّر عدد المؤسّسات التي لم تدرج ضمن الاستقلاليّة الماليّة 1323 تشغل 220000 عامل، والتي أحيلت إلى الخوصصّة بمعدل 2,5% سنويّا.

_ تمّ التّنازل عن 1000 مؤسّسة لفائدة العمّال، والّذين يقارب عددهم 20000 من مجموع 50000 عامل.

_ عدد العمّال المسرّحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترّة من 97 94نتيجة تصفية وخوصصّة حوالي 633 مؤسّسة محليّة و268 عموميّة و85 مؤسّسة خاصّة.

_ أن خمسيّ طالبي العمل من فئة النّساء حيث مسّت البطالة 47800 امرأة سنة 1996 بعد ما كان عدد البطّالين 125000 سنة 1992 من نفس الفئة.

_ زيّادة العمل المؤقّت عن العمل الدّائم وهذا ما أثّر على السّياسة العامّة الاقتصاديّة.

3_ قطاع الشّغل في الفترة " 1993 2000":

لقد عرف قطاع الشّغل تخصصّيات ماليّة ضمن الميزانيّة العامّة، ولكن هذه التخصصّيات لم تسلّم هي الأخرى من النّقص جرّاء تطبيق برنّامج التعديل الهيكّليّ وسياسة التّقشّف المنتهجة في تلك الفترة،[2] ممّا

أثّر على خلق مناصب الشّغل والجدّول التّالي يوضّح ذلّك،جدّول رقم6 يوضّح نصّيب قطاع الشّغل من الميزانيّة العامّة.

---

[1] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، **دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15 16 نوفمبر 2011 ص 5.

[2] **بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف،المرجع سابق** ، ص 6

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

السّنوات	نسبة النّفقات العامّة من piB	مجموع التّحويلات لقطاع التّشغيل (مليار دج)	نسبة تحويلات التّشغيل لمجموع التّحويلات	المعدّل السّنوي لنموّ التّشغيل
1993	32.8	2000	21.2	
1994	31	2200	19.6	10
1995	29.4	2550	20.9	15.9
1996	28.2	2500	16.9	2
1997	30.4	3000	18.2	20
1998	31.2	3800	17.7	26.66
1999	29.9	6250	26.4	64.47
2000	28.9	7900	31.5	26.4

يبيّن الجدّول تدنّي نسبة الإنفاق العامّ. حيث انخفضت نسبة النّفقات العامّة من سنة 1993 إلى سنة 1994،[1] حيث كان تقليص النّفقات العامّة ضمن برنّامج الإصلاح الاقتصادي ّ كذلك نلاحظ قلّة في تحويلات مخصّصة للتشغيل وزيادة من سنة 1993 الى 1997حيث كانت هذه الزيّادات جد ّ بطيئة ممّا أثّر على خلق مناصب شغل وزيادة معدّل البطالة رغم ارتفاع هذه الأموال المخصّصة إلا أنّ معدّل البطالة واصل الارتفاع وكان السّبب عدم استفادة الاقتصاد الوطنيّ من مخلفات برنّامج التعديل الهيكّليّ.[2]

---

[1] ons جدول رقم 6 **المصدر**: الديوان الوطني لاحصائيات

[2] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف ، **المرجع سابق** ص:5 8

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

والجدّول التّالي يوضّح تطور معدّل البطالة في الجزائر خلال الفترة " 1990 ـ 2000":

جدّول رقم7: معدل البطالة في الجزائر" 1990 ـ 2000"(المرحلة الأولى):

السّنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النّسبة%	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10
السّنوات	1996	1997	1998	1999	2000	
النّسبة%	27.99	26.41	28.02	29.29	29.80	

نلاحظ من الجدّول أن معدّلات البطالة شهدت تطورا سريعا خلال السّنوات 1990 ـ 2000 والّتي تميّزت بإتّباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصاديّ المدعومة من طرف صندوق النّقد الدّولي، والّتي اهتمّت فقط بإعادة الهيكلة التّنظيميّة للمؤسّسات العمّوميّة مصحوب بتطهير ماليّ لهذه الأخيرة ، غير أنّها لم تمسّ التّشغيل الأمر الّذي أدّى إلى تقهقر الآليّة العامّة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسّسات العمّوميّة والخاصّة، أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظلّ تحسّن المؤشّرات الاقتصاديّة الكليّة بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصاديّ والبرامج التكميليّة لدعم النّمو وبرنامج توطيد النّمو.[1]

ثانيا: برامج الاستثمارات العامّة وواقع التّشغيل في الفترة"2014 ـ 2015":

1 برنّامج الإنعاش الاقتصاديّ "2001 ـ 2004":

هو برنامج مهمّ وضخم رصدت له إمكانيات ماليّة معتبرة، حيث يكتسي هذا البرنّامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بغية تحقيق التّوازنات الاقتصاديّة الكبرى وتهيئ الأرضية المنّاسبة للمنّافسة الشّديدة، لمباشرة شراكتها مع الاتّحاد الأوروبّي وانضمامها إلى المنّظمة العالميّة للتّجارة هذا من جهة، والقضّاء على الفقر والتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى وكذا البرنّامج يهدف إلى ثّلاثّة محاور أسّاسيّة:

---

[1] أنظر الجدول رقم 7، **المصدر**:

Cnes.comissiom « perpectires de developpememt economique et sociel » rapot regards sur la politique mometair en algerie.2005 p152.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ✓ الحدّ من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- ✓ _ تحديث البنّية الأسّاسية للاقتصاد وبالتّالي توفير الشّروط المنّاسبة للاستثمار الأجنّبي.
- ✓ _ توفير المزيد من مناصب الشّغل للتخفيض من ظاهرة البطالة الّتي بلغت مستويات حرجة.[1]

2 البرنّامج التكميلي لدعم النّمو الاقتصاديّ " 2005 2009":

أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 7أفريل 2005 عن برنامج تكميليّ خماسيّ ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النّمو، جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الّتي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار دعم الإنعاش الاقتصاديّ وذلك بعد تحسّن الوضعية الماليّة للجزائر بعد الارتفاع الّذي سجله سعر النّفط الجزائريّ ممّا نتج عنه تراكم احتياطي الصّرف، حيث كانت أهداف هذا البرنّامج تهدف إلى تدعيم النّمو وتحقيق الّتنمية.[2]

3 برنامج توطيد النّمو الاقتصاديّ "2010 2014":

جاء برنامج توطيد النّمو الاقتصاديّ في إطار مواصلة المشاريع الّتي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السّابقين، حيث خصّصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليّا لم يسبق لبلد سائر في النّمو أن خصّصه حتى الآن والّذي من شأنه تعزيز الجهود الّتي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.[3]

---

[1] التقدم في مجال الاقتصاديات، مجلة اقتصاديات افريقيا، العدد الأول ، الجزائر، المغرب، تونس، السداسي الثاني، 2004، ص263،271

[2] منصوري الزين، **تداعيات سياسة الاصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر**،(رسالة ماجستير جامعة سعد دحلب، البليدة 2006)، ص 10

[3] أحمد شفير ، **المرجع سابق**، ص 135

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثالث: آفاق سياسة التّشغيلوا إستراتيجية مكافحة البطالة.

أولا: آفاق سياسة التّشغيل:

من خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدّولة في مجال محاربة البطالة، ومن أجل إعطاء المزيد من الفاعلية في وضع وتجسيد سياسات وبرامج تشغيل الشّباب خاصّة، فإننا نرى ضرورة:

- ✓ تسهيل الإجراءات الإداريّة والتمويليّة أمام الشّباب بهدف خلق مؤسّسات صغيرة ومتوسّطة.
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب شغل.
- ✓ إشراك المؤسّسات الصّغيرة المتخصّصة في مجال المقاولة، وجعلها مرتبطة بالمؤسّسات الصّناعية الكبرى.
- ✓ تفعيل دور الدّولة في الرّقابة على القطاع الاقتصاديّ المـوازي.
- ✓ إعادة عجلة الاستثمار العمومّي المنتج ودور الدّولة الاقتصاديّ سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامّة أو بالشّكة مع القطاع الخاص ّ الوطني ّ.
- ✓ _ إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجيّة الّتي تسمح بتقديم التّوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسّسات الصّغيرة.
- ✓ تشجيع البنوك على التّعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض.
- ✓ السّهر على تطبيق التّدابير القانونيّة والتنظيميّة المتعلقة بتنفيذ سياسات التّشغيل.
- ✓ الاستمراريّة في تطبيق السّياسات الحالية المرسومة وعدم تغيرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.
- ✓ ضرورة تركيز الشّباب على المشاريع المتعلقة بالقطاع الفلاحيّ والاقتصاديّ لأنّ مثل هذه المشاريع هي السبيل الوحيد للقضاء على أزمة الشّغل.

ثانيا: إستراتيجية مكافحة البطالة:

لمواجهة تدهور سوق الشّغل، أنشأت السّلطات العموميّة أجهزة جديدة لإدماج الشّباب مهنيّا وأجهزة لدعم العمّال الّذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصاديّة وقد تقرر إنشاء العديد من الأجهزة والسّياسات

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الّتي خصّصت للشّباب البطالين وذلك من خلال إتباع السّلطات الجزائريّة لمجموعة من الاستراتيجيات منها: [1]

- ✓ محاربة البطالة من مقاربة اقتصاديّة.
- ✓ ترقية يد عاملة مؤهّلة على المدى القصير والمتوّسط.
- ✓ تنّمية روح المبادرة المقاولاتية. [2]
- ✓ تكييف الشّعب مع التخصّصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.
- ✓ دعم الاستثمار الإنتاجي المولّد لمناصب عمل.
- ✓ إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.
- ✓ عصرنة آليات المتابعة والتقيّيم والمراقبة.
- ✓ تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل.
- ✓ تدعيم ترقية تشغيل الشّباب وتحسين نسبة التّوظيف بعد فترة الإدماج.
- ✓ دعم الاستثمار في القطاع الاقتصاديّ المولّد لمناصب شغل.
- ✓ ترقية سياسة محفزة على خلق مناصب الشّغل اتجاه المؤسّسات.
- ✓ ترقية التكوين المؤهل لتسهيل الإدماج في عالم الشّغل.
- ✓ الاهتمام بالجانب السّياحي لماله من ايجابيات في امتصّاص البطالة.
- ✓ تشجيع إطلاق المبادرات الوطنية لتشغيل الشّباب خاصّة في القطاعات المهمّشة.
- ✓ ترقية القطاع الفلاحيّ الّذي تعول عليه الدّولة الجزائريّة في السّنوات الأخيرة لماله من آثار ايجابيّة في امتصاص أكبر عدد من الشّباب من جهة، ومن جهة أخرى أنه القطاع البديل بعد انقضاء الذّهب الأسود تحت إطار واحد وهو تحقيق التّنمية المستدامة.

ومن بين الأجهزة التي أقامتها الدّولة الجزائريّة من أجل القضاء على البطالة من أهمها:

- **برامج تشغيل الشّباب:**

---

[1] رحيم حسين، **المرجع سابق**، ص156.

[2] محمد الغازي، **انخفاض سعر البترول يؤثر على سياسة التشغيل**، جريدة النصر، تاريخ الاطلاع:10:38، من الرابط :http//mewjobs dz.blogspot/2015/01/blog.post-93

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشّباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامّة، الّتي تنظّم من طرف الجماعات المحليّة والمديريات الوزاريّة المكلّة بقطاعات الفلاحة والرّي والغابات والبنّاء والأشغال العموميّة، كذلك نجد برامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاصّ إذ أنّ غالبيتهم من الرّاسبين في المنظومة التّربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنيّة،[1] تموّل الدّولة هذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشّباب، حيث أنّ الإعانات المقدّمة تحدّد وفق عدد المستفيدين ومستوى الأجر الّذي يربط بالأجر الوطنيّ الأدنى وبالرغم من كل هذا إلا أن تطبيق مختلف هذه البرامج كشف عن وجود نقائص منها:

- ✓ أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقّتة غير محفزة وغير مؤهّلة.[2]
- ✓ سوء التّنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق النّشاطات ومتابعتها ولهذا تقرّر انجاز جهاز جديد.

ب **جهاز الإدماج المهنيّ:**

يهدف هذا الجهاز إلى إزالة وتصحيح النّقائص الّتي أظهرها برنامج تشغيل الشّباب والى وتشجيع الشّباب على إنشاءنشاطات لحسابهم الخاصّ لترقية روح المبادرة اشتمل هذا الجهاز على:

- ✓ الوظائف المؤجّرة بمبادرة محليّة: وهي مناصب مؤقّتة أنشأتها الجماعات المحليّة مدتها من 6الى 12 شهر، يستفيد منها الشّباب العاطل عن العمل الّذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.
- ✓ الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشّباب على شكل قانونيّ كالتمثيل في تعاونية فرديّة أو جماعيّة.
- ✓ تكوين مستثمري التعاونيات لمدة6 أشهر داخل مؤسّسات التكوين المتخصّصة، آفاق ويرتكز التكوين أساسا على توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.[3]

- **السّلم الاجتماعيّفي ظل الرّكود الاقتصاديّ في الجزائر:**

---

[1] أحمية سليمان، **المرجع سابق**، ص 6

[2] يوسفي كريمة، **سياسة التشغيل في الجزائر، الواقع والتحديات** ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، ص12 13

[2] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001 2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005 2009**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كلي، جامعة الجزائر ، 2004 2005) ص98 99

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تعتمد الجزائر على مداخيلها النّفطية بصفة مطلقة ممّا يجعلها من أكثر البلد تأثّرا بالتّغيرات في أسعار الطّاقة، إذ أن انهيار الأسعار يجعل الدّولة عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها الدّاخلية، كما ينعكس سلبا على البنية الاقتصاديّة الهشّة، هذه الأخيرة الّتي تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الحكوميّ من خلال المشاريع الّتي تطلقها الحكومة عبر المخطّطات المتتالية.

وقد أكد الخبير الاقتصادي عبد الحق لعميري أن الاقتصاد الجزائريّ ينفق 3.5 دولار لانتاج دولار واحد، الأمر الّذي يؤكد على ضعف المردودية الاقتصاديّة لمختلف القطاعات الاقتصاديّة في ظل مواصلة السّلطات العموميّة الاعتماد على المداخيل الموارد الطّاقوية على مستوى السّوق العالمية.[1]

فهشاشة البنية الاقتصادية للبلاد لا تستطيع الصمود طويلا أمام تقلبات أسعار الطّاقة في الأسواق العالمية، وفي هذا السياق يقول فاروق طيفور المتحدّث باسم حركة حمس ليومية الخبر أن تقديرات وزارة الماليّة للجزائر تستدعي بقاء سعر النّفط في حدود 120 دولار للبرميل مشيرا إلىأنّ المؤشّرات الحاليّة قد تدفع الجزائر إلى حالة عجز عن الدفع شبيهة بأزمة 1986.[2]

وما يمكن أن يعمق من حدة الأزمة مستقبل السّياسات الاقتصاديّة الّتي تنتهجها الحكومة إضافة إلى الفساد الّذي يستنزف مقدرات البلاد، حيث يقول النّائب البرلمانيّ عن جبهة العدالة والتّنمية لخضر بن خلاف أنّ الصّناديق الخاصّة تستنزف ميزانية الدّولة، حيث أضاعت في السّنوات الأخيرة ما يقارب175 مليار دولار بسبب الفساد وغياب الشّفافية وأورد لصحيفة البلاد أن 68صندوق خاصّ في الجزائر على غرار صندوق الّتنمية الاقتصاديّة كانت محل انتقاد كبير من قبل هيئات اقتصاديّة عالميّة على غرار صندوق النّقد الدوليّ إضافة إلى الهيئات المحليّة مثل مجلس المحاسبة.

وقد تراجعت الجزائر في مؤشّر الفساد الّذي نشرته منظمة الشّفافية الدّوليّة من المرتبة94 في المؤشّر العام 2013 لتتراجع الى المرتبة 100 من 175 في مؤشر2014 بدرجة ضعيفة قدرها 3.6% وفي السنوات الأخيرة برزت العديد من قضايا الفساد في مؤسّسات الدّولة، حيث قوبلت باستياء شعبيّ كبير، كان أبرزها قضية سونطراك والمتهم فيها وزير الطّاقة السّابق شكيب خليل الفّار من العدالة.

هذا العجز المتأصّل في البنية الاقتصاديّة الجزائريّة، والّذي يتفاقم بفعل فشل السّياسات الحكوميّة واسترشاد الفساد في هياكل الدّولة سيتسبب بتداعيات سلبية جدّا على السّلم الاجتماعيّ مستقبلا خاصّة إذا حاولت الحكومة القيام بأي إصلاحات من شأنها المسّاس مباشرة بالمواطن من خلال رفع الدّعم أو

---

[3] محمد جاودي، يومية الخبر ، منتدى الخبر يناقش اتعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، متوفر على الرابط التالي: http//www.el khabar .com/ar/outres/madwa/429296.html

[2] عثمان لحياني، **المرجع السابق**، ص78

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تخفيض الأجور أو تسريح العمّال، خاصّة وأن هذه الإجراءات ستكون حتمية في حالة استمرار انهيار أسعار النّفط واستنزاف الاحتياطات النّقديّة، هذه الأخيرة الّتي ستفيد تخفيف حدة الأزمة وتأخير الانفجار.

هذه التّحديات ستضيف أعباء على الدّولة في ظل التحديات الدّاخلية النّاجمة عن ارتفاع نسب البطالة وتزايد المطالب الفئوية والعمّالية، وانتشار الاحتجاجات الشّبابية المطالبة بتوفير فرص العمل، كما أن أي إجراءات تقشّفيّة ستكون فاقدة للمصداقيّة في ظل فضائح الفساد الماليّ التي مسّت شخصيات نافذة في الدّولة [1] واستنزفت مقدرات ماليّة ضخمة علاوة على السّياسات الاقتصاديّة الفاشلة ، والّتي أخفقت في توظيف البحبوحة الماليّة في دفع العجلة الاقتصاديّة بعيدا عن الارتهان لقطاع المحروقات.[2]

ثالثا: الطّاقة المتجدّدة كبديل للنّفط في خلق مناصب شغل في الجزائر:

يعتبر تشجيع الاستثمار الوطنيّ في ميدان الطّاقة المتجدّدة ضروريّا بالنّظر إلى تحقيقه لمبدأ خلق المزيد من مناصب الشّغل والتّخفيف من البطالة الّتي يعاني منها الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد يعتمد في مداخيله وارادته على المحروقات بنسبة 98% خاصّة النّفط الّذي قد يؤثّر بالسّلب على الاقتصاد إذا حدثت تقلبات في أسعاره، وانخفاض نسبة المؤسّسات الصّناعية والمنشأة الّتي تعمل في إطار التّعاملات الصّناعية والمبادلات بين المتعاملين، وفي هذا الصّدد كشفت المصّادر المتخصّصة في إنتاج الطّاقة المتجدّدة في الجزائر عن إقامة مصنع لإنتاج الطّاقة البديلة مع نهاية عام 2009 بمستغانم في خطوة تترجم رغبة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذّاتي وحق التصدير، وهو ما يوفر في مرحلته الأولى 3000 منصب شغل، بينما سيوفر الاستثمار في الطّاقات المتجدّدة على المدى القصير حوالي45000 منصب شغل بالجزائر.

ويعد البرنامج الوطنيّ للطّاقات المتجدّدة والنّجاعة الطّاقوية الّذي تقوم به الجزائر في الفترة الأخيرة من أجل زيادة استثمارها في هذا المجال وإنشاء محافظة الطّاقات المتجدّدة الّتي تعمل بصفة شاملة ومنسّقة بين مراكز البحث ورجال الصّناعة لتمكين جميع الفاعلين من المشاركة في مختلف مراحل الإبداع من أجل التّحكم في التقنيات والتّكنولوجيّات الجديدة وتطويرها، بطبيعة الحال في إنشاء الكثير من

---

[1] يومية البلاد، خسائر الجزائر السنوية تعادل ميزانيات ثلاثة دول افريقية متوفر على الرابط التالي:
http//www.djazairess.com/elbilad/22917

[2] خالد بودية، **الجزائر تلميذ غير نجيب في مكافحة الفساد**، يومية الخبر، متوفر على الرابط:
http//www.elkhabar.com/ar/autres/dossirs/437202.html

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مناصب الشّغل المباشرة والغير مباشرة في مجال الطّاقة المتجدّدة في الجزائر والّتي يمكن أن تصل إلى 54000 منصب شغل في الفترة القصيرة القادمة في هذا المجال من استثمارات في الطّاقة المتجدّدة حيث أكد رئيس الجمهورية في يوم الخميس 7أفريل 2011 على أن المساعدات الّتي تقدمها الدّولة للمقاولين في إطار تنفيذ البرنامج الوطنيّ للطّاقات تنسيقا مع الجامعات ومراكز البحث بهدف إحداث مناصب الشّغل في الجزائر. [1]

وما يمكن أن نستنتجه أن الحكومة الجزائرية وضعت عدة تدابير كانت ترمي إلى حث الشّباب البطّال على البحث عن فرص العمل، وقد كان لهذه التدابير الجانب الايجابي والّذي يتمثل في تجنّب إقصاء الشّباب البطّال من عالم الشّغل وبالتّالي تخفيض معدل البطالة.

ومن خلال هذه الدراسة لاحظنا أن هشاشة الاقتصاد الجزائريّ كانت من أهم العوامل الّتي أدّت إلى ظهور البطالة، ومما زاد الأمر تفاقما هو الاعتماد الاقتصاد على الّنفط إذ أن الأزمة النّفطية جعلت الجزائر تقع في هذه المشكلة،وإذا كانت الّسياسة التّشغيليّة قد عملت على تقليص نسبة البطالة فإن أسّاس هذه السّياسات هو الأغطية الماليّة الهائلة الآتية من عائدات المحروقات نتيجة ارتفاعها وهذا ما حدث عكسه مع الأزمة النّفطية الّتي عانت منها الجزائر.

هذا الوضّع الأ ّو ي دفع الجزائر إلى وضع سياسات وتدابير تهدف إلى تطوير قطاع التّشغيل من خلال تشجيع الاستثمار المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب شغل إضافة إلى تسهيل الإجراءات أمام الشّباب بهدف خلق مؤسّسات صغيرة أو متوسّطة والاهتمام من طرف الشّباب للقطاع الفلاحيّ الّذي بإمكانه خلق الكثير من فرص العمل بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع السّياحة والفندقة باعتباره قطاع استراتيجي له دور كبير في خفض البطالة وتنوع عائدات البلد، وأكبر دليل على ذلك نجد العديد من الدّول تعتمد على قطاع السيّاحة في تحقيق نموّها الاقتصاديّ كذلك يجب على الدّولة الاهتمام بالطّاقات المتجدّدة كبديل للنّفط في خلق مناصب شغل، وهذا ما تسعى الجزائر حاليا إلى تطبيقه.

---

[1] **فتح الله شنين،الطاقة المتحددة سبيل تحرر اقتصاد الجزائر، جريدة الجمهورية** ، الجزائر يوم السبت 9أفريل 2011

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثّالث: آفاق مجابهة الأزمة النّفطية.

بالنّظر إلى تلك الدراسات والأبحاث التي مفادها تقلص مصادر الطّاقة التّقليديّة بالجزائر في المستقبل والانطلاق إلى حقبة ما بعد النّفط، لقد بدأت الجزائر في تبنّي سياسات تهدف من خلالها إلى النّهوض بقطاع الطّاقة المتجدّدة والاستعداد إلى عصر ما بعد الطّاقة التّقليديّة وتنمية استخدامها،وإعطاء قدر مناسب في حق الأجيال القادمة من الطّاقة

المطلب الأوّل: تنمية مصادر الطّاقة المتجدّدة.

يعتبر تطوير الطّاقة المتجدّدة من أهم التحديات المستقبليّة الّتي تواجه الجزائر كبديل للطّاقة الحفرية الكلاسيكيّة كالنّفط الّذي أدت انخفاضات أسعاره إلى أزمة حقيقية، وتتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطّاقة المتجدّدة كالطّاقة الشّمسيّة، الطّاقة الهوائيّة ،الطّاقة الحرّاريّة الجوفيّة وطّاقة الكتلة السيولوجية فبالنّسبة للطّاقة الشّمسيّة فالجزائر تقع على حزام الصّحراء الكبرى ما يجعلها تستقبل ضوء الشّمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويّا،[1] والّذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طّاقة شمسيّة حراريّة أو شمسيّة كهربائيّة، ضوئيّة، وفي هذا الصّدد جاء قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات الذي يسعى لإنتاج حجم أدنى من كهرباء انطلاقا من مصادر الطّاقة المتجدّدة أو عن طريق نظّام التوليد المزدوج.وتجدر الإشارةأنّ 18 قرية تجمع حوالي ألف مسكن هي مزودة الآن بالكهرباء عن طريق الطّاقة الشّمسيّة في ولايات الجنوب الكبير، وهناك برنامج سيتم تنفيذه يرمي إلى تزويد 16 قرية أخرى تجمع حوالي 600مسكن كما أن ّ هناك دراسات جارية لتعميم استعمال الطّاقة المتجدّدة في كل المواقع المنعزلة والبعيدة عن الشبكة الكهربائيّة في هذا المجال هدفها الأساسي تنمية الطّاقة الغير ملوثة والمتجدّدة وتعويض ما أحدثه النّفط من خلال الأزمات الّتي يحدث من خلالها خلل على الاقتصاد الجزائريّ .

وفي مجال الطّاقة النوويّة تشير الدراسات إلى وجود توضّعات عرقية ورمليّة لليورانيوم في الطّاسيلي ومنطقة الهقّار بكميات معقولة تصل إلى 28000 طن وكميات إضافية محتملة تقدرب5490

---

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية**،(مذكرة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 2008)، ص 182

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

طنّ ، مع العلم أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين في "دراية و عين وسارة" لأغراض البحث العلمي والاستخدام السلمي [1].

للطاقة النوويّة، وتملك الجزائر إمكانيات أخرى لم تلقى الرّعاية الكاملة بعد في مجال إنتاج الطّاقة منها توليد الطّاقة من حركة الرّياح الّتي تتاح إلى البحث والتطوير التكنولوجي ومصادر الطّاقة من الحرارة الجوفية حيث تمتلك الجزائر ما يقارب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.

بناءا على تحذير العديد من الخبراء المختصين بالنّفط الجزائري في المستقبل، أخذت الحكومة الجزائريّة في البحث عن سبل رفع قدرتها الإنتاجية واستغلال أكبر قدر ممكن من مصادر الطّاقة المتجدّدة وفي هذا الإطار تم إنشاء عدة مشاريع في مجال الطّاقة البديلة عن الطّاقة التّقليديّة بالإضافة إلى عقد اتفاقيات شراكة مع دول أجنبيّة من أجل القيام بمشاريع مستقبليّة لترقية موارد الطّاقة المتجدّدة الكامنة في الجزائر. حيث توقعت عدة مصادر أن تصبح الجزائر قوة اقتصاديّة هامّة في منطقة البحر المتوسّط في لمجال الطّاقات المتجدّدة والبديلة آفاق 2020 لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات.وقد تستعد الجزائر لإطلاق 3 مشاريع طّاقوية هامّة الأول تتمثل في المحطّة الهجينة لحاسي الرّمل بالقرب من الأغواط والّتي من المنتظر استلامها في شهر جانفي المقبل ويجري انجازها بالقرب من حقل للغاز الطّبيعي[2]، يعتبر أهم حقل طّاقوي في الجزائر ومن المتوقع أن يسمح هذا المشروع المنجز ويفتح للجزائر آفاق تصدير الكهرباء نحو أوروبا، والثّاني مشروع المحطّة الكهربائيّة الهجينة ل" المغيّر" فقد تم إطلاق دراسة الجدوى الخاصّة بها أمّا المحطّة الثّالثة بالنّعامة فقد تم إطلاق دراسات لتحديد مواقع لتوليد الكهرباء.[3]

من بين هذه الطّاقات المتجدّدة نذكر:

❖ **الطّاقة الشّمسيّة:**

---

[1] موقع وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر، من الرابط-www.mem.algeria.org/actu/intevo-mim hawadeth.pdf

[2] بن لوصيف زين الدين، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني: بعنوان الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بتاريخ 22ماي 2003 البليدة، ص 17

[3] دونالد اتكين، ترجمة هشام محمود العجماوي، **التحول الى مستقبل الطاقة المتجددة**، 2015، ص 30 35متوفر على الرابط:https://www internetdownloodinanager.com/support/fietox8-integration.htmail

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الطّاقة الشّمسيّة هي من أهم أنواع الطّاقة الّتي يمكن للإنسان استغلالها فهي طّاقة دائمة ومتجدّدة ونظيفة، تشعّ علينا من الشّمس يوميّ بمقدار ثابت، ولا يتنظر أنّ تفّنى إلا عند فنّاء العالم، فالشّمس كرة متوهّجة من الغازات وتستمد الشّمس هذه الطّاقة العظيمة من متفاعلات الانّدماج الفّوويّ الّذي يحدث بين أنوية ذرّات الهدروجين والّتي تتحول في النّهاية إلى ذرات هليوم.[1]

وعلى الرّ غم من المساهمة المتواضعة للطّاقة الشّمسيّة من إجمالي الطّاقات المتجدّدة فقد استقطبت اهتماما واسعا وتميزت بمعدلات نمو عالية نسبيا حوالي 60% سنويا فهي تساهم في تلوث البيئة، هذه المشكلة الّتي تواجه الإنسان المعاصر وتبدو وكأنها خارجة عن سيطرته وتهدد حياته وحضاراته والنّاجمة في معظمها من الاستغلال المفرط لمصادر الطّقة الملوّثة للبيئة كالنّفط والفحم والغاز الطبيعي.

_ تعتبر الطّاقة الشّمسيّة مصدرا متجدّا غير قابل للزّوال و بلا مقابل أي بلا ثمن مما يسهل إمكانية إنشاء المشّاريع المستدامة الّتي تعتمد في طاقاتها على الطّاقة الشّمسيّة،عدم خضوع الطّاقة الشّمسيّة لسيطرة النّظم الّسياسيّة والدّوليّة أو المحليّة الّتي تحدّ من مدى التّوسع في استغلال كمية منها،توفّر الطّاقة الشّمسيّة في جميع الاماكن تقريبا بحيث إقامة المشاريع في أي مكان قرب التجمعات السّكانية أو المناطق الصّناعيّة أو أي مكان آخر بحيث يتطلب ذلك وسائل نقل أو تحميل، لا تتطلب تكنولوجيا معقدة ولا تشّكل خطورة على العاملين كالمخاطر الّتي توجد في استغلال مصادر الطّاقة الأخرى.[2]

❖ **الطّاقة النّوويّة:**

هي طاقة بديلة ومن أكثر مصادر الطّاقة تركيزا، وذلك من خلال الطّاقة الّتي تولدها بشكل كبير ومكثف إمّا عن طريق عملية الانشطار الفّوويّ، أو بواسطة عملية الاندماج الفّوويّ، ففي الوقت الّذي ساهمت فيه ضمن مصادر الطّاقة بنسبة 17% وهي تعتبر طّاقة جديدة وليست متجدّدة.

ومن المميزات المتعلقة باستخدام الطّاقة النّوويّة.

_توليد الطّاقة الكهربائيّة والصّناعيّة الكيميائيّة وتستخدم للأغراض الطّبيّة كذلك.

_التكلفة الاستثماريّة للمحطّة النّوويّة تكون كبيرة جدّا.

---

[1] عبد علي الخفاف والمهندس كاظم خطير، **الطاقة وتلوث البيئة** ،عمان:دار المسيرة لنشر والتوزيع ، 2007،ص 120

[2] المؤتمر الوطني العربي، **التقنيات الحديثة للطاقة من أجل ازدهار البيئة**، عدد 67 78، سبتمبر 2005، ص94،95.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

_ تحتاج إلى فترة طويلة نسبياّ.[1]

❖ **طاقة الرّياح:**

هي الطّاقة المستمدّة من الريّاح عن طريق تحويل حركة الرّياح، أي طاقتها الحركية إلى شكل آخر من أشكال الطّاقة،وأنّ استغلال طاقة الرّياح مرتبط كليّا بسرعتها الّتي يجب أن لا تقل في المتوسّط عن حدّ [2] معيّن وهو 8 ميل/السّاعة ولا تزيد عن حدّ معيّن قيمته بحسب نوع الجهاز المستّخدم في عمليّة التّحويل وبحسب الارتفاع والمكان الّذي سينصبّ فيه، وتتبع طاقة الرّياح من اختلاف درجات تسخين الشّمس ومن عدم استواء سطح الأرض، وتتناسب القوّة الّتي يمكن الحصول عليها من نظّام طاقة الرّياح فتزدا سرعة الرّياح في الواقع.

من مميزاتها ما يلي:

_لا يشغل عن تشغيلها أيّة انبعاثات لغازات الدّفينة أو الفضلات.

_لا تكلف بعد إعدادها وتشغيل التوربينات والحقول الهوائيّة لا يتطلّب أي وقود.

_يمكن زرع وفلاحة الأراضي الّتي تركب عليها التوربينات.

_ استخدامها محدودبسبب توافر الرّياح بصفة دائمة في بعض الأماكن ممّا يجعل كميّة الكهرباء المتولّدة عن طريقها محدود وليس له مردود اقتصاديّ.

❖ **الطّاقة المائيّة:**

إن الطّاقة المائيّة هي من المصادر الهامّة لإنتاج الطّاقة العالميّة ومن أرخصها وهي كذلك طّاقة نظيفة مقبولة بيئيّا وبالتّالي فإن إمكانيات تطور الطّاقة المائيّة تأخذ أهمية كبيرة عربيّا وعالميّا، ويمكن الحصول على الطّاقة المائيّة من كل المحيطات والميّاه الدّاخلية وهذه الطّاقة تنقسم إلى ثلاث فصائل هي:

✓ **الطّاقة الكهرومائيّة:**

فالميّاه المتبخّرة بفعل الشّمس تتكاثف لتسقط مطرا تتكون منه الأنهار، واستغلت طّاقة الوضع(طّاقة الجاذبيّة الأرضيّة) لمياه الأنهار في توليد الطّاقة الميكانيكيّة والكهربائيّة خلال المائة عام الماضية، وهي تمثل حاليا حوالي 18% من الطّاقة الكهربائيّة المولّدة في العالم، وترجع أهمية هذه

---

[1] سهير محمود طلعت الغزالي، **التقييم الاقتصادي للآثار البيئية لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية**،(مذكرة ماجستير قسم المحاسبة، جامعة عين شمس، 2006)، ص53

[2] عبد العالي الخفاف والمهندس كاظم خطير،**المرجع سابق**، ص 96

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المصادر ليس لأنها طّاقة متجدّدة باستمرار، ولا لأنها طّاقة نظيفة فحسب بل لأنها تمثل جراء متكامل من أفضل استخدامات المصادر المائيّة، وأيضا لأنها جزء هام من نظم توليد الطّاقة الكهربائيّة الضخمة نظرا لمرونتها وارتفاع درجة الاعتماديّة في تشغيلها. [1]

✓ **طّاقة التّدرج الحراريّة لمياه المحيطات(OTEC):**

وهي الطّاقة الكهربائيّة النّاتجة من الفارق في درجات الحرارة بين طبقات مياه المحيط والّتي يطلق عليها طّاقة التّدرج الحراري لمياه المحيطات **(OTEC)** (**OCEAN THERNAL EMERGY COMVERSIOM**) وذلك من خلال دورة ميكانيكيّة حراريّة ذات كفاءة منخفضة جدّا، وعلى أساس التّباين ما بين مياه السّطح والمياه العميقة. [2]

✓ **طّاقة المدّ والجزر والأمواج:**

تنتج ظاهرة المدّ والجزر عن التجاذب المتبادل بين الأرض، وبين كل من الشّمس والقمر، والسّبب الرئيسيّ لهذه الظّاهرة هو الجاذبية الناتجة من كتلة القمر على سطح الأرض الموجهة لها إذ تتأثّر المياه بهذا التجاذب لأنها جسم مائع وسهل الحركة، وتؤثّر الشّمس أيضا على سطح المياه، ولكن تأثيرها أقل بكثير من تأثير القمر. [3]

من مميزات الطّاقة المائيّة ما يلي:

– تعتبر الطّاقة المائيّة من الطّاقات المجدّدة النّظيفة والكفؤة لإنتاج الكهرباء فهي لا تخلف أي فضلات ومواد سامّة تنطلق للبيئة .

– يتّسم إنتاج الكهرباء من الطّاقة المائيّة باستمراريّة المشروع ويمكن التعويل عليه بدرجة أكبر مقارنة مع بعض تقنيات المصادر المتجدّدة الأخرى كالطّاقة الشّمسيّة وطاقّة الر ّياح.

– لا تحتاج إلى عدد قليل من اليدّالعاملة للإشراف على تشغيلها وإدارتها

---

[1] المؤتمر الوطني للتقنيات الحديثة للطاقة من أجل ازدهار البيئة، **المرجع سابق**، ص 96

[2] سهير محمود طلعت الغزالي،**المرجع سابق**، ص 50

[3] منير البرادعي، **مذكرات في اقتصاد البترول**، جامعة القاهرة ، ص 95

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

❖ **مصادر أخرى للطّاقة :**

توجد أيضا بعض المصادر الأخرى للطّاقة المتجدّدة و لو بنسب قليله في العالم من بينها ما يلي:

✓ **الطّاقة الجوفيّة:**

هي طّاقة حرارة الأرض حيث يستفاد من ارتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض باستخراج هذه الطّقة وتحويلها إلى أشكال أخرى، وفي بعض مناطق الصّدوع والتّشقّقات الأرضية تتسرب المياه الجوفيّة عبر الصّدوع والشّقوق إلى أعماق كبيرة بحيث تلامس مناطق شديدة السّخونة.

✓ **الطّاقة الحيويّة :**

وهي الطّاقة التي تستمد من الموادّ العضويّة كإحراق النّباتات و عظّام ومخلفات الحيوانات والنّفايات والمخلّات الزّراعيّة والنّباتات المستخدمة في إنتاج الكتلة الحيويّة وهناك أساليب مختلفة لمعالجة أنواع الوقود الحيويّ ، منها الحرق المباشر و طرق التّحضير والحلّ الحراريّ ....إلى غير ذلك[1]

المطلب الثّاني:تأهيل القطّاع الصّناعيّ

حسب الخبير الاقتصادي الأمريكي ادوارد نيل المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التّنمية وليست الّتنمية في حد ذاتها بل تظل ثروة فحسب وهذا ما أكده روبرت ماندل الخبير الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد ،حيث يرى أن الاقتصاد الجزائريّ مازال مغلق على الرغم من الامتيازات الّتي تتوفر عليها الجزائر وموقعها الجغرافيّ المتميز ،ويظّل مستقبل القطّاع الصّناعيّ في الجزائر مرهونا بقدراته على إيجاد منافذ له في السّوق الدّوليّة إلا أنّ وضع المؤسّسة الصّناعيّة في الجزائر مرهون بقدراته على إيجاد منافذ في السّوق الدّوليّة،إلاّ أنّ وضع المؤسّسة الصّناعيّة في الجزائر يعرف محدوديّة قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدّوليّة كالجّودة العاليّة ونقص التّكلفة والابتكار والقدرة على مواكبة التّطورات التّقنيّة والتّكنولوجيّة والطّرق المستعملة في الإنتاج ممّا يجعل منتجاتها مهدّدة بقوة المنّافسة الأجنبيّة خاصّة بعد فتح السّوق المحليّة أمام المؤسّسات الأجنبيّة. وبإبرام الجزائر لاتفاقية الشّراكة مع الإتحاد الأوربّي وما يترتّب عليها من زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، بات لزاما على الجزائر وضع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصّناعيّ من خلال إعادة تأهيل مؤسّساتها الصّناعيّة لتصبح قادرة على خلق منتجات ذات جودة وقدرة تنافسيّة عالية تتماشى والمعايير الدّوليّة، أو على الأقل

---

[1] تكواشت عماد، **المرجع سابق**،ص211

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تقترب من مستوى مثيلاتها الأجنبيّة المنافسة لها، ومن أجل تحقيق كل ما سبق تبنّت الجزائر سنة 1998 بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتّمية الصّناعيّة **ONUDI** برنامجا لتأهيل المؤسّسات الصّناعيّة العموميّة والخاصّة وكذا مؤسّسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصّناعيّ تحت عنوان "البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة و تحسين القدرة التنافسيّة الصّناعيّة في الجزائر" [1]

ومن بين أهداف هذا البرنامج مع تحديث وتطوير المحيط الصّناعيّ لهذه المؤسّسات سواء تعلق الأمر بتهيئة المناطق الصّناعيّة وتجديد البنّات ،أو بالعراقيل البيروقراطيّة الّتي قد تواجهها هذه المؤسّسات إضافة إلى تحديث آليات الإنتاج أو الطّرق المستعملة في العملية الإنتاجيّة المستخدمة من قبل المؤسّسة الجزائريّة ومن أجل تسهيل مهمة تجسيد ذلك تمّ استحداث هيئات خاصّة تتولّى مهمتيّ التنفيذ والتسيّير لهذا البرنامج

مهمتهما الأساسية تقديم المساعدات الماليّة من بينها المديريّة العامّة لإعادة الهيكلة والصّناعة اللّجنة الوطنيّة للمنافسة الصّناعيّة،صندوق ترقية المنافسة ،صندوق ترقية الصّادرات.[2]

المطلب الثّالث:دعم الاستثمار الأجنبيّ

تصنف الجزائر من بين 141 دولة في المرتبة 109 من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبيّة ولعل أبرز أسباب ذلك هو التردّد في اكتشاف السّوق الجزائريّة بسبب الأوضاع الغير مستقرة والعراقيل البيروقراطيّة الّتي يعاني منها المستثمر الأجنبيّ بصورة أكبر في الجزائر مقارنة مع دول الجوار على سبيل المثال، والّتي هي وليدة التسيّير، ومن أجل تحقيق ذلك تمّ تهيئة البيئة القانونيّة للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار وإنشاء الوكالة الوطنيّة لتطوير الاستثمار ووكالة ترقية الاستثمار ،والّتي تمنح للمستثمرين مزايا عديدة، وحسب الوكالة الوطنيّة لتنميّة الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبيّ الجزائريّ في مختلف القطاعات ما قيمته 2363 مليون دولار سنة 2006 منها 7000 مشروع في قطاع المحروقات و2500 مشروع خارج قطاع المحروقات ،ما يجعلنا نقول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لازال ضعيفا بالنّظر إلى الإمكانيات الطبيعيّة ،البشريّة والسياحيّة الّتي تزخر بها الجزائر،ولعلّ

---

[1] محمد مسعودات، المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية، ،جريدة الخبر، العدد 4418 بتاريخ 2005/06/11 ص4

[1] موري سمية ،**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**،(مذكرة ماجيستر، في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص: مالية دولية ،العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2009 2010) ص180

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

العراقيل الّتي يواجهها المستثمر الجزائريّ في ظلّ غياب الرّقابة والشّفافيّة في تطبيق الإجراءات ساهمت في تخوّفه من المغامرة في ظلّ ما توفره له دول الجوار كتونس والمغرب والدّول الأوربيّة كأمريكا وألمانيا واليابان من مزايا وتسهيلات عديدة .

وبالرّغم من الاهتمام الوطنيّ بالاستثمار إلاأنّ هناك عدة دول أجنبيّة تخطّط لمضاعفة استثمارها في ميدان الطّاقة المتجدّدة والبديلة بالجزائر ومن أهم الدّول الرّاغبة في الاستثمار ،خاصّة في مجال الطّاقة المتجدّدة في الجزائر هي:

1- الاهتمام الأمريكيّ :

عبّرت الولايات الأمريكيّة عن استعدادها لمرافقة كلّ المتعاملين الاقتصاديّين الأمريكيّين الراغبيّن في الاستثمار بالسّوق الجزائريّة لاسيما في مجال الطّاقة المتجدّدة ،هذا المورد الّذي أسال لعاب القوى الكبرى عالميا وجعل أمريكا تخطّط لمضاعفة استثمارها في هذا المجال بالثّلاثة مع الجزائر،وبالرّغم من المستوى المعبّر للتبادلات التّجاريّة الجزائريّة الأمريكيّة الّذي قدّر بأكثر من 11مليار دولار أمريكيّ خلال سنة 2009 إلاّأنّ الحكومة الأمريكيّة لم تتمكن بعد من اكتساب المموّن التقليديّ للجزائر ،وهو ماتطمح إلى تحقيقه أفاق 2013 بالمقابل جرى حاليّا على مستوى الوكالة الوطنيّة لتطوير الاستثمارات دراسة نحو 12 مشروع استثمار أمريكي حول الطّاقات المتجدّة ،هذا حسب ما صرّح به المدير العامّ لمجلس الأعمال الجزائريّ "اسماعيل شيخون"والّذي أكّد وجود إدارة قويّة لتطوير العلاقات الاقتصاديّة بين الجزائر وأمريكا وفق ماينصّ عليه التشريع الجديد الّذي يرفض على المستثمر الأجنبيّ إيجاد شريك محليّ يساهم بنسبة 51% قصد تحقيق معادلة الربح لكل الأطراف [1]

2- الاهتمام اليّابانيّ :

تسعى اليابان في المجال العلميّ ابتداء من شهر جانفي 2011 بانطلاق برنامج لتطوير تكنولوجيا الطّاقة الشّمسيّة وهذا المشروع الجديد يندرج في إطار التّعاون بين البلدين في مجال البحث وتطوير الصّناعة ذات الصّلة بالطّاقة الشّمسيّة ويحمل هذا المشروع الّذي سينطلق في شهر جانفي 2011 "أس،أس،بي"(صحراء سولار بريدر)استناد إلى الأرضيّة التّكنولوجيّة المسمّاة المزرعة الشّمسيّة التّجريبيّة المبرمج إنجازها بولاية سعيدة بغلاف مالي قدّره خمسة ملايين دولار والّذي سيتكفل بتمويلها

---

[1] **المرجع نفسه**،ص 185

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وبشكل كليّ الطّرف الياباني في مدة 5 سنوات وتستفيد في هذا الاطار الجزائر بمركز للبحوث مخصّص لتطوير تكنولوجيا الطّاقة الشّمسيّة.

3 الاهتمام الألمانيّ :

يأتي الإهتمام الألمانيّ بمؤهلات الجزائر الطّبيعيّة من حيث الطّاقة الشّمسيّة والتّفكير بتوسيع المشاريع الخاصّة بالاستثمار في مجال الطّاقة المتجدّدة الّتي ينظر إليها كبديل حتميّ للغاز والبّترول وكل أنواع الطّاقة الآيلة إلى الزّوال ومن خلال هذا يسعى الجانب الألمانيّ منذ نحو عامين على إقناع السّلطات الجزائريّة بأهمية التّعاون في مشاريع الطّاقة النّظيفة أو المتجدّدة في وسط الصّحراء الجزائريّة وبنقل الكهرباء إلى محطّة مركزيّة في ألمانيا ثم بتوزيعها على باقي دول أوربا[1] وتشير دراسات ألمانيّة إلى أنّ الصّحراء الجزائريّة تتوفر على أكثر مخزون من الطّاقة الشّمسيّة الممكن توظيفها لإنتاج الكهرباء على هذا الأساس تسعى ألمانيا بتنسيق جهود التّعاون الجزائريّ الألمانيّ في مجال تسيّير واستغلال الطّاقة المتجدّدة .[2]

– إنّ الأزمة النّفطية الّتي شهدتها الجزائر باعتبارها بلدا يعتمد على النّفط بشكل كبير في تنمية إقتصادها من أجل النّهوض بقطاعاتها المختلفة وتحقيق الإستقرار والنّمو في الميدان الإقتصاديّ والإجتماعيّ ممّا يؤدّي إلى توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة بصفة عامّة وعليها تغطية كاملة عن طريق النّهوض بقطاع الطّاقة المتجدّدة خاصّة وأنها مستقبل واعد كطاقة بديلة ونظيفة ،وتتوفر الجزائر في موقعها الجغرافيّ على أغنى الحقول الجّغرافيّة الشّمسيّة بالإضّافة إلى الإمكانيات الأخرى المتوفرة كالطّاقة الرّيحية والمائيّة والجوفيّة هذا ما قد يمكنها في المستقبل من اقتحام مجال الطّاقة المستدامة فالتّحدي الكبير الّذي ينتظر الجزائر في ظلّ هذه التغيرات هو كيفية إدارة عائدات الطّاقة التّقليديّة اللّضبة والملوّثة للبيئة و ترشيد استهلاك الطّاقة وذلك بالاهتمام بتنمية مصادر الطّاقة المتجدّدة وتأهيل القطاع الصّناعيّ ودعم الاستثمار الأجنبيّ .

---

[1] الهام حراوبية ،جريدة الأيام الجزائرية، الجزائر ستصبح أهم قوة إقتصادية عالمية في مجال الطاقة المتجددة آفاق 2020ص15

[2] الجزائر و ألمانيا تقيمان مشروعا ضخما للطاقة الشمسية 2010، من الرابط : http //www.tak at .org./energy/537

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

استنتاج:

تتأتى أهمية النّفط في كونه يلعب أدوارا مختلفة في الحياة الاقتصاديّة سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدّخل أو كونهمورد بشريّ إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التّنمية الاقتصاديةولا شكّ أنّ الأيدي العاملة تمثل احد أهم عوامل الإنتاج الأربعة حيث يعتبر العنصر الجوهريّ والأساسيّ في إنتاج السّلع والخدمات فهو الوسيلة الّتي تمكن من القضاء على البطالة من جهة وترقية المشاريع الكبرى وانجازها في الآجال المحدّدة إلاّ أن الأزمة النّفطية الحاليّة الّتي عرفتها الجزائر كونها لم تؤثر على الوضع الاقتصاديفقط بل تعدته إلى الوضع الاجتماعيّ فأحدثت خلل على جميع السّياسات ولعلّ من أكثر هذه السياّسات تضرّرا سياسة التّشغيل وسياسة السّكن والجدير بالذّكر أنّالجزائر قد عانت على مرّ العصور من مشكل البطالة وأزمة السّكن بالرّغم من محاولاتها الكثيرة وما زاد هذا المشكل حدّة الأزمة النّفطية الّتي جعلت الوضع يزداد تفاقما فازداد الطّلب على مناصب الشّغل و السّكنات الجاهزة وفي خضم هذه الظّروف الأ موية بادرت الحكومة الجزائريّة جملة من الإجراءات والإستراتجيات الطّاقوية والعديد من الأبحاث لتأمين مصادر من الطّاقة البديلة والمتجدّدة حتى تؤمّن مصادر إضافيّة و دائمة لسدّ حاجات الاستهلاك المحليّ المتزايد بأنجع طريقة ممكنة وبأقل تكلفة عبر الاستفادة من مصادر بديلة للطّاقة والّتي ستكون في المستقبل القريب مصدر لطاقتنالمحرّكة وأنّها ستصبح ينبوعا لثروات جديدة وحياة هنيّة وبيئة نظيفة وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة إضافة إلى تنمية الموارد والإمكانيات المتاحة والبحث عن مصادر جديدة داخل وخارج الجزائر وهذا بالاعتماد على القدرات الذّاتية من جهة ومن خلال الشّراكة الدّوليّة واستقطاب رؤوس الأموال والتّكنولوجيّة الحديثة من جهة أخر ى.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المخطّط رقم2

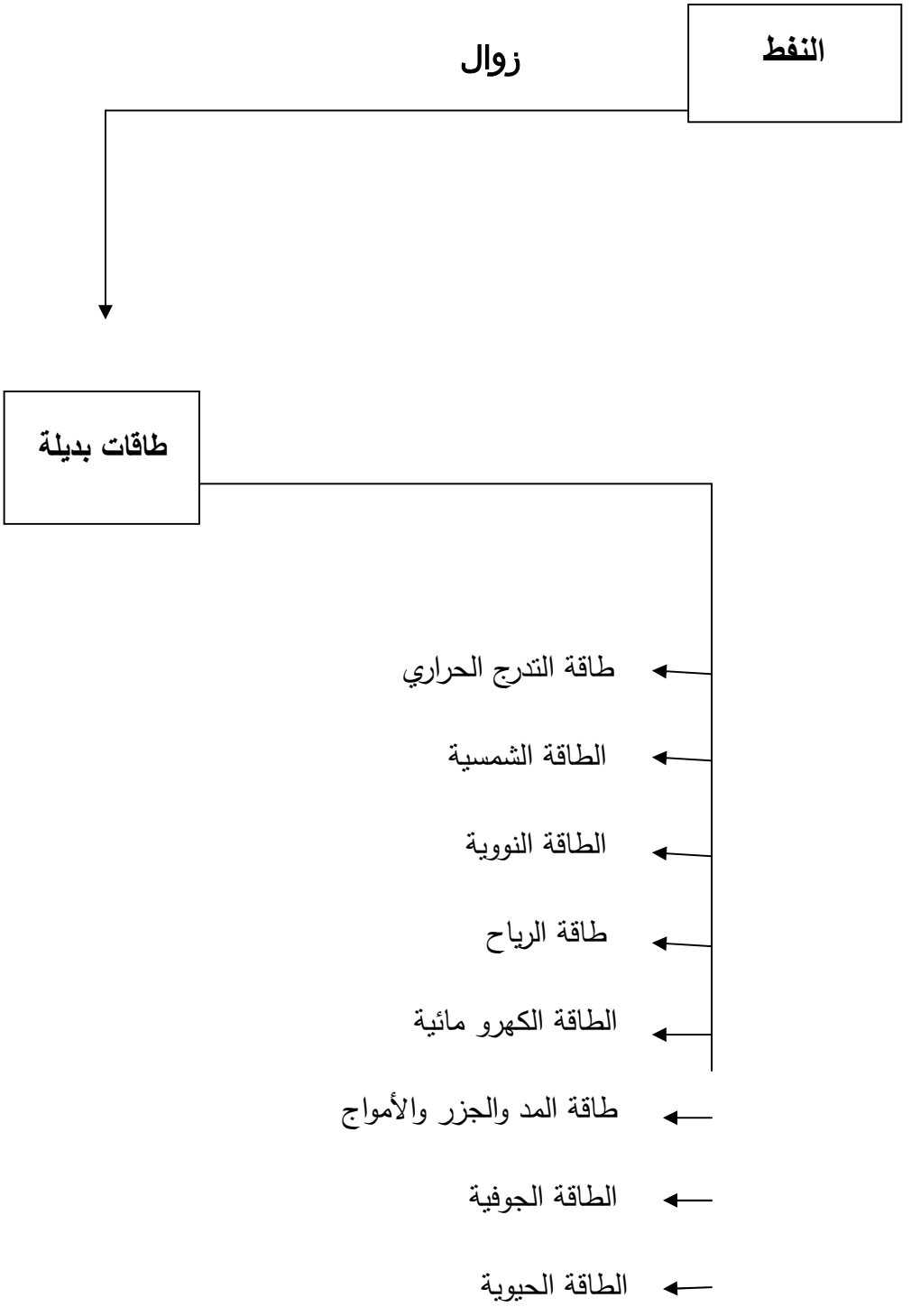

مخطّطيوضّح الطّاقات البديلة للنّفط[1]

[1] اجتهاد من الطالبتين

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

نلاحظ من خلال المخطط أنه في حالة زوال النفط الذي يعد عامل أساسي للدخل إلى جانب مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول التي تعتمد عليه بشكل كبير في اقتصادها كالجزائر، إلا أنه وجود خطر زوال النفط، يجب البحث عن البدائل، و الاعتماد على طاقات تعوض النقص الذي سيخلفه، و التي ستكون في المستقبل مصدر للطاقة وتصبح ينبوعا لثروات جديدة و من هذه الطاقات نذكر (طاقة التدرج الحراري للطاقة الشمسية، الطاقة النووية، طاقة المد و الجزر، الطاقة الجوفية و الطاقة الحرارية).[1]

[1] من إعداد الطالبتين

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خاتمة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بعد دراستنا لأهمية البترول وما مدى ثقله في اقتصاديات الدول والانعكاسات التي يحدثها على السياسات الاجتماعية إثر التقلبات السلبية للأسعار نرى بأن الاقتصاد الجزائري أمام حالة عدم الاستقرار فتذبذب أسعار البترول بين هبوط شديد وارتفاع البلدان المنتجة يجعلها في بلبلة من أمرها، فأي سياسة تنموية يتوقف استكمال تنفيذيها على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية وقد كان سبب هذا الانخفاض ظهور إنتاج النفط الصخري والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار إلى جانب الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية بعد رفع العقوبة الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب وتراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة و الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان لهذه الانتكاسة في أسعار البترول تأثيرا على النمو في الجزائر فمع هذا الانهيار شهد قطاع السكن أزمة حادة في إنجاز مختلف المشاريع السكنية بكافة صيغها الى جانب تجميد التوظيف في العديد من المؤسسات المقاولاتية، ولكن التأثير كان بصورة محدودة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أي صندوق ضبط الإيرادات إلى جانب الإجراءات المتخذة والتي تمثلت في:

- ✓ رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية العام2016
- ✓ تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة
- ✓ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري

وعلى هذا الأساس نستخلص أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرعى من المداخيل البترولية و أن الجزائر لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لأسعار البترول في السوق العالمية، وأنها ما زالت سائرة على نفس على نفس المسار مغمضة العيون غير مبالية بالمستقبل وحق الأجيال القادمة وحقيقة أن البترول مادة ناضبة، فالجزائر إلى حد الآن لم تتبنى إستراتيجية وسياسة للنهوض بالاقتصاد الوطني فهي مازالت تبحث كيف تزيد من صادراتها من المحروقات.

وعليه ستحتاج الجزائر في القريب العاجل إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا (أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية) في المدى المتوسط وتتضمن هذه الإستراتيجية زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية في الجزائر،وفي هذا السياق لا بد على صناع السياسة في الجزائر أن يكرسوا جهودهم في تطوير

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الطاقات المتجددة فالجزائر تتميز بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية والطاقة الحرارية وتويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد الغير النفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج والقطاع العام والخاص على حد سواء، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من توافر إدارة سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات التي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار،إضافة إلى زيادة العمل وإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة وتشجيع عمليات الاستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر وهذا بالقضاء على معوقات الاستثمار تأهيل القطاع الخاص ودعم الاستثمار الأجنبي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملخص:

للنفط أهمية كبيرة في الاقتصاد وفي تحقيق التنمية في شتى المجالات، ان لم نقل هو الركيزة الأساسية للتنمية سواءا للدول المصدرة له وحتى الغير مصدرة وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة اللازمة لكل القطاعات، حيث يعتبر عاملا أساسيا في دفع عملية تحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة بصفة عامة، ولكن إذا حدثت أزمة جراء تقلبات أسعار النفط فان هذه النعمة ستتحول إلى نقمة وحتما سيتأثر الاقتصاد وتتأثر مختلف القطاعات الأخرى .

للنفط دور مهم في الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر بلد يعتمد على ريع النفط وحده في تنمية الاقتصاد ما جعله في حالة هشاشة مستمرة وعرضة لكل اهتزاز لأسعار النفط بل أكثر من ذلك فقد تتأثر مختلف السياسات الاجتماعية بهذه الأزمات كسياسة التشغيل والسكن، فتراجع أسعار النفط يؤثر على سيرورة مشاريع القطاع السكني وانجازاتها في الآجال المحددة اضافة الى زيادة معدلات البطالة وقلة مناصب الشغل الكافية لصالح فئات المجتمع.

وفي ظل هذا الوضع الأزموي يترتب على الجزائر خلق بدائل طاقوية للنفط خاصة الطاقات المتجددة باعتبارها غنية بإمكانيات وثروات جمى تأهلها لأن تكون من أكبر الدول وأغناها لكن إذا استغلتها بشكل صحيح ورشيد، إضافة إلى الاعتماد على الإمكانيات الذاتية والطاقات البشرية والاهتمام أكثر بالمجالات التي تنتج الثروة وتحل محل النفط في حالة وقوع أزمات نفطية مستقبلية

Résumé

Le pétrole est d'une grande importance dans l'économie et dans la réalisation du développement de divers domaines, que ce soit pour les pays exportateurs ou les pays importateurs ,il permet de satisfaire les besoins énergétique de tous les secteurs ce qui est un facteur clé dans la stabilité et la croissance du domaine économique et social, conduisant à la création d'emplois et d'améliore le niveau de vie en général.

Si une crise du pétrole aura lieu en raison des variations des prix, le secteur économique et tous les autres secteurs seront gravement affectés.

Le pétrole occupe une place primordiale dans l'économie algérienne qui dépend complètement de ses revenus, ce qui met l'Algérie dans un état constant de fragilité.

Diverses politiques sociales peuvent être affectées par ces crises comme la politique d'emploi et du logement.

La baisse des prix du pétrole affecte le processus de la réalisation des projets du secteur résidentiel dans les bons délais ,en plus de l'augmentation des taux de chômages et le manque d'emploi.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Afin de sortir de cette situation très critique, l'Algérie doit créer des alternatives au pétrole et profiter de ses énormes potentiels en développant l'exploitation des énergies renouvelables, elle peut également compte sur ses propres capacités et sur son potentiel humain.

Accorder plus d'attention aux secteurs qui produisent la richesse et peuvent remplacer le pétrole en cas de crises futures.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة المراجع

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة الكتب بالغة العربية

1 أبو فارة يوسف أحمد، إدارة الأزمات مدخل متكامل، بيروت، إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

2 ماهر أحمد ، إدارة الأزمات، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2006

3 إستراتيجية وإدارة الأزمات، الإسكندرية، دار الجامعةبو قحف عبد السلام، الإدارة الإ الجديدة للنشر 2002.

4 بلقاسم محمد، حسن بهلوم، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

5 بوحوش عمار، محمد محمود الذنيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

6 جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.1999

7 الخفاف عبد العلي، المهندس كاظم خظير، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2007.

8 الدهداوي كمال الدين، منهجية البحث العلمي في الإدارة والمحاسبة، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2006.

9 دونالد التكين، ترجمة: هشام محمود العجماوي، التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة، 2015 .

10 سلام العدمي ماجد، جاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات، دار زهراء للنشر والتوزيع.

11 السيد حافظ درية، السياسة الإجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية .2008.

12 السيد سعيد، إستراتجيات إدارة الأزمات والكوارث، القاهرة دار العلوم للنشر، 2006.

13 شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997

14 الصيرفي محمد عبد الفتاح، مفاهيم إدارية جديدة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

15 طلعت مصطفى السروجي، السياسة الإجتماعية في إطار المتغيرات الجديدة، ط1، القاهرة، دار الفكر.

16 فهمي خليفة الحمداوي، السياسة العامة منظور كلي في النسبة والتحليلي، ط1 دار المسيرة، عمان، 2001.

17 ليمام سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة، دراسة في المفاهيم والبنية ط1، عمان دار مجد لاوي للنشر والتوزيع.

18 محمد عزيزي شادية، الملامح الأساسية لمشكل الإسكان في مصر ودور القروض المسير ة في التغلب عليها، دار المستقبل العربي، مصر، 1985.

19 منه البرادعي، مذكرات في إقتصاد البترول، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر ودار نشر

20 ناجي عبد النور، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة، منشورات جامعة ناجي مختار، عنابة 2008

21 ناجي عبد النور، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر، مدخل إلى علم تحليل السياسة العامة، منشوران جامعة ناجي عبد النور عنابة، 2008، 2009

22 نجيب العزاوي وصال، مبادئ السياسة العامة ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

23 ولعلو فتح الله، نجن والأزمة الإقتصادية العالمية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009.

24 يوسف الشحات أحمد، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، القاهرة، دار النشر العربية، 2005.

قائمة المقالات:

1 عزالدين مالك: "المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية"، جريدة الخبر، العدد 4418 بتاريخ 2006/06/11

2 جريدة الأيام الجزائرية، "الجزائر ستصبح أهم قوة إقتصادية عالمية في مجال الطاقة المتجددة" آفاق 2020، العدد 4688، بتاريخ 11/سبتمبر/2013

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 أبو زنط ماجدة، عثمان غنيم، التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول 2006

4 باسم عبد الهادي حسن، الأسباب الجيوسياسية والإقتصادية لأزمة النفط الدولية، العدد 239، 2004

5 مولاي لخظر عبد الرزاق "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر، 2000 2011، مجلة الباحث، عدد 2012/10

6 جريدة الجمهورية، العدد 4418، الجزائر، السبت 09 أفريل 2011

7 صلاح فيلالي، واقع السياسة الإجتماعية للطفولة في الجزائر: التشريعات، الإنجازات، المشكلات والتحديات مجلة علوم الإنسان، العدد الأول، الجزائر

التقاريرو الوثائق:

1 تقرير حول النشاط الاقتصادي والشغل والبطالة، سبتمبر 2015

2 تقرير حول أهم البرامج السكنية من 1962 إلى 1988، وزارة السكن

3 تقرير عام حول المخطط الرباعي الأول، وزارة التخطيط، جانفي 1970

4 رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور، 2015

5 سلالي فاطمة، بوزكري منى تقرير حول تموين السكن في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 2002 2003

6 عبد الحميد مرغيث" تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل.

7 غريغوري غوس، موجز السياسة، تقرير مركز بروكنغز، الدوحة 2015

8 كارول دخلة، انحفاض أسعار الطاقة تحد فرصة الإصلاح الاقتصادي الجزائري، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2015

9 مجد محمود المهدلي، ممارسة السياسة الإجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، للمعهد العالي للخدمة، الإسكندرية 2001

10 وثيقة حول كيفية تمويل السكنات الاجتماعية من 1962 إلى 1988، وزارة السكن

11 وثيقة رسمية حول تطور حظيرة السكن قبل 1962، وزارة السكن

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة المذكرات والأطروحات:

1. أبو حليمة عزيزة سهيل، دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات بحث لنيل درجة الدبلوم العالي، تخصص إدارة مؤسسات مجتمع مدني الجامعة الاسلامية، 2012 2013.
2. أدربوش محمد دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد، بلقايد، 2012.
3. بلخضر عبد القادر، استراتجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير كلية علوم التسيير والإقتصاد جامعة محمد دحلب، البليدة2005.
4. البلي مسعود، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة 2009 2010 رسالة ماجستير، كلية الحقوق بوالعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
5. تكواشت عماد، واقع وأفاق المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 2012
6. حمادي نعيمة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، 2008 2009، رسالة الماجستير، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف .
7. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، 2000 2010 .رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
8. شفير أحمد، الاصلاحات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتشغيل، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 .
9. شلالي فارس، دور السياسة التشغيل في الجزائر، الواقع والتحديات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
10. عمار معمر، اشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر 2008 2009 رسالة ماجستير، كلية العلو السياسية والاعلام، جامعة يوسف بن خذه، الجزائر .
11. عمراوي صلاح الدين، السياسة السكنية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، علم الاجتماع والديمغرافيا جامعة الحاج لخضر باتنة.2008 2009.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

12 العمراوي فريدة، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، دلراسة حالة مصر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحكومة، لكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2013 2014 .

13 قرقاح ابتسام، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 2010 2011، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة .

14 محمود طلعت الغزالي، التقييم الاقتصادي للآثار البيئية لتحليه المياه باستخدام الطاقة الشمسية، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة عين الشمس، 2006.

15 مدقن مقدور، دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسة الاجتماعية بالدول المغاربية، دراسة القطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر نموذجا، 2013 2014 .، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر .

16 مقليد عيسى، قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2008 .

17 موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، ، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 2010.

18 يونس سميحة، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 .

المواقع الإلكترونية:

1- http://www.Mhu.gou.DZ

2- http://www.universitédekhemismeliana.com

3- http://www.echouroukonline.com/ara/national25563.html

4 تداعيات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري من الموقع:

http://www.alarab.co.uk/?id=42728

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

5 عبد العزيز بوتفليقة "نواجه أزمة تمس لقمة عيشنا والتقشف لا يكفي لمواجهتها" الأربعاء 25 فبراير 2015 من الموقع:

http://www.algerie123.com/215/02/algerie-dz-25-html

6 عبد القادر زياني، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على التشغيل من الموقع:

http://algerranespert.maktooblog.com/date/2010/12

7 محمد الغازي، إنخفاض سعر البترول يؤثر إلى سياسة التشغيل، جريدة النصر، 10:38 من الموقع:

http://newjobsDZ.blogspot/2015/01/blog.post-93-html

8 موقع وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر :

www.Mem-algeria.org/actu/interv-Min-hawadeth-pdf

9 تعاون جزائري ياباني في مجال الطاقة المتجددة، 2010 من الموقع:

http://echo.hmsalgeria.net/article334.html

10 الجزائر وألمانيا تقيمان مشروعا ضخما للطاقة الشمسية، 2010 من الموقع:

http://www.fakpt.org/energy/537.

11 خالد بودية، الجزائر تلميذ غير نجيب في مكافحة الفساد .يومية الخبر. من الموقع :

http://www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/437202.html.

12 يومية الخبر منتدى الخبر يناقش انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، متوفر على الرابط التالي :

http://www.elkhabr.com/ar/autres/nadwa/429269.

13 يومية البلاد، خسائر الجزائر السنوية، تعادل الميزانيات الثلاثة 3دول افريقية، متوفر على الرابط التالي :

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

http://www.djazairess.com/elbilad/222917.

14 عثمان لحياني، انهيار اسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر، متوفر على الرابط التالي :

http://www.elkhabar.com/ar/politique/436907.html.

15 وكالة الأنباء الجزائرية، رئيس الجمهورية يوقع على قانون المالية لسنة 2015، متوفر على الرابط التالي:

http://www.aps.dz/ar/economie/11089-%d8%:2015.

16 محمد مهدي شتين، ما بعد الوفرة .... مآلات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار اسعار النفط، متوفر على الرابط التالي :

http://www.bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-spot-12- html.

17 صحيفة البلاد، انخفاض اسعار النفط ... اجتماعات أوبيك .... حلف الجزائر كاراكاس والتعنت السعودي وسياسة التقشف، متوفر على الرابط التالي :

http://www.elbilad.net/article/detail?id=28054.

18 وزارة السكن وثيقة رسمية حول تطور حضيرة السكن قبل 1962، متوفر على الرابط :
https://www-univ-setif2.dz/images/pdf/magester/ms10.pdf htmail

19 وزارة السكن، تقرير حول أهم البرامج السكنية من 1962 إلى 1988، 2000، ص2، متوفر على الرابط:

https://www.google.dz// ?gws-rd=cr,ss/ei=rk/ev4gnfsh3ukaaign #q=htmail

20- https :// WWW,mtess MHU, Mimistere de l'habital.plant d'action (2000-2004) op.git.p7

21- https://www.maghrebemeno ent .com/economie/algerie-le-ministere de l'abital.htmail GOV, DZ/index.php/fr/

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

22- www elkhabar .com/press/article /88508/#sthash.mux1k4,dpbs

23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور،2015متوفر على الرابط:

file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrateur/Mes%20documents/Downloads/Documents/PROJET-DE-REVISION-DE-LA-CONSTITUTION-28-DECEMBRE-2015-ar.pdf

24- J .e havel habitat et logemenet presse universitaire de France, France, 1968, p10

متوفر على الرابط:

https://www.amazon.fr/habitat.logement.havelédition/dp/boo14vebfy.html

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Created with
nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Created with
nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional